أصول البحث التاريخي

الأستاذ الدكتور
عبد الواحد ذنون طه



أصول البحث التاريخي



أصــول البحث التاريخي

تأليف

أ. د. عبد الواحد ذنون طه

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى

أيلول/سبتمبر/الفاتح 2004 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5923/ 2004

ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-207-X

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5، كليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb

ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498، هاتف: 3407010 . 21 . 00218 - 3407012 . 21 . 00218 - 3407013 . 21 . 00218 - فاكس: 3407011 . 21 . 00218

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@yahoo.com

المقدمة

تعد مادة منهج البحث التاريخي من أهم المواد الدراسية التي يضطلع طلبة التاريخ بدراستها في المرحلة الجامعية. وذلك لاعتماد بقية المواد عليها في كيفية البحث وأساليبه، والطرائق المتبعة في كتابة البحوث التاريخية. وبالنظر إلى هذه ونظراً لهذه الأهمية وجب أن تكون بين يدي الطلبة مادة مفصلة عن أصول البحث تنسجم ومفردات المناهج التي وضعت لتغطيتها في أثناء السنة الدراسية، وعلى الرغم من وجود العديد من الكتب التي كُرست لمعالجة هذا الموضوع، فإن بعضها صعب المنال، ولا يتوافر منه إلا نسخة أو نسخ محدودة في المكتبات، وبعضها الآخر لا يغطي المفردات المقررة لهذه المادة، أو أنه يتوسع في نقاط خارجة عنها تدخل ضمن اختصاصات أخرى غير تاريخية. لهذا، وبالنظر إلى قيامي بتدريس هذه المادة لسنوات عديدة في قسم التاريخ بكلية التربية، فقد كُلفت بوضع كتاب منهجي عنها، ليكون دليلاً للطالب وللباحث في كيفية كتابة البحوث العلمية التاريخية.

ويجب الاعتراف بأنني لم أضف شيئاً جديداً إلى ما كتب في موضوع أصول البحث التاريخي، الذي ثبتت قواعده وأسسه منذ عشرات السنين، ولكنني حاولت أن أقدم لطلابي مادة سهلة، لا غموض فيها. فأوجزت ما أسهب فيه غيري مما لا يدخل في صميم اختصاص طالب

التاريخ وفصلت فيما يحتاجه الباحث فعلاً في حقل التأليف التاريخي، معتمداً على الأمثلة والنماذج التي أكثرت منها في هذا الكتاب، لتكون تطبيقاً عملياً لما يقرؤه ويدرسه عن الموضوع وقد جعلت من بعض فصول الكتاب نماذج تطبيقية في كيفية التأليف والكتابة، وتدوين الهوامش. ولم أذكر أمراً يتعلق بكتابة البحث، إلا ذكرت في هذا الكتاب دليلاً عليه وسيلحظ القارىء الكريم أن طريقة التنظيم والمحتويات والإهداء والمقدمة والخاتمة والملاحق وغيرها من الفقرات الأخرى في البحث، جاءت كلها أدلة وأمثلة على ما يتوجب عمله في أثناء كتابة هذه المواضيع.

وقد تطلب التنظيم المنهجي أن يكون الباب الأول من الكتاب والذي يتعلق بمفهوم التاريخ وتطور مناهجه وعلاقته بالعلوم الأخرى في البداية وذلك لتدرج المعلومات التي يجب على الطالب أو الباحث أن يعرفها عن الموضوع قبل أن يدخل في خضم الكتابة أو التأليف فيه، وينطبق هذا الأمر، بشكل خاص، على الطلبة الجدد الذين لابد من أن يعرفوا ما هو التاريخ وما جدوى دراسته وفائدته والاهتمام به في الوقت الحاضر قبل أن يشرعوا في كتاب البحوث فيه.

ويمكن لمن يضطلع بتدريس المادة إن شاء ورأى أن طلبته قد وصلوا إلى مرحلة جاوزوا فيها التفصيلات الخاصة بمعنى التاريخ وتطوره، أن يبدأ معهم من الباب الثاني مباشرة ويؤخر دراسة الباب الأول إلى النصف الثاني من السنة الدراسية.

لقد تضمّن الباب الأول ثلاثة فصول، استُعرض في الفصل الأول منها، معنى التاريخ وتعريفه وفائدته وأهميته في الماضي والحاضر والمستقبل والصفات التي يجب أن يتميز بها المؤرخ وتمّت في الفصل الثاني مناقشة العلوم المساعدة التي لا بد للمؤرخ من الإلمام ببعضها ليستطيع أن يقوم بمهمته على خير وجه. فدارس التاريخ يحتاج إلى أنواع

مختلفة من العلوم الإنسانية، لأن التاريخ يتناول جميع مجالات النشاط الإنساني وقد نوقشت معظم هذه العلوم مع بيان مدى علاقتها وارتباطها بالتاريخ. أما الفصل الثالث، فقد تناول نشأة وتطور مناهج البحث والتدوين التاريخي منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، فتمّت فيه الإشارة إلى التدوين في الحضارات القديمة، والحضارتين الإغريقية والرومانية والحضارة العربية الإسلامية والتدوين التاريخي في أوروبا منذ بداية العصور الوسطى وحتى العصر الحديث.

وكُرّست أربعة فصول لتوضيح مادة الباب الثاني الذي تناول أصول البحث التاريخي الحديث، وقد تضمّن الفصل الأول معلومات مفصلة عن كيفية اختيار موضوع البحث، والخطة اللازمة له، ثم جمع الأصول ونقدها ظاهرياً وداخلياً، وكيفية تدوين المعلومات والطرائق المستخدمة في ذلك، وفي الفصل الثاني الذي خصص للعرض والكتابة، تمّت الإشارة إلى وجوب استخدام الاجتهاد والاستنتاج والتعليل، وأهمية الأسلوب المستخدم في البحث، كذلك خصص بحث خاص للاقتباس وكيفية كتابة الهوامش أو الحواشي، وأساليب توثيق المعلومات في الهوامش، حيث تمّت الإشارة إلى اثنتي عشرة حالة مع ذكر نماذج مفصلة عنها. أما الفصل الثالث فقد تناول أقسام البحث المختلفة، وكيفية وضعها والأساليب المتّبعة في كتابتها من صفحة العنوان إلى جريدة المصادر والمراجع، مروراً بالإهداء والشكر والتقدير ومحتويات البحث والمقدمة والهيكل العام للبحث، والخاتمة والملاحق والفهارس الفنية. وتم في الفصل الرابع والأخير التعرف إلى كيفية تحقيق المخطوطات التاريخية ونشرها لعلاقة هذا الأمر بالبحث التاريخي ووجوب كتابة مقدمة إضافية تتوافر فيها كل مقومات البحث العلمي في بداية أي كتاب محقق، هذا فضلاً عن اتّباع الأساليب العلمية والقواعد التي اتفق المحققون على وجوب اعتمادها عند

الاضطلاع بمهمة التحقيق، ولاسيما قواعد النقد والتحليل والاستنتاج وصولاً إلى أعلى درجة من الضبط والصحة والثقة بالنص المحقق.

أما بالنسبة إلى المصادر والمراجع التي استخدمت في البحث، فهي كثيرة ومتنوعة، منها مصادر أولية تراثية تم ذكرها في أثناء الحديث عن أهمية التاريخ وفائدته وتعريفه مثل المقدمة لابن خلدون، والإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي، أو لشرح بعض المصطلحات، أو المعاني الغامضة، مثل لسان العرب المحيط لابن منظور، ومختار الصحاح للرازي، أو أنها كتب خاصة بالحديث عن المؤلفات، مثل كتاب الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجي خليفة وقد استخدمت مصادر أولية أخرى للاستشهاد بها وأخذ نماذج تطبيقية منها لخدمة أغراض البحث وتوثيقه، ولاسيما عند الكلام عن التدوين التاريخي في الحضارة العربية والإسلامية.

وقد تنوعت مراجع البحث تنوعاً كبيراً، فمنها ما هو خاص بعلم التاريخ وكيفية فهمه وأهميته، ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب «كيف نفهم التاريخ» لجوتشلك و«قيمة التاريخ» لهورس و«فكرة التاريخ» لكولنجوود و«نحن والتاريخ» لقسطنطين زريق، وقد أسهمت هذه الكتب جميعاً في تقديم معلومات وافية خدمت مباحث الكتاب، وكان لها الأثر الكبير في بنائه وتكوينه وأفادت الكتب الخاصة بمناهج البحث التاريخي في إقامة وتكوين الفصول الخاصة بأصول البحث الحديث، وأشير في هذا المجال إلى كتاب المدخل إلى الدراسات التاريخية تأليف لانجلوا وسينوبوس، الذي استمد منه معظم الكتّاب اللاحقين جلَّ معلوماتهم عن هذا الموضوع، ومن هؤلاء أسد رستم في كتابه «مصطلح التاريخ»، وحسن عثمان في كتابه «منهج البحث التاريخي» وعبد الرحمن بدوي في كتابه «مناهج البحث العلمي».

كذلك كان اعتماد هذا الكتاب كبيراً على الكتب المؤلفة في موضوع منهجية البحث وكتابة البحوث العلمية ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» لأحمد شلبي، الذي كان بدوره أيضاً معيناً لكثير من المؤلفين العرب، الذين اعتمدوا عليه، ومنهم ثريا ملحس في كتابها «منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين»، وعبدالله الفياض في كتابه «التاريخ فكرة ومنهجاً»، وأميل يعقوب في كتابه «كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث»، وعمار بوحوش في كتابه «دليل الباحث في المنهجية وكتابة «الرسائل الجامعية».

وقد اعتمدت أيضاً بعض الكتب الإنكليزية المعروفة في مجال كتابة البحوث بعامة وبحوث التاريخ بخاصة، ومنها كتاب (K. Turabian): (AManual for writers of Term Papers,Theses and Dissertations)، وكتاب (E. Ehrlich and D. Murphy): Writing and researching Term Papers and Reports، وكتاب (L.G. Brandon): History A Guide to Advanced Study.

وكان لهذه الكتب دور كبير في توثيق الكثير من قواعد البحث وكيفية تثبيت الهوامش، وغيرها من الأسس التي يقوم عليها المنهج الحديث في كتابة البحوث العلمية.

وأخيراً فقد تم اعتماد بعض الكتب المؤلفة في مجال تحقيق المخطوطات العربية، ولا سيما كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام محمد هارون، وكتاب «قواعد تحقيق المخطوطات» لصلاح الدين المنجد، ويتميز الكتاب الأول بالتفصيل، في حين أن الكتاب الثاني يقتصر على إيجاز أهم القواعد المطلوبة للتحقيق، كما أشير أيضاً إلى كتاب «منهج تحقيق النصوص ونشرها» لنوري حمودي القيسي وسامي مكي العاني.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي

من أجله تم وضع هذا الكتاب، لخدمة طلاب البحث التاريخي، وأسأل القارىء الكريم أن ينبهني مشكوراً إن كان هناك سهو غير مقصود، فما أنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه والكمال لله وحده وله الحمد والمنّة في الأول والآخر وبه نستعين.

عبد الواحد ذنون طه

الباب الأول

مفهوم التاريخ وتطور مناهجه
وعلاقته بالعلوم الأخرى



الفصل الأول

ماهية التاريخ وتعريفه، فائدته، صفات المؤرخ

ماهو التاريخ؟

ما هو التاريخ وما جدوى دراسته والاهتمام به في الوقت الحاضر؟ سؤال يتردد على ألسنة المختصين بهذا العلم وتستفتح به الفصول الأولى للكتب المكرّسة لسبر أغواره والتعمق في دراسته والاطلاع على فوائده ومزاياه، بل إن أحدهم وضع السؤال الآتي:

«ماهو التاريخ»[1] عنواناً لكتابه، وزيادة في التأكيد وحباً في إيجاد الجواب المناسب الذي يُشفي غليل المتطلعين إلى دراسته والإفادة منه. ولقد شملت اهتمامات الباحثين مجالات شتى، منها تحديد معنى التاريخ وتطور موضوعه والأسلوب المقتضي لتحرّي الحقائق وتدوينها، والأسس العامة في التفسير والتعليل وتعرّف دراسة هذه الموضوعات جميعاً بأصول

---

(1) أدوردكار، ترجمة: أحمد حمدي محمود (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962)

التاريخ (Historiography) التي تشمل جميع السبل المؤدية إلى معرفة التاريخ وأهميته وفلسفته وتفسيره.[2].

تستعمل كلمة (تاريخ) في بعض اللغات الحية مثل (History) الإنكليزية، و(Histoire) الفرنسية و (Geschichte) الألمانية، و (Historia) الأسبانية، للتعبير عن الماضي البشري تارة، وعن الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضي ورواية أخباره أو العلم المعني بهذا الموضوع تارة أخرى، وقد حاول بعض الباحثين الغربيين محاولات شتى للتمييز بين هذين المعنيين، فأطلق بعض الفرنسيين مثلاً (Histoire) بـ (H كبرى) على الماضي، و(histoire) بـ (h صغرى) على العلم المعني به[3]، وحاول آخرون الرجوع إلى اللغتين اللاتينية واليونانية، بحثاً عن جذر الكلمة للتعرف إلى معناها الحقيقي، وقد أشار جوزف هورس[4]، إلى أن كلمة (Histoire) يونانية يدل جذرها على (الرؤية) فالإيستور (histor) هو الذي رأى، أو إن شئت الذي قام شاهداً. . .». أما كلمة (History) الإنكليزية فقد اشتقت هي الأخرى من الإغريقية «هستوريا» بمعنى التعلم وأنها كانت تعني بحسبما استخدمها الفيلسوف الإغريقي أرسطوطاليس» سرداً منظماً لمجموعة من الظواهر الطبيعية سواء جاءت مرتّبة ترتيباً زمنياً أم غير مرتّبة في ذلك السرد. .»[5]، ثم تطورت كلمة التاريخ الإنكليزية (History) لتعني

---

(2) أرى من الواجب عليّ ومن باب الاعتراف بالجميل، أن أشير إلى فضل المرحوم الأستاذ الدكتور زكي صالح، الذي كان أول من وجه انتباهنا إلى دراسة هذا الموضوع، وكان لمحاضراته التي ألقاها علينا في درس الشرف بكلية التربية/ جامعة بغداد عامي 1963 - 1964، أثر واضح في استيعاب هذه المادة، وتطويرها، والإفادة منها في المستقبل.

(3) قسطنطين زريق **نحن والتاريخ** (ط4 - بيروت، دار العلم للملايين، 1979)، ص 13.

(4) **قيمة التاريخ**،ترجمة الشيخ نسيب وهيبة الخازن (بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1964)، ص9.

(5) لويس جوتشلك **كيف نفهم التاريخ**، ترجمة، عائدة سليمان عارف، وأحمد مصطفى أبو حاكمة، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1966)، ص 55.

في الغالب سرد الظواهر الطبيعية، ولاسيما مسائل الإنسانية المرتّبة ترتيباً زمنياً وأصبحت في مفهومها العام الشائع تعني «ماضي الإنسانية»[6].

أما في اللغة العربية فإن لفظة (التاريخ) تدل على معان متعددة وقد اختلف العلماء في أصلها، لكن المرجّح أنها من الإعلام بالوقت وتحديد الزمن، وقد أشارت المعاجم العربية إلى هذا المعنى، فذكرت أن التاريخ هو تعريف الوقت والتوريخ مثله، يقال أرّخ الكتاب ليوم كذا، وقته[7]، وقد حاول بعض القدماء أن يرجع اشتقاق هذه الكلمة إلى اللغة الفارسية، فزعم أنها مأخوذة من «ماه روز» التي يراد بها تعيين بدء الشهر، فعرّبوها وقالوا «مؤرخ» وجعلوا المصدر منها التاريخ[8]، وهذا اشتقاق بعيد لا يظهر فيه أي تقارب بين اللفظين العربي والفارسي، وهو على الأغلب من تأثير الشعوبية التي تحاول أن تنسب كل علم عربي إلى أصل فارسي، وقد أشار بعضهم أيضاً إلى احتمال صلة هذه الكلمات باللغات العربية القديمة (السامية) حيث تلوح القرابة بينها وبين كلمة «ياريح» التي معناها القمر و«يرح» التي معناها الشهر في العبرية[9]، لكن المرجّح أن جذرها «ورخ» هو جذر عربي قديم أيضاً لكنه مأخوذ من لغة اليمن الجنوبية وليس من العبرية، ويذكر شاكر مصطفى[10] اعتماداً على مرغليوث (Margoliovth)،

---

(6) المرجع نفسه ص 55 ـ 56.

(7) انظر على سبيل المثال، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المعروف بابن منظور، **لسان العرب المحيط** (بيروت، دار لسان العرب، 1970)، مادة: «أرخ»؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح** (الكويت، دار الرسالة، 1982)، مادة: «أرخ».

(8) حمزة بن الحسن الأصفهاني، **تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء** (بيروت: منشورات مكتبة الحياة، د.ت)، ص 12.

(9) كب، **علم التاريخ**، كتب دائرة المعارف الإسلامية رقم (4)، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1981)، ص 27.

(10) **التاريخ العربي والمؤرخون** (ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1979): 1/49 ـ 50، هامش (1)، ص50، وانظر أيضاً: عماد أحمد الجواهري، «مفهوم التاريخ وتطور =

أن إحدى صيغتي الكلمة «ورخ» موجودة في لغات عربية قديمة هي الفينيقية والأكدية والعبرية والسريانية والعربية الجنوبية والتي تعني «الشهر» أو «القمر».

والملاحظ أن العرب القدماء كانوا يحدّدون شهورهم بالقمر لا بالشمس، وأنهم كانوا يبنون تاريخهم على الليالي دون الأيام كما هو متَّبع في التقويم الهجري، لذا فإن معنى كلمة «تاريخ» كان في مبدأ أمرها هو تحديد الشهر، ثم اتسع فصار التوقيت العام، أي تحديد زمن حدث من الحوادث، ثم تطور مفهوم هذه الكلمة حتى شمل رواية الحدث نفسه من جهة وتحديده من جهة أخرى[11]، لكن هذه الكلمة بمعناها الاصطلاحي المعروف لم تظهر في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية الشريفة، علماً أنها كانت تستخدم بمعنى التقويم في النقوش العربية الجنوبية ثم استخدمها الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حين ادخل التقويم الهجري، فقد ورد هذا الاصطلاح في إحدى أوراق البردي التي يرجع تاريخها إلى سنة (22هـ/642م)، ما يدل على أن الكلمة كانت معروفة في ذلك الحين.[12]

يمكن القول إذاً إن هذه الكلمة قد مرّت بعدة أطوار، فبدأت مسيرتها أولاً بمعنى التقويم والتوقيت في صدر الإسلام الأول، وبعد أن استخدمت لفترة من الوقت بهذا المعنى، كسبت معنى آخر هو تسجيل

= الفكر التاريخي» فصل في كتاب: **دراسات في فلسفة التاريخ**، تأليف هاشم يحيى الملاح وآخرين (الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص 13.12.

(11) حسين نصار، **نشأة التدوين التاريخي عند العرب** (ط2، بيروت: منشورات إقرأ، 1980)، ص6.

(12) فرانتز روزنثال، **علم التاريخ عند المسلمين**، ترجمة: صالح أحمد العلي (بغداد: مكتبة المثنى، 1963)، ص23 ـ 24، انظر: السيد عبد العزيز سالم، **التاريخ والمؤرخون العرب** (بيروت: دار النهضة العربية، 1981)، ص 18 ـ 19.

الأحداث على أساس الزمن، وكان يستخدم بدلاً منها في هذه العملية التاريخية، كلمة الخبر، وأخبار، وأخباري، ثم بدأت كلمة تاريخ تحلُّ بالتدريج محلَّ كلمة «خبر» وأخذت تطلق على عملية التدوين التاريخي، وعلى حفظ الأخبار بشكل مسلسل، وكان ذلك أواسط القرن الثاني للهجرة، ومع بداية القرن الثالث للهجرة صارت كلمة «تاريخ» تطلق على العلم بأحداث التاريخ وأخباره وبأخبار الرجال والكتب التي تبحث في ذلك وقد حلَّت هذه الكلمة محلَّ كلمتي «الخبر» و «الأخباري» اللتين انتهت استعمالاتهما العلمية وبطل استخدامهما في القرن الرابع للهجرة[13].

تعريف التاريخ:

وإذا ما عدنا إلى نطاق التاريخ والاتجاهات الرئيسية فيه، واجهتنا جملة تعريفات ومفاهيم للتاريخ حتى أصبح لدينا الكثير مما يدعو إلى الرفض أو التساؤل متداخلاً مع الكثير مما يتوافر فيه الوضوح والإقناع، ولنبدأ بالمؤرخ اليوناني الشهير هيرودوتس (Herodotus) الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، فالتاريخ في رأيه يشتمل على التحري والبحث والتحقيق في أحداث الماضي وتسجيلها، ولا يتم هذا التحري في نظر هيرودوتس إلا إذا قام به المؤرخ نفسه، وسافر إلى الأماكن التي يروم دراستها من الناحية التاريخية[14]، ويقرب هذا المفهوم للتاريخ من التعريف الذي ذكره عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت808هـ/ 1405م) في مقدمته الشهيرة[15]، فهو يبدأ حديثه عن التاريخ بالقول: «أما بعد فإن التاريخ فن من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال وتشد إليه الركائب

---

(13) مصطفى، المرجع السابق، ص1/ 51.

(14) نوري جعفر، **التاريخ مجاله وفلسفته**، (بغداد: مطبعة الزهراء، 1955)، ص 30.

(15) **مقدمة ابن خلدون** (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ص 3 ـ 4.

والرحال، وتسمو إلى معرفته السوقة والأغفال وتتنافس فيه الملوك والأقيال وتتساوى في فهمه العلماء والجهال إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول . . . وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق وجدير بأن يعد في علومها وخليق. .»

ويقول محيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت879هـ/ 1474)[16]، في تعريفه للتاريخ: «وأما علم التاريخ فهو علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله و عن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك و توقيته»، أما محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ/ 497م)[17] فيقول عن التاريخ: «وأما موضوعه فالإنسان والزمان، ومسائله أحوالهما المفصلة للجزيئات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان»، ويعرّفه أحد مؤرخي القرن التاسع عشر للميلاد الإنكليزي، وهو تشارلز فيرث بقوله: «التاريخ شيء لا يسهل تعريفه ولكن يبدو لي أنه سجل لحياة المجتمعات الإنسانية وللتغيرات التي اجتازتها تلك المجتمعات وللأفكار التي تحكمت في توجيه نشاط تلك المجتمعات وللظروف المادية التي ساعدت على تطورها»[18].

وهكذا نرى أن الاتجاهات تتباين في تعريف التاريخ، «فهناك من يراه البحث عن الحقائق الثابتة وتدوينها وهي نظرة تغلب في القرن التاسع

(16) **المختصر في علم التاريخ**، فرانتز روزنثال مع: كتاب **علم التاريخ عند المسلمين**، (ص317 ـ 370) انظر، ص327.

(17) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، نشره فرانتز روزنثال مع: كتاب علم التاريخ عند المسلمين (ص 371 ـ 725)، انظر، ص 385.

(18) انظر، أ. ل. راوس، **التاريخ أثره وفائدته**، ترجمة، مجد الدين حنفي ناصف (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1968)، ص56.

عشر، وهناك من يعتبره تفسير الحقائق وربطها، فالمؤرخ يختار الحقائق أو بالأحرى يبحث عن حقائق معينة ويجمعها، وهذه هي مادته الأولية، ثم يكسبها مفهومها التاريخي. وفي الحالين يكون المؤرخ محور الموضوع...»[19]. ويؤكد عبد العزيز الدوري[20] هذه الصلة بين المؤرخ وحقائق التاريخ، فيشير إلى أنها وشيجة جداً، فالمؤرخ دون حقائق لا جذور له، والحقائق دون مؤرخ مجردة من الحياة والمعنى، فالتاريخ عملية مستمرة للتفاعل بين المؤرخ وحقائقه، أو هي «حوار متصل بين الماضي والحاضر».

وقد أجمل أحد الأساتذة المحدثين الغرض من التاريخ بأنه محاولة الإجابة عن خمسة أسئلة، يتعلق أربعة منها بتحري الحقائق، ويرمي خامسها إلى التفسير والتعليل، والأسئلة هي: من، وماذا، ومتى، وأين، ولماذا أو بتعبير آخر من الفاعل، ماهو الفعل ومتى وأين حدث، ولماذا؟ ويرى بأن الإجابة عن الأخير من هذه الأسئلة كانت ولاتزال مصدر اختلاف دائم بين المؤرخين[21]، وبالإضافة إلى هذه الأسئلة التي تتجه جميعها نحو شؤون الماضي، هناك من المؤرخين من يوجّه السؤال نحو شؤون المستقبل أيضاً، فالمؤرخ الموفق يضم المستقبل بين جوانحه سواء فكر فيه أو لم يفكر « والمؤرخ يسأل كذلك إلى جانب السؤال لماذا؟ السؤال إلى أين؟»[22].

ويرفض معظم المؤرخين الجواب عن السؤال الأخير ويعدُّونه خارج

(19) عبد العزيز الدوري وآخرون، **تفسير التاريخ** (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، مطبعة الأرشاد، د.ت)، ص3.

(20) المرجع نفسه، ص3.

(21) زكي صالح، **محاضرات في أصول التاريخ**، ألقيت على طلبة الشرف بقسم التاريخ في كلية التربية، جامعة بغداد، 1963.1964م، ص6.

(22) كار، المرجع السابق، ص138.

نطاق اختصاصهم وقليل منهم من جازف بالجواب عنه، وهناك من بالغ في الحيطة والحذر، مثل المؤرخ الشهير ليوبولد فون رانكه (L.V. Ranke)، والذين ساروا على نهجه، فلم يروا مبرراً للإجابة حتى عن السؤال «لماذا؟»، ولا ننسَ أن مختلف نظريات التفسير التاريخي[23]، مثل التفسير الديني للتاريخ ونظرية الرجل العظيم التي جاء بها كارلايل (T.Carlyle) والتفسير الاقتصادي الذي جاء به كارل ماركس (K. Marx)، ترجع في الأصل إلى محاولات الإجابة عن هذا السؤال «لماذا؟» الذي تحاشاه نفر من أبرز المؤرخين[24].

وعلى العكس من رانكه وأتباعه الذين بالغوا في الحيطة والحذر، هناك من أطلق لتفكيره العنان، مثل ابن خلدون، وسبنكلر (O.Spengler) فلم يقتصرا على الإجابة عن السؤال «لماذا؟»، بل تماديا حتى في الإجابة عن السؤال «إلى أين؟» ويقع بين هذين الطرفين من المؤرخين أصناف مختلفة في تقدير ما يجوز وما لا يجوز للمؤرخ أن يتطرق إليه ولعل آرنولد توينبي (A. Toynbee) يمثل أكثر المؤرخين المحدثين من فلاسفة التاريخ اعتدالاً، فهو وإن تقدم في تبيان العلل والأسباب، وأمعن في اكتشاف قواعد عامة في تاريخ البشرية، فإنه لم يلتزم بحتمية هذه القواعد فيما سيحدث في المستقبل[25].

إن مجرد تحرّي الحقائق هي وحدها مادة التاريخ وهي المقصودة

---

(23) انظر: غانم محمد الحفو، «نظريات تفسير التاريخ»، فصل في الكتاب، **دراسات في فلسفة التاريخ**، تأليف هاشم يحيى الملاح وآخرين (ص65 - 169).

(24) صالح، المرجع السابق، ص7.

(25) المرجع نفسه، ص7، وانظر أيضاً:

Zaki Saleh, Trevor - Roper's Critique of Arnold Toynbee Asympotom of Intellectual Chaos (Baghdad: Al-Maaref press, 1958), pp.22-82;

وانظر أيضاً: محيي الدين إسماعيل، **توينبي، منهج التاريخ وفلسفة التاريخ** (بغداد: دار الحرية للطباعة 1977)، ص34 فما بعدها.

بالأسئلة الأربعة التي أشرنا إليها سابقاً، فما هو نطاق هذه الحقائق، أو بالأحرى ما هو نطاق التاريخ؟ لقد استمر مفهوم التاريخ، ولحقب طويلة من الزمن، مقتصراً على سِيَر الملوك، وقصص الحروب، أو على سِيَر رجال الدين، أو على الشؤون السياسية فحسب، وحتى في أواخر القرن التاسع عشر للميلاد نجد المؤرخ البريطاني المعروف سيلي (G.R. Seeley) يصرح في عبارته المأثورة التي كثر الجدل حولها بأن «التاريخ هو السياسة الماضية والسياسة هي التاريخ الحاضر»[26].

غير أن المعنى اتسع تدريجاً ولم يعد مفهومه يقترن بالماضي وحده، لأن التاريخ كما يقول حسين مؤنس[27]، أصبح يمثل «حركة الكون وحركة الأرض وحركة الأحياء والناس على سطح الأرض وما تستتبعه هذه الحركة الدائمة من تغيير دائم، وحيث إن الحركة في تغير مستمر منذ أن بدأ الله سبحانه وتعالى الخلق إلى أن يطوي الأرض وما عليها، فإن التاريخ أيضاً متصل منذ الأزل إلى الأبد، وهو يشمل الماضي والحاضر والمستقبل جميعاً، فكله تاريخ وكله ميدان عمل المؤرخ، وهو نهر الحياة المتدفق الجاري المتجدد دائماً بما تأتي منابعه وما تأتي به روافده.

وينسجم هذا المفهوم الواسع لنطاق التاريخ مع ما أشار إليه أحد الباحثين العراقيين[28]، من حيث اتساع معناه وبلوغه خلال القرن العشرين أقصى مداه، فأصبح يشمل جميع شؤون البشر الماضية متداخلة أو على انفراد، بما فيها الشؤون الدينية والعلمية والعمرانية والسياسية والحربية

---

(26) ف، جي، سي: هرنشو، **علم التاريخ**، ترجمة عبد الحميد العبادي، (ط2، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والنشر، 1944)، ص 92 ـ 93؛ وانظر: رواس، المرجع السابق، ص16.

(27) الحضارة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة ـ 1، 1978)، ص 121.

(28) صالح، المرجع السابق، ص8

والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلاقات الدولية، وكذلك أثر البيئة في حياة الإنسان فالتاريخ على هذا الأساس هو، «كل ما طرأ على البشرية بفعل البيئة وهو ما نجم عن جهود الإنسان، أما علم التاريخ فهو تدوين ذلك على الوجه الصحيح ومحاولة إظهار معناه»، وقد اختصر قسطنطين زريق[29] تعريف التاريخ بخمس كلمات فعرّفه بأنه: «السعي لإدراك الماضي البشري وإحيائه»، لكنه فسر هذه الكلمات الخمس مجتمعة وعلى انفراد بخمس عشرة صفحة، وقد اقترح للتفريق بين الماضي البشري ذاته، ودراسة هذا الماضي، أن نطلق على الأولى منهما كلمة «التاريخ» (بالألف اللينة) وعلى الثانية كلمة «التأريخ» (بالهمزة)[30].

وعلى الرغم من أن هذا التمييز ليس من البيان والوضوح بحيث يؤدي الغرض المقصود على أفضل الوجوه، فإنه يجاري الاستعمال الشائع، وهو على كل حال لا يقل دقة عن التمييزات التي حاولها بعض المؤرخين الغربيين في اللغات الأجنبية الكبرى[31].

لم يقف اختلاف الباحثين عند حد التباين في تفسير مفهوم التاريخ ونطاقه بل امتد إلى النظر إلى كونه علماً أو أدباً أو كلا الاثنين، وظل هذا الأمر مدار خلاف بين المؤرخين أنفسهم وبينهم وبين المختصين بالعلوم الأخرى، ولاسيما العلوم الطبيعية، ولعل من أبرز المنادين بعلمية التاريخ، وأنه ليس فرعاً من الأدب، هو بيوري (J.B.Bury) الذي يعد من أشهر مؤرخي انكلترا في الربع الأول من القرن العشرين، فقد أعلن في إحدى

---

(29) نحن والتاريخ، ص 49 ـ 63.

(30) المرجع نفسه، ص14.

(31) cf: R.F. Atkinson, Knowledge and Explanation in History (An Introduction to the Philosophy of History), (Hong Kong; The Macmillan press Ltd, 1978) PP.9-10.

محاضراته في جامعة كمبريدج (Cambridg) عام 1903م، «إن التاريخ علم لا أكثر ولا أقل»[32] ولم يقبل الفلاسفة الطبيعيون بهذه المقولة، وانبروا ليثبتوا أن التاريخ دون العلم بكثير لأن مادته تختلف عن مادة العلوم التي يشتغلون بها من حيث كونها غير ثابتة ولا قابلة للتحديد. وهناك اعتراضات أخرى نادى بها هؤلاء العلماء لدحض علمية التاريخ أشار إليها هرنشو (F.J.C. Hearnshaw)[33] وهي تتلخص فيما يأتي:

1 ـ ليس من الميسور معاينة وقائع التاريخ معاينة مباشرة.

2 ـ إن الاختبار والتجربة أمران غير ممكنين في الدراسة التاريخية.

3 ـ لايمكن أن نصل في التاريخ إلى التعميم أو القوانين العلمية لأن كل واقعة من التاريخ قائمة بذاتها.

4 ـ إن مادة التاريخ مركّبة تركيباً لا نهاية له، وليس ثمة اتفاق بين المؤرخين على ما هو هام من الوقائع وما ليس بهام.

5 ـ إن عنصر المصادفة يهدم كل تقدير سابق ويحبط كل محاولة ترمي إلى استباق الأحداث والأخبار بها قبل وقوعها.

كما أشار إدوارد كار (E.H. Carr)[34] أيضاً إلى بعض هذه الاعتراضات وأضاف إليها نقاطاً أخرى منها أن «التاريخ لا يعلم شيئاً» وأنه «ذاتي، حيث إن الإنسان يقوم بمشاهدة نفسه» وأنه «خلاف العلم يتضمن مشكلات دينية وأخلاقية» ثم انبرى بعد ذلك للرد على هذه الاعتراضات في محاولة جادة لتصحيح النظرة إلى غاية المعرفة في إطارها الشامل.

وكان في رده الذي استغرق أكثر من عشرين صفحة يقارع الحجة

---

(32) هرنشو، المرجع السابق، ص1: راوس، المرجع السابق، ص83.

(33) المرجع نفسه، ص2.

(34) ماهو التاريخ، ص 82 ـ 107.

بالحجة داحضاً هذه الاعتراضات متوخياً تعزيز الفهم الأعمق لتطابق الأهداف بين العلماء والمؤرخين لأنهم في رأيه «يشتغلون جميعاً في فروع مختلفة من نفس الدراسة وهي دراسة الإنسان وبيئته وتأثير الإنسان على بيئته وتأثير البيئة عليه، وغاية الدراسة واحدة وهي زيادة فهم الإنسان لبيئته وسيطرته عليها»[35].

والحقيقة أن محاولة إطلاق كلمة (علم) على التاريخ أو نفيها عنه تعتمد على تحديد معنى العلم، فإذا ما عرّف تعريفاً ضيقاً بحيث يقتصر بالدرجة الأولى على العلوم الطبيعية، كما يراه أكتن مثلاً Lord Acton) حيث ينقل عنه هرنشو قوله[36] «العلم اجتماع طائفة كبيرة من الوقائع المتشابهة بحيث تنشأ عن اجتماعها وحدة عامة على هيئة مبدأ أو قانون يمكننا على وجه اليقين من التنبؤ بحدوث وقائع مشابهة للوقائع المذكورة في ظروف معينة»، فإن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً بالاستناد إلى هذا التعريف، ويشارك التاريخ في هذا الأمر علوم أخرى، ينقصها عنصر مهم من مستلزمات العلوم الطبيعية، ذلك هو التجارب المختبرية، مثل علم الأرض (الجيولوجيا)، وعلم الفلك، اللذين لا يمكن للباحث فيهما أيضاً أن يجري تجاربه في المختبر فالجيولوجي مثلاً لا يستطيع أن يجري التجارب المختبرية على الحركات الجيولوجية التي حدثت في الماضي، بل إن كل ما يستطيع عمله هو أن يدرس الأحوال الحاضرة للأرض فيستنتج منها تاريخها، كذلك لا يستطيع الفلكي أن يخضع الظواهر الفلكية التي يدرسها إلى التجارب والاختبار، لأنها خارج نطاق سيطرته، لكنه يعتمد على رصد وملاحظة تحركات الأجرام السماوية في منهج بحثه

(35) المرجع نفسه، ص109 : وقارن: الجواهري، المرجع السابق، ص22,18.
(36) علم التاريخ، ص4.

العلمي، ليستخرج منها الحقائق والقوانين التي تحكمها[37].

لكن التاريخ الذي هو علم نقد وتحقيق، لايشبه علم الفلك الذي يقوم على المعاينة المباشرة ولا الكيمياء، الذي هو علم تجربة واختبار. ولعل أقرب العلوم الطبيعية شبهاً به كما يرى هرنشو[38] هو علم الجيولوجيا. فكما أن الجيولوجي يبحث في أحوال الأرض في الوقت الحاضر ليعرف ماضيها كذلك المؤرخ يدرس الآثار المتخلفة عن الماضي ليفسر ظواهر الحاضر، ويجد الجيولوجي مادته الأساسية في ما سلم من نفايات الطبيعة من أدلة يمكن أن تثبت التطورات الجيولوجية القديمة. كذلك يعتمد المؤرخ في معرفة الأحداث الماضية على الآثار المادية، أو الوثائق والسجلات أو التقاليد التي سلمت من عوادي الزمن. وهذه الحقائق المحسوسة الحاضرة هي التي ينصبّ عليها عمل المؤرخ، وهي مادة علمه وتكمن قيمتها وأهميتها في دلالتها على الوقائع الماضية لا في ذاتها.

ويمكن أن يعدّ التاريخ علماً إذا ما عرّف العلم تعريفاً أشمل وأوسع من التعريف الضيق الذي سبقت الإشارة إليه. فالعلم هو: معرفة تراكمية أو نشاط عقلي يتوخى الكشف عن الظواهر المادية وغير المادية في العالم.[39] وبعبارة أخرى، مجموعة منظمة من المعارف والحقائق التي أمكن التوصل إليها بمنهج خاص من البحث والتحري والملاحظة والتحقيق، ولقد أشار إلى هذا المعنى من العلم كل من لانجلوا (C.Y.

---

(37) طه باقر وعبد العزيز حميد، طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار (الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1980)، ص 10.

(38) علم التاريخ، ص8.

(39) انظر، فؤاد زكريا، التفكير العلمي (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (سلسلة عالم المعرفة ـ 3)، 1978)، ص17، انظرأيضاً، الجواهري المرجع السابق، ص14.

Langlois) وسينوبوس (C. Seignobos) في مقدمة كتابهما «المدخل إلى الدراسات التاريخية»[40]، فقالا بأن «التاريخ علم ما في ذلك ريب، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة (علم) على كل مجموعة من المعارف المحصلة عن طريق منهج وثيق للبحث في نوع واحد معيَّن من الوقائع، فهو علم الوقائع التي تتصل بالأحياء من الناس في (مجتمع) خلال توالي الأزمنة في (الماضي). .» وتندرج ضمن هذا المفهوم أيضاً مقولة المؤرخ البريطاني الشهير كولنجوود (R.G. Collingwood)[41]، إن العلم هو الكشف عن حقيقة الأشياء، وهذا هو المعنى الذي نقصده من قولنا أن التاريخ علم. . . فالتاريخ هو العلم الخاص بالجهود الإنسانية، أو محاولة تستهدف الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بجهود البشرية في الماضي.

إن الذي يدعو الباحثين إلى توكيد الجوانب العلمية للتاريخ هو أنه يشارك العلوم الأخرى بأن له منهجاً وطريقة خاصة به للبحث تمكنه من جمع مادته وحقائقه. وهذه الطريقة، أو أن المنهج هو ما يسمى بمنهج البحث التاريخي (Historical Method) وهو يعني تحرّي الحقائق والاهتمام الدقيق بالتعمق في تحليل المصادر والبحث في سجلات الماضي ومخلفاته وقراءة الكتابات القديمة ودراسة المخطوطات وأنواع الوثائق التي خلّفها الماضي سواء أكانت بقايا مادية أم مدونات تاريخية وحين يتبع المؤرخ هذا المنهج عليه أن يتثبت بشكل لا يقبل الشك من صحة هذه الوثائق ودقة روايتها والمستوى العقلي والخلقي لكتابتها، وأنها تعود بالأصل إلى الماضي فعلاً وأن عباراتها قابلة للتصديق[42]. وهذه الطريقة العلمية، التي

(40) نشر ضمن كتاب النقد التاريخي، ترجمة، عبد الرحمن بدوي (القاهرة، دار النهضة العربية، 1962)، ص 17.

(41) فكرة التاريخ، ترجمة محمد بكير خليل (القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961)، ص 42.

(42) هرنشو، المرجع السابق، ص13.

تجعل الشك أول مراتب اليقين هي التي تؤكد علمية التاريخ ومنهجه، لأن شك المؤرخ هو رائد حكمته وقد قيل: الأصل في التاريخ الاتهام لا براءة الذمة[43]. ولهذا فقد استحق التاريخ لقب العلم ولا سيما في منهجه الذي «ينظر إلى الأحداث ويحللها ويقارن بينها ويحقق الروابط القائمة بينها، والمؤرخ يبحث عن الحدث ويدركه بدرس النصوص بإمعان ودقة والطريقة واحدة في كل علم مؤسس على الملاحظة الدقيقة»[44].

لكن المؤرخ لا يقتصر على جمع الحقائق ونقدها وتحرّي صدقها بالطرائق العلمية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى عرض هذه المادة التي جمعها وأثبت صحتها وإلى تناولها بالتفسير والتأويل والاستنتاج، وهذا يتطلب مواهب أخرى، لاينهض بها إلا من أوتي خيالاً علمياً واسعاً قادراً على التحليق في أعلى الأجواء، دون أن يخرج من أضيق حدود الحقيقة[45]، ولا بد للمؤرخ هنا من الاستعانة بالأدب الذي هو المعبِّر عن رغبات الإنسان وأمانيه والذي يزوده ببصيرة نافذة شديدة المرونة والعمق في أمور العقل الإنساني ويجب على المؤرخ أن يوازن بين العلم والأدب في كتابته لأنه إذا تغلّب الأدب على المؤرخ لإهماله العلم، أو إذا تغلّب عليه العلم لإهماله الأدب، جاءت الصورة التي يرسمها للإنسانية ملتوية مشوَّهة. فتدوين التاريخ يقترب من الكمال بقدر ما بين المعرفة والفن من

---

(43) فاضل، حسين، «مفهوم التاريخ»، محاضرات الموسم الثقافي بكلية التربية جامعة بغداد، ملحق مجلة الأستاذ، م15 (بغداد، 1969)، ص 33: وانظر: زريق، المرجع السابق، ص95.

(44) انظر رأي فوستل دي كولانج (fustel de Coulanges) في كتابه: العصر الوسيط، كما نقل عنه، هورس، المرجع السابق، ص56

(45) هرنشو، المرجع السابق، ص14.

(46) ايمري نف، المؤرخون وروح الشعر، ترجمة، توفيق اسكندر (القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية 1961)، ص8.

اتساق في العمل[46]، وهكذا فالصواب إذاً كما يرى أحد الأساتذة المحدثين[47]، اقتصار صفة العلم (science) في التاريخ على أسلوبه في تحرّي الحقائق (Historical Method) وصفة الأدب على أساليب عرض المادة التاريخية، وإن ما تعلق في التفسير والتعليل والاستنتاج، إنما هو من قبيل فلسفة التاريخ التي تهدف إلى التعميم واكتشاف القوانين. وعلى هذا، فإن الموضوع يجمع بين صفة العلم والأدب والفلسفة ومن طبيعته الثلاثية هذه نستمد الفوائد المتوخاة منه.

فوائد التاريخ:

فما هي ياترى فوائد التاريخ؟ أو «لماذا التاريخ؟»، كما عبر عن ذلك قسطنطين زريق في عنوان الفصل الأول من كتابه نحن والتاريخ، لقد انهمك عدد كبير من المفكرين في الإجابة عن هذا السؤال، بل إن أحدهم وضع كتاباً كاملاً عن فائدة التاريخ (The Use of history)[48]، لكن معظم الكتّاب كما يبدو بعيد عن الصدد، وأن المضمون يتلخص في الباب الأول من أبوابه الثمانية[49]، حيث أكد فيه على عدة فوائد أهمها:

1 ـ الفائدة من حصول دارس أو طالب التاريخ على المنح الدراسية التي تخصصها الجامعات والمعاهد العالية عادة لتكوين عنصر أعلى بين طلاب الآداب وهكذا يفتح التاريخ باباً على الجامعة ويهيىء لطالبه مستقبلاً علمياً[50].

2 ـ الاستفادة من الوظائف الحكومية التي تشترط التاريخ في امتحان

---

(47) صالح، المرجع السابق، ص18.

(48) للمؤرخ الإنكليزي راوس A.L. Rowse والذي ترجم إلى العربية، كما أشرنا إليه بعنوان التاريخ وأثره وفائدته.

(49) المرجع نفسه، ص1 ـ 26.

(50) المرجع نفسه، ص5.

القبول، مثل التعليم وأمانة المكتبات والمتاحف وسكرتارية موظفي الخدمة الاجتماعية وهي وظائف آخذة في الازدياد تبعاً لمطالب العصر الاجتماعية ويضاف إلى هذه الوظائف مهنة أخرى تفوق في الأهمية ما سبق وهي مهنة الصحافة وكذلك الإذاعة وإنها لمزية كبرى كما يقول راوس[51]، لصحفيي الشؤون السياسية ولمراسلي الشؤون الخارجية والحربية أن يكونوا قد توافروا على دراسات تاريخية وذلك أن كثيراً جداً من الشؤون التي عليهم أن يتناولوها تفتقر إلى ذلك الأساس لكي يتفهمها هؤلاء ويشرحوها. . .»

3 ـ فائدة الموضوع في السلك السياسي، وهنا ينتقد راوس نفيل هندرسون، الذي كان سفيراً لبريطانيا في برلين من سنة 1937ـ 1939، وذلك لجهله بطبيعة الشعب الألماني والتطورات الجارية في ألمانيا الهتلرية، ما أدى إلى فشله في عمله، ولو أنه قام ببعض المطالعات القصيرة المنظمة لتاريخ ألمانيا الحديث، لوقف على تلك التطورات ونجا من فريسة الحيرة والخديعة تلقاء سير الأحداث في ألمانيا[52]، فالمعرفة التاريخية إذاً ضرورية لرجال السياسة، فهي التي تضمن لهم نجاحهم في أعمالهم لأنها تزوّدهم بخلفيات تطور ومواقف الأمم التي يتعاملون معها.

4 ـ والفائدة الأخرى للتاريخ بنظر راوس هي أنه يساعد المرء أكثر من أي علم آخر على تفهم الأحداث العامة والشؤون المعاصرة وما تجنح إليه. ثم يختتم راوس هذه الفائدة بقوله: «وإذا لم تفهم الدنيا التي تعيش فيها فما أنت إلا لعبتها ويجوز أن تكون فريستها»[53].

ولكن هل هذه هي كل فوائد التاريخ فحسب؟ الواقع أننا يمكن أن نستفيد من التاريخ في مجالات شتى، ولاسيما في حياتنا في الوقت

(51) المرجع نفسه، ص5 ـ 6.
(52) المرجع نفسه، ص6.
(53) المرجع نفسه، ص15.

الحاضر، فدراسة الماضي لا يمكن أن تنفصل عن حاضر الإنسان وما يتطلع إليه، فهو لهذا يمكن أن يفيد في اتخاذ العبر وتدبر شؤون الحاضر والمستقبل. ولا يجوز الاعتذار بالمثل السائر «التاريخ لا يعيد نفسه أبداً» للقول بعدم الاستفادة من التاريخ، فهو فعلاً لا يعيد نفسه بتفصيلاته الدقيقة، ولكن هذا لا ينفي وجود ظروف مشابهة تؤدي إلى نتائج مشابهة يمكن الاستفادة منها لتقديم شيء من الإرشاد المفيد نحو المستقبل[54]، فالتاريخ بهذا المفهوم يمكن أن يزود الفرد بفرصة للاستفادة من عثرات وهفوات الآخرين، لإنه تجربة عالمية أوسع وأكثر اختلافاً من أيّ تجربة شخصية[55].

وإذا ما التفتنا إلى الجانب الوطني ودور التاريخ في التوعية القومية، نرى أن دراسته وقراءته تقوّي اعتزاز المواطن بتاريخ شعبه وأمته وفي هذه الحالة يكون التاريخ مصدر إلهام رئيسي لعمل الإنسان وإبداعه وتضحياته ويدفعه للانتصار للخير ومناهضة الشر[56].

ويمكن أن يستخدم التاريخ إذا ما أحسنت دراسته وتدريسه أداة لتعميق وترسيخ الوحدة الوطنية بما يحتويه من أمثلة، كما يمكن أن يعد وسيلة للنضال ضد القوى المعادية للأمة[57]. ومن هنا، فإن الدراسة العلمية الشاملة لتاريخنا مهمة جداً، لأنها تمكننا من الإطلاع على ماضينا وتدبره بشكل جاد، ولأنها ستكون أيضاً نبراساً هادياً للأجيال الحاضرة في عملية إعادة استكشاف الماضي، وإعادة تقويمه بشكل يتحول معه هذا

---

(54) المرجع نفسه، ص17 ـ 24.

(55) B.H. Liddell Hart, way Don't we learn from History (London: George Allen and Unwin Ltd, 1972) pp.15-19.

(56) صدام حسين، الثورة والتربية الوطنية (ط2، بغداد: مطبعة وزارة التربية، 1977)، ص 18.

(57) المرجع نفسه، ص61 ـ 62.

الماضي، والتراث بعامة إلى قوة خلاقة في حاضرنا، لأن الحاضر لا ينفصل عن الماضي، كما أن الماضي لا ينفصل عن المستقبل[58]، فنحن نحتاج إلى التاريخ في هذا الوقت الذي أمست فيه أمتنا العربية مهددة بأخطار جسيمة من قبل أعداء مختلفين يحاولون طمس معالم حضارتها، والحد من تطورها وتقدُّمها. وهذه الأخطار لا يمكن معالجتها معالجة صحيحة حاسمة تزيح كابوس الخطر، إلا بالنفاذ إلى جذورها العميقة، وإدراك الأسباب الأصلية الفاعلة التي تؤججها[59]. ومن هنا، فإن أيّ مقاومة لهذه الأخطار ومحاولة صدها يجب أن تستند إلى معرفة تاريخية شاملة المدى بعيدة الغور للماضي الذي كانت عليه الأمة، وذلك لاستلهام الدروس العميقة والعادلة من التراث، التي تساعدنا أولاً في التعبير عن مصلحة الأمة وروحها، ونزعتها في الثورة والتطور والبناء الاجتماعي[60]، ومن ثم في تعبئة الجهود لمقاومة كل ما من شأنه المساس بكيان هذه الأمة ووحدتها وإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والتاريخ يساعد أيضاً على تكوين حوافز وقيم لدى الناشئة من أبنائنا بما يبثه فيهم من توعية قومية تجعلهم يحيطون إحاطة تامة بتاريخ أمتهم. ويعتزون بتراثها الحضاري والإنساني، ويدركون فضله وكيفية الإفادة منه. كما أن هذه التوعية تساهم في الإحاطة بالواقع الراهن للوطن العربي ومجابهته للتحديات الاستعمارية والصهيونية، وتثير فيهم الشعور بالمسؤولية التاريخية إزاء الأهداف الكبرى لأمتنا وكيفية النضال من أجل تحقيقها وإدراك الرابطة المصيرية بين كفاح الأمة العربية، وكفاح الشعوب

(58) إبراهيم خليل أحمد، «المنهج البعثي في النظر إلى التاريخ وكتابته»، فصل في كتاب «دراسات في فلسفة التاريخ، تأليف الملاح وآخرين، (ص235 ـ 275)، انظر، ص 235.

(59) قارن، زريق، المرجع السابق، ص15.

(60) انظر، صدام حسين، حول كتابة التاريخ، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1978)، ص 17.

الأخرى من أجل التقدم والتحرر[61]، وبهذه التوعية القومية يمكن إعداد المواطن ليحيا في حاضر متطور نحو مستقبل لا بد من أن يكون أفضل من الحاضر. وهذه هي الوظيفة القومية للتاريخ كما يراها أحد المؤرخين المحدثين[62]، وهي وظيفة لا يمكن أن يؤديها أي علم من العلوم الإنسانية الأخرى غير التاريخ.

ويمكن أن يفيد التاريخ أيضاً من الناحية الأخلاقية في توسيع مدارك الناس وتعويدهم على الإنصاف في الحكم، ووضع الأشخاص والحوادث في وضعها الصحيح على مسرح الشؤون العامة[63]، وهناك من يرى أن الفائدة الأخلاقية هي الأكثر أهمية مما تجعل للتاريخ قيمة من حيث التربية، وأن دراسة التاريخ دون سواها هي أصلح الدراسات لتعويد الإنسان الفضائل الخاصة والعامة، لأنها توسع أفق العقل، وترفع مستوى الأخلاق، بإيقافها الطالب على كل ما هو عظيم سام[64].

بل إن التاريخ عند أمرسن كما ينقل عنه هرنشو[65]، أعلى من ذلك وأسمى، فهو يرى أن ثم تماثلاً تاماً بين حياة الفرد وتاريخ الإنسانية، فالإنسان هو العالم الأصغر، والإنسانية هي العالم الأكبر ومن ثم يستطيع الفرد عن طريق دراسة التاريخ أن ينفذ إلى أسرار شخصيته المحجوبة عنه، أن الكل يتضمن الجزء، والجزء يدل على الكل والتاريخ كله مضمن في العقل الفرد، وخلق كل فرد ومصيره واضحان في التاريخ.

---

(61) فاروق عمر فوزي، دور التاريخ في التوعية القومية (بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)، ص7.

(62) المرجع نفسه، ص8.

(63) هرنشو، المرجع السابق، ص103، وهو ينقل عن محاضرة لكيرد (Caird) ألقاها في جامعة كلاسكو عام 1884.

(64) المرجع نفسه، ص105.

(65) المرجع نفسه، ص106.

وهناك أيضاً فائدة المتعة في التاريخ، وذلك بما خلّفه السلف في مختلف أرجاء العالم من دور وقصور ومعابد وتماثيل وأطلال وآثار تثير في النفوس أعمق المشاعر وفي الأذهان أروع الأفكار، ناهيك بالقصص في التاريخ، حيث نجد الواقعة أغرب من الخيال، سواء أكان ذلك فيما شهدته الأجيال من حياة البذخ والترف، أم بؤس الفاقة والحرمان وما قام به بنو الإنسان من حروب وفضائح تقشعر لها الأبدان، أم ما بدر منهم أحياناً من خدمات في سبيل الخير تطفح بالحنان[66]. وإلى ناحية المتعة هذه كرَّس راوس الباب الثاني من كتابه الذي أسماه بـ«مباهج التاريخ The pleasures of history»[67] ولن نستطرد في استعراض ما ورد في هذا الباب ويكفي أن نتذكر أن القصص في التاريخ ممتع عادةً، وقد يبلغ الذروة في التأثير في النفس تبعاً لطبيعة الموضوع وبلاغة التعبير، ولا ننسَ أن المتعة الحقيقية في التاريخ تجعل الموضوع في مصاف أسمى روائع الأدب، هذا إلى جانب العبر الأخلاقية المهمة التي أشرنا إليها. فالتاريخ يدلنا مثلاً على أن عواقب الغرور والجشع وخيمة[68]، ويوحي إلينا بأن الجزائر العربية قد تكون أعظم شأناً من فرنسا الاستعمارية التي لم تفلح في مقاومة نضال الشعب الجزائري وثورته من أجل الحرية والاستقلال على الرغم من إمكاناتها العسكرية الضخمة.

وأخيراً، فإن التاريخ يعد من أهم مقومات الشخصية الوطنية والقومية، لأن الفهم الصحيح له يعين على بنائها ووقايتها من الذوبان ومن الأمراض النفسية التي تعترضها «فكما أن الإنسان يحتاج إلى ذاكرة فهو

(66) صالح، المرجع السابق، ص13.
(67) راوس، المرجع السابق، ص5227.
(68) قارن. صالح، المرجع السابق، ص14.

يحتاج إلى تاريخ لأن التاريخ هو ذاكرته القومية»[69]، وإذا ما فقد الإنسان ذاكرته لسبب من الأسباب فإنه يصاب باضطراب يؤدي إلى اختلال في توازنه العقلي والنفسي، كذلك الأمم والشعوب تمرض وتضطرب إذا ما ضاع تاريخها أو دخل عليه شيء من التشويش والتشويه. فالتاريخ مدرسة نتعلم من خلالها الأطوار التي مرت بها الأمة على طريق التكوين والنضج. وهي مدرسة تعيننا على أن ندرك ذاتيتنا، وأن نخرج ذلك الإدراك من حيز التصور الغامض إلى حيز الشعور الواضح البين، وقد عبر محمد الطالبي[70] عن هذا المعنى خير تعبير بقوله:

> «خذ لك مثلاً من نفسك. أنت عربي، تدرك أنك عربي لا بحكم الرقعة التي تحتلها من أرض الله، بل لأنك لك ذاتية خاصة تميزك عن غيرك من أهل البلاد الأخرى، لأنك تعرف وجهك فيما يحيط بك، لأنك تحس أن هناك سبباً يربط بينك وبين من سبقك على سطح هذا الوطن من الأجيال المتتابعة، إن ذلك السبب هو سبب التاريخ، فلو خصمت هذا السبب لأضعفت قاعدة ذاتيتك، كما أنك إذا سبرت أعماق تاريخك، وتصورت تصوراً واضحاً جلياً نوع الروابط التي تربط بينك وبين من غبر ودثر من بني جلدتك، تمكنت من تعزيز ذاتيتك، كما تتمكن أيضاً من شذبها إذا ما احتاجت إلى شذب وتهذيب. . .».

صفات المؤرخ:

يتضح مما تقدم أهمية التاريخ وضرورة دراسته لما له من فوائد لا تنكر من حل الكثير من مشاكل الحاضر والمستقبل. فكيف يجب أن

(69) محمد الطالبي، «التاريخ ومشاكل اليوم والغد»، مجلة عالم الفكر، م 5، العدد الأول (الكويت، 1974)، ص 11 ـ 46. وقد أعيد نشره ضمن كتاب: دراسات في تاريخ أفريقية (تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1982)، ص 34.

(70) المرجع نفسه، ص35 ـ 36.

يُدرس ويُدرَّس التاريخ، وما هو دور المؤرخ في هذا المجال؟ أو بالأحرى كيف يجب أن يقدم هذا التاريخ إلى الأجيال؟ الواقع أن هذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على مسؤولية الذين يكتبون التاريخ، ولكن هل يمكن أن نسمّي كل من أمسك قلماً وحاول الكتابة في التاريخ مؤرخاً؟ يتصور بعض الناس أنهم يكتبون التاريخ طالما أمسكوا بالقلم والقرطاس، وسطروا الصفحات عن الأحداث الماضية، وقد ينجح هؤلاء في أن يقدموا بعض الكتب والكراريس ويملؤوا رفوف المكتبات بالغث من المعلومات، التي لا يمكن بحال من الأحوال أن ترقى إلى الحقائق التاريخية، لأن المؤرخ الحق الجيد لا يمكن أن يؤدي واجبه وعمله على الوجه الأكمل إلا إذا توافرت فيه صفات ضرورية تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته على أكمل وجه وبصورة قريبة أو مطابقة للواقع.

إن أول الصفات التي يجب أن تتوافر لدى جميع الدارسين، سواء أكانوا مؤرخين أم غير مؤرخين، هي حب المعرفة والصبر على تحصيلها، والجد والمثابرة في البحث والعمل، مهما كانت الصعوبات والمشاق التي تقف في سبيله، ولايجوز أن تكون ندرة المصادر أو غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها واضطرابها، عائقاً أمام رغبته الجامحة في البحث عن الحقيقة وينبغي للمؤرخ كما يرى حسن عثمان[71] «أن يقضي الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتحل من بلد إلى آخر في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيده، وينبغي له ألا يتسرع أو يقتضب تعجلاً لنيل منفعة، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية»، فالجد والمثابرة مزية في كل بحث علمي وهي مطلوبة بشكل خاص في البحث التاريخي، لأن الباحث المنتج هو الذي يروض نفسه على العمل الشاق المستديم، وعلى الابتعاد عن الجلبة والضوضاء وعلى

(71) منهج البحث التاريخي: (ط4، القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص 18.

الصبر على ما يثيره البحث أحياناً في النفس من شعور بالوحشة والغربة، نتيجة لما تتطلبه ظروفه من وحدة وانزواء وتأمل.[72]

ويجب أن تتوافر للمؤرخ مزية الشك والنقد، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل رواية أو أيّ وثيقة أو مصدر دون درس وفحص واستقراء. وقد بدأ التاريخ يتخذ فعلاً صفة علمية منذ أخذ رجاله يشكون في الروايات التي نقلت إليهم بالسماع أو الكتابة، ومنذ أن عمدوا إلى نقد رواتها، وحاولوا امتحان مضمونها. ومهمة المؤرخ هنا تشبه كل من مهمة المحقق والقاضي، فالأول يستنطق الشهود ويجمع شهاداتهم وينقدها من أجل التوصل إلى الحقيقة قبل إصدار الحكم، ولا يستطيع كل من الاثنين أن يؤدي مهمته على وجهها الصحيح، إذا لم يأخذ هذه الروايات والشهادات بالشك والتحفظ. لكن هذه الأصول القضائية مع ذلك أرحم من الأصول التاريخية، كما يرى قسطنطين زريق[73]، لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في القضاء، ولكن في التاريخ الاتهام هو الأصل، فكل نص مشكوك فيه إلى أن تثبت صحته وكل رواية متهمة إلى أن يقوم الدليل على صحتها ولا يمكن للمؤرخ أن ينجز عمله إذا لم يكن يتمتع بملكة النقد والشك، لأنه يصبح بذلك مجرد شخص عادي ينقل كل ما يصله من أخبار دون تدقيق وتمحيص ويصدق كل ما يسمعه من روايات على أنها حقيقة واقعة. وليس بهذا يُدرس أو يكتب التاريخ، ومن جهة أخرى يجب على المؤرخ أن يكون متزناً في شكه، وواعياً في حسه النقدي، أي بعبارة أخرى عليه ألا يغالي في الشك والنقد إلى درجة يمكن أن تفقده الاتزان في الحكم، فالاتزان من صفات العلماء، والمؤرخ هنا أحوج ما يكون إليها في عمله الذي يتناول النقد والتجريح ليكون حكمه صائباً في الوصول

(72) زريق، المرجع السابق، ص90.

(73) نحن والتاريخ، ص 95.

إلى ما يبغيه من اتهام وتبرئة وصولاً إلى الحقيقة التاريخية.[74]

ومن المزايا والصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيز والتجرد، وهي مطلوبة في كل علم ومفروضة على كل باحث ولكنها أيسر تحقيقاً في العلوم الطبيعية منها في العلوم الاجتماعية. فليس من اليسير على المؤرخ أن يتجرد عندما ينظر إلى ماضي أمته ونصيبها من الحضارة وما حققته من إنجازات، أو ما أصابها من وهن وانتكاس. وقد حاول بعض المؤرخين الوصول إلى هذا الهدف الصعب، من أمثال رانكه زعيم المدرسة العلمية الحديثة في القرن التاسع عشر الميلادي، الذي هدف هو وأتباعه إلى الموضوعية المطلقة والتجرد التام في عرض الوقائع التاريخية[75]. ولكن ليس المقصود هنا بالتجرد صفته السلبية التي تتضمن التخلص من كل شعور أو فكر أو معتقد، فما من شخص يستطيع ذلك عملياً، بل المطلوب من المؤرخ أن يحرر نفسه قدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصر من العصور أو لناحية تاريخية معينة، وأن ينفذ إلى أعماق الأفراد والجماعات الذين يكتب تاريخهم ويحس بأحاسيسهم جميعاً، ويتفهم ظروفهم ويصير كأنه واحد منهم، ينطق باسمهم جميعاً دون أن يلتزم أي فرد منهم أو أيّ جماعة أو أمة من الأمم دون سواها، فهو بهذا يصل إلى التجرد الإيجابي المثمر الذي لا يمكن أن يتخلى فيه عن معتقداته الأساسية ومواقفه الفكرية الأصيلة، ولكنه مع ذلك لا يتأثر في حكمه على الماضي بهذه المعتقدات، الأمر الذي يجعل كتابته بعيدة عن التحيز لا تميل إلى جانب على حساب الآخر مما يقرِّبها إلى الحقيقة المنشودة.

وينبغي للمؤرخ التحلّي بالأمانة العلمية وأن يكون رائده حب الحقيقة

---

(74) المرجع نفسه، ص95.

(75) المرجع نفسه، ص98.

وقولها بشجاعة دون خوف أو تردد، فلا يكذب ولا ينتحل ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطة. ولا يخفي الوقائع والحقائق التي قد لايعرفها غيره في بعض الأحيان، والتي قد يكون في نشرها عدم رضا بعض الفئات من الناس الذين يعرفهم أو يمتّون إليه بصلة معينة، ولا رقيب على المؤرخ في هذه الحالة سوى ضميره. ومن يخرج عن هذه المبادىء سعياً وراء جاه أو انتفاع مادي أو إرضاء لسلطة معينة لا يمكن أن يعد مؤرخاً. إن الكشف عن بعض أخطاء الماضي والجوانب السلبية في تراث الأمة القومي، يفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الوقت الحاضر، وربما يعد عدم الكشف عن بعض هذه الأخطاء تضليلاً وبعداً عن المصلحة الوطنية. «وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف». كما يقول حسن عثمان[76]، حيث التجأت معظم الأمم إلى مثل هذا الإجراء ولكن لا بد من إشهار الحقيقة بعد زوال الظروف القاهرة التي أدت إلى إخفائها حتى يمكن الاستفادة منها واستخلاص أكبر قسط من الحقائق التاريخية، التي لا يمكن أن يكتب التاريخ دون التوصل إليها.

ومن الصفات الضرورية الأخرى للمؤرخ الشعور بالمسؤولية والتواضع إزاء ما يقوم به من أعمال، وهو شعور يملأ نفسه نبلاً ويدفعه إلى المزيد من العطاء فلا يجوز أن يتصدى الإنسان إلى دراسة الماضي بروح العبث أو عدم الشعور بدقة المهمة التي يقوم بها وخطورة نتائجها، لأن ذلك سيعود بأضعف النتائج والضرر على نفسه وعلى الآخرين لأن مهمة المؤرخ صعبة وعرة المسالك ويجب عليه أن يدرك ذلك قبل سواه، كما يجب أن يعلم أيضاً أنه مهما توصل إلى نتائج، ومهما حلّل من أسباب فهو لن يستطيع أن يكشف الكثير من الأمور التي لا تزال مجهولة أمامه، وهذا يقوده بالتأكيد إلى التواضع الذي يسيغه العلم الصحيح والذي

(76) منهج البحث التاريخي، ص18.

هو صفة العلماء في كل زمان ومكان، بهذا التواضع يرتفع العلماء إلى أعلى المنازل لا في مراتب العلم فحسب، بل في مراتب التقدم الإنساني ذاته. وحريّ بالمؤرخ الذي لاتقل مهمته صعوبة عن مهمة أيٍّ منهم أن يكون أكثرهم تواضعاً وأعمقهم إحساساً بالمسؤولية الملقاة على عاتقه[77].

وينبغي للمؤرخ أيضاً أن يبتعد عن حب الشهرة والظهور[78]، وألا يكتب من أجل الكسب أو الحصول على الألقاب والمناصب فهذه كلها أمور زائلة مؤقتة لا يمكن أن تدوم ولا يبقى سوى ما سطره المؤرخ، فهو وحده الذي يكون حكماً عليه وعلى ما أداه لأمته، وستعرف الأجيال اللاحقة، ماهية الأسباب التي دفعته إلى ما كتب والتي أدت به إلى مزالق الانحراف وتحريف الحقائق أو تزييفها لقاء مال زائل، أو منصب عابر. إن مهمة المؤرخ الأساسية هي الكشف عن الحقيقة العلمية، وهذا بحد ذاته يعدل كل أنواع الكسب والألقاب والمناصب فيجب عليه أن يحرص على هذه الحقيقة وأن يعكف على الدرس والبحث دون أن يوزع جهده في أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى ابتعاده عن هدفه الأساسي من البحث.

وعلى المؤرخ أيضاً أن يكون «ذا عقل واع مرتب منظم»[79]، فهو في هذا شأنه شأن بقية رجال العلم الذين يحتاجون إلى هذه الصفة للتركيز على الحقائق التي بين أيديهم، والمؤرخ الذي يمتلك عقلية منظمة أقدر من غيره على تنسيق الحقائق وترتيبها، والإفادة منها في الموضع المناسب، كذلك يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ في الزمان والمكان، والربط بينها في اتساق وتناغم دقيقين، وإذا ما افتقد المؤرخ هذه الصفة يصبح مشتت الأفكار تضطرب في وجهه الأحداث

(77) زريق، المرجع السابق، ص106.

(78) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص19.

(79) المرجع نفسه، ص19.

وتختلط تفصيلاتها فيعجز عن الربط بينها، ويفقد قابليته في البحث عن الحقيقة ووضعها في إطارها الصحيح ضمن سياق الأحداث التاريخية التي يدرسها.

وإضافة إلى الفضائل والصفات الأخلاقية التي ألمحنا إليها سابقاً، ينبغي للمؤرخ أن يتحلى بالاحترام التام وعدم التسرع في مهاجمة أي باحث آخر مهما ارتكب من أخطاء[80]، قبل دراسة الظروف التي أدت إلى تلك الأخطاء. ويجب أن يكون أسلوبه من الرد خالياً من أي تحامل ولا يهدف إلا إلى خدمة الحقيقة التاريخية لا غير. كذلك يجب أن يكون المؤرخ صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال، بالقدر الذي يتيح له أن يدرك آراء غيره ونوازع الآخرين، وبذلك يكون قادراً على تلمُّس أخبار مختلف الشخصيات العالمية التي يتعامل معها، ويحس ما اختلج في صدور هؤلاء الرجال من مختلف العواطف ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التي دفعتهم لاتخاذ سلوك معيّن في الماضي، وليستطيع كذلك أن يشارك رجال الأمس مواقفهم في أثناء الساعات الحرجة من التاريخ، مثل فترات الانتفاضات والثورات وحقب المقاومة وفي ظروف النجاح والفشل[81].

(80) ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين (ط3، بيروت، دار الكتاب اللبناني: 1982)، ص56.

(81) عثمان، المرجع السابق، ص20.

الفصل الثاني

العلوم المساعدة

تمهيد:

على الرغم من أهمية المؤهلات الشخصية، والصفات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ التي أشرنا إليها سابقاً، فإن المقبل على دراسة التاريخ وكتابته يجب أن ينال إعداداً ثقافياً جيداً، ليستطيع أن يقوم بمهمته على خير وجه، ومهنة المؤرخ في هذا الأمر تشبه معظم المهن الأخرى، حيث يستحيل ممارستها دون أن تكون لدى المرء المستلزمات الأساسية التي لاغنى عنها للتوصل إلى النجاح في العمل، والتاريخ شأنه شأن العلوم والمعارف الأخرى لا يمكن أن يُدرس مستقلاً بذاته عن سائر العلوم أو المعارف، فمثلاً لا يمكن لدارس علم التفسير أن يفهم القرآن الكريم ويتبيَّن معانيه، ويستخرج حكمه وأحكامه دون أن يكون ملماً بعلوم اللغة العربية، وعلم القراءات، وأسباب النزول وأحكام الناسخ والمنسوخ وأصول الفقه والحديث النبوي الشريف وغيرها.[1]

---

(1) أسد رستم، مصطلح التاريخ (ط3 ـ صيدا ـ بيروت: منشورات المكتبة العصرية، =

وكذلك فإن دارس التاريخ يحتاج إلى أنواع مختلفة من العلوم الإنسانية، وذلك لأن التاريخ يتناول جميع مجالات النشاط الإنساني، وقد تطرق بعض علماء القرن التاسع عشر للميلاد، الفرنسيين من أمثال دونو (Daunou) ومابلي (Mably) إلى هذا الموضوع فطالبوا المؤرخ بدراسة مجموعة كبيرة من العلوم والمعارف، التي تشمل القانون الطبيعي والقانون العام، والعلوم الأخلاقية والسياسية والأدبية والتاريخية[2]، كما أن بعضهم الآخر غالى في التطرف، فقرروا أن المؤرخ يجب أن يعرف كل شيء تقريباً، ولاسيما الفلسفة والقانون والمالية والأجناس والجغرافية وعلم الإنسان والعلوم الطبيعية... إلخ[3]. وبطبيعة الحال، فإن من الصعب على المؤرخ أن يتخصص بهذه العلوم كلها. ولكن من الضروري أن يكون واسع الثقافة، عارفاً بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته، ملماً بالعلم الذي له صلة مباشرة بموضوع بحثه، وتختلف هذه العلوم بالنسبة إلى دارس التاريخ من عصر إلى آخر ومن مادة إلى أخرى، فالعلوم المساعدة اللازمة لدراسة تاريخ اليونان والرومان تختلف عن العلوم المساعدة اللازمة لدراسة التاريخ العربي الإسلامي، أو عصر النهضة الأوروبية، أو تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لا فائدة ترجى من معرفة علم الخطوط القديمة لمن يقوم بأبحاث تتعلق بالدولة العربية في العصر الأموي، أو بدراسة الثورة الفرنسية مثلاً، لذا، فإن العدة الأولية لكل من يريد أن يقوم بأبحاث أصيلة في التاريخ يجب أن تتألف من الثقافة العامة، وجميع المعارف الكفيلة بتزويده بوسائل الكشف عن الوثائق ونقدها وفهمها، وتختلف هذه المعارف تبعاً لتخصص المؤرخ في أي

= د.ت)، ص6: عثمان، المرجع السابق، ص25.

(2) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص52 ـ 54

(3) المرجع نفسه، ص55

جانب من جوانب التاريخ، ويكون الإعداد عادة قصيراً نسبياً، وسهلاً بالنسبة إلى من يشتغل في التاريخ الحديث أو المعاصر، ولكنه شاق وطويل بالنسبة إلى من يشتغل في التاريخ القديم، أو في تاريخ العصور الوسطى الأوروبية أو الإسلامية.[4]

اللغة:

وتأتي اللغات في مقدمة العلوم المساعدة التي ينبغي للباحث في التاريخ أن يتزود بها، ويتوجب على المؤرخ أن يلمّ باللغة الأصلية الخاصة بموضوع البحث التاريخي الذي ينوي الكتابة فيه، لأن الترجمة لا تفي بحاجة المؤرخ للتوصل إلى الفهم الكامل لما يريد الاطلاع عليه. فعلى سبيل المثال، أن من يرغب في دراسة تاريخ العصور الوسطى الأوروبية، يجب أن يكون عارفاً باللغة اللاتينية، كذلك الحال بالنسبة إلى من يريد دراسة تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، لكن هذه اللغة (اللاتينية) ليست ضرورية لدراسة تاريخ الثورة الفرنسية، بل إن اللغة الأصلية المطلوبة هنا هي اللغة الفرنسية[5]، كذلك لا بد لمن يود دراسة العلاقات بين قطرين، أو مجموعتين من البلدان، أن يعرف لغة الاثنين، حتى يطلع على وجهات النظر المختلفة، فدراسة العلاقات المصرية ـ الإنكليزية بعد الحرب العالمية الأولى، تتطلب معرفة اللغة العربية واللغة الإنكليزية، ودراسة علاقات العرب في الأندلس بالممالك الأسبانية، تتطلب أيضاً معرفة كل من العربية والأسبانية، وربما الفرنسية أيضاً لوجود الكثير من البحوث والدراسات التي كتبت عن هذا الموضوع باللغة الفرنسية، وهكذا فكلما تعددت اللغات التي يتقنها الباحث، اتسع أمامه مجال الفهم والمعرفة

(4) قارن، المرجع السابق، ص61

(5) قارن، عثمان، المرجع السابق، ص26

والاستقصاء للموضوعات الخاصة ببحثه، وأمكنه الاطلاع على مختلف المقالات والبحوث والكتب التي يمكن أن تضيف معلومات قيّمة إلى ما يتوصل إليه من نتائج.

ولايكفي لمن يرغب في التخصص بموضوع معيّن في التاريخ أن يعرف اللغة الأصلية الخاصة بذلك الموضوع، بل عليه أيضاً أن يكون ملماً بفقه اللغة (الفيلولوجيا Philology) الذي يعد أيضاً من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة التاريخ لأن اللغة تتطور وتتغير معانيها، ومعاني مفرداتها من عصر إلى آخر، فلا بد للمؤرخ إذاً أن يتفهم النصوص التاريخية الخاصة بالعصر الذي يدرسه بدقة تامة، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا عرف هذه اللغة معرفة تامة، واطلع على ما نال ألفاظها من تغييرات مختلفة، ويستطيع الباحث أن يعتمد على المعاجم اللغوية الموثوق بها في هذا المجال، ولاسيما تلك التي تذكر تاريخ استخدام المفردات اللغوية، وتغير معانيها من عصر إلى آخر، مثل معجم (أكسفورد Oxford) بالنسبة إلى اللغة الإنكليزية، أما بالنسبة إلى اللغة العربية، فلا يتوافر قاموس حديث لهذا الغرض، ولكننا نستطيع العثور على تطور معاني الكلمات، ومعرفة المراد منها بمراجعة قواميس اللغة العربية الشهيرة، مثل لسان العرب، المحيط لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي وغيرها.

وإذا أراد دارس التاريخ القديم القيام بأبحاث أصيلة تعتمد الأصول الأولية في هذا الميدان، وجب عليه أن يدرس كيف يقرأ النقوش القديمة، وهذا ما يسمّى بعلم قراءة الخطوط القديمة (Paleography)، وهو من العلوم المساعدة للتاريخ، ولاسيما في دراسة الحضارات القديمة الكبرى، مثل قراءة الخط المسماري الخاص بحضارة وادي الرافدين، والخط الهيروغليفي الخاص بحضارة وادي النيل، والخط المسند الخاص بكتابات الدول العربية الجنوبية في شبه الجزيرة العربية والخطوط اليونانية والرومانية

القديمة، والخطوط الأوروبية في العصور الوسطى. فالذي يريد التخصص في تاريخ العرب قبل الإسلام، ودراسة إحدى الدول العربية الجنوبية كالسبأية أو الحميرية مثلاً، يجب عليه أن يتعلم الخط المسند، ولا يمكن أن يخطر ببال أي مؤرخ، أن يكتب تاريخاً لإحدى تلك الدول دون معرفته لهذا الخط، إن الخطأ الذي ينجم عن عدم إتقان قراءة الخطوط القديمة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية وتفسيرات لا تمُت إلى الواقع بصلة، الأمر الذي ينجم عنه عدم الدقة في الجمع والنقد والتفسير.[6]

إن هذه الخطوط التي أشرنا إلى عدد منها لم تبق على شاكلة واحدة، فقد أصابها التطور والتغيير بحسب العصور المختلفة التي مرت بها، كما أن الخط الواحد يمكن أن يختلف في الشكل من كاتب إلى آخر، الأمر الذي يتطلب من الباحث الدقة التامة في تمييز هذه الخطوط وتطورها، ليتمكن من الرجوع إلى الوثائق التي دوّنت بها، وليكون على دراية تامة بالمقصود من الكتابات المدوّنة بهذه الخطوط.

الوثائق:

ويعدُّ علم الوثائق أو علم الدبلوماتيك (Diplomatics) من العلوم المساعدة الضرورية للمؤرخ، وهو الذي يُعنى بدراسة الوثائق ونقدها وتحديد أزمانها. وعلى الرغم من أن هذا المصطلح حديث النشأة في العالم الغربي[7]، فإنه كان معروفاً عند العرب المسلمين، ولاسيما المتخصصين في علم الفقه والحديث، بحيث سُمي بمصطلح علم الشروط. وقد اشتهر من العرب في هذا الموضوع جملة علماء ألّفوا فيه

---

(6) انظر: لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص57.

(7) لزيادة المعلومات عن هذا العلم والإطلاع على أصل المصطلح انظر: سالم عبود الآلوسي، علم تحقيق الوثائق ـ الدبلوماتيك (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977)، ص 10 فما بعدها.

مثل هلال بن يحيى الرازي (ت245هـ/ 859م) وكتابه «تفسير الشروط»[8]، وأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت321هـ/ 933م) وكتابه الموسوم «الجامع الكبير في علم الشروط»[9] وأبي بكر محمد بن عبدالله البيهقي الذي ألّف في «أدب القضاة والشروط والمواثيق»[10].

وتعني كلمة «الوثائق» في مفهومها العام كل الأصول التي يستخدمها المؤرخ للحصول على معلومات تاريخية، سواء كانت مكتوبة على الورق أو غير مكتوبة كالآثار المادية، ولكنها تعني في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه المؤرخون، «الكتابات الرسمية ـ أو شبه الرسمية ـ مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم أو المذكرات الشخصية أو اليوميات»[11].

فلا بد للمؤرخ أن يتقن الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يبحث فيه، وهناك طرق وأساليب فنية خاصة تتبع في تحديد أزمانها، والتعرف إلى المداد المستعمل في كتابتها، ونوعية الأقلام المستخدمة، ونوع الورق وعمره، وذلك لأجل المساعدة في التثبت من صحة هذه الوثائق، أو بطلانها.

---

(8) محمد بن إسحق بن النديم، الفهرست (بيروت: دار المعرفة 1978)، ص 288.

(9) مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة، المعروف بكاتب جلبي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (استانبول قوجة راغب باشا كتبخانه سي، 1941) أعادت طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى في بغداد، 2/ 567.

(10) انظر، باقر وحميد، المرجع السابق، ص132 ـ 133.

(11) عثمان، المرجع السابق، ص30.

الأختام

ويتصل بعلم الوثائق دراسة علوم أخرى خاصة بالأختام والرنوك التي تمهر بها هذه الوثائق، بحيث كانت تختلف من عصر إلى آخر. وقد استخدمت الأختام المعدنية من قبل الملوك والأمراء في أزمنة مختلفة ووجدت أختام الذهب عند بعض الملوك في أوروبا في العصور الوسطى. وقد تعددت هذه الأختام وتنوعت، فمنها المستدير ومنها البيضيّ الشكل، ومنها ما يشبه المثلث أو القلب أو الصليب، وكان لمعظم الحكام والأمراء والخلفاء المسلمين أختام خاصة بهم، عليها شعارات وعبارات معينة تميزها عن غيرها، وكانوا يستعملونها في تواقيعهم على الوثائق والسجلات التي يختم عليها كما يقول ابن خلدون[12]، بـ«خاتم السلطان وهو طابع منقوش فيه اسم السلطان أو شارته يغمّس في طين أحمر مذاب بالماء ويسمّى طين الختم ويطبع به على طرفي السجل عند طيّه وإلصاقه..».

كذلك كان للحكام والأمراء في أوروبا في العصور الوسطى شاراتهم ورموزهم وتواقيعهم الخاصة، وكان بعضها لا يقتصر على الحاكم فحسب، بل هو رمز خاص بأسرته الحاكمة، ويضاف إلى هذه الشارات العلامات المميزة التي تظهر على الأختام أو الدروع أو على ملابس النبلاء والجند أو الأعلام، والتي تعرف عادة بالرنوك (Heraldry)، ومن هذه العلامات، الكأس والسيف والنسر والهلال وذيل الحصان وزهرة الزنبق وغيرها، وقد استخدمت هذه الشارات في أثناء الحروب الصليبية للتمييز بين الجيوش المختلفة التابعة لشعوب متعددة حتى لا يقع الالتباس بين أفرادها، كذلك استخدمت في العصور التالية في المشرق الإسلامي ولا

(12) المقدمة، ص246.

سيما لدى الأيوبيين والمماليك والعثمانيين[13]، وقد زُينت في العصور الإسلامية بأنواع الزخارف والنقوش المختلفة كأوراق الأشجار والأزهار والأهلة والكواكب واللآلىء والحبال المظفورة بأشكال مختلفة[14].

إن معرفة الباحث التاريخي بهذه العلامات وبالأختام الخاصة بالفترة التي يدرسها تساعده في تحديد زمن الوثائق التاريخية الخالية من التاريخ، كذلك يستفيد من هذه الكتابات والرموز في التعرف إلى ألقاب الحكام والملوك والأمراء، وشعاراتهم التي يستعملونها في تواقيعهم. فعلى سبيل المثال، كان نقش ختم الخليفة عبد الملك بن مروان «آمنت بالله مخلصاً»[15] ونقش ختم الخليفة محمد المهدي العباسي هو «الله ثقة محمد وبه يؤمن»[16]، وكان للخلفاء أكثر من ختم واحد فللأمين محمد بن هارون الرشيد ثلاثة أختام مكتوب عليها على التوالي «حسبي القادر» (ولكل عمل ثواب) و «محمد واثق بالله»[17]، وهكذا الأمر بالنسبة إلى معظم الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين.

أما بالنسبة إلى الرونك فإن تعرّف الباحث إليها، يجعله قادراً على إثبات صحة ما يقع تحت يده من الوثائق أو الأسلحة كالدروع وغيرها، كما يزيده هذا التعرف قابلية في الحكم على هذه الوثائق والآثار المادية وتحديد زمنها الحقيقي.

علم النميات:

ويعدُّ علم المسكوكات أو النقود من العلوم المساعدة الأخرى

---

(13) عثمان، المرجع السابق، ص31، انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص130 ـ 131.

(14) أسامة ناصر النقشبندي وحياة عبد علي الحوري، الأختام الإسطوانية في المتحف العراقي (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1974)، ص16.

(15) المرجع نفسه، ص62.

(16) المرجع نفسه، ص52 ـ 65.

(17) المرجع نفسه، ص66.

المهمة في البحث التاريخي، وهو ما يعرف أيضاً بعلم النميات (Numismatics). فالنقود تعدُّ وثائق تاريخية لا يمكن الطعن بها بسهولة وهي مهمة في إعانة المؤرخ على التوصل إلى الحقائق التاريخية، لأنها بما تحمله من كتابات ورسوم وعلامات، تقدم مادة أساسية، يمكن أن تخدم الباحث في ضبط الأسماء والتواريخ، وتعطي فكرة عن الأحوال التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والدينية للفترة التي يؤرخ لها[18]. كما يمكن أن يستخلص من النقود أيضاً معلومات ثمينة عن الأحوال المعيشية والأسعار، وأساليب التعامل التجاري، وأسماء الملوك والحكام، ودور الضرب التي سكّت فيها هذه النقود، والعلاقات التجارية السائدة في عصرها. والنقود سجلّ للألقاب والنعوت، التي يدوِّنها الحكام والأمراء عليها، لذا فهي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية، فبالإمكان مثلاً نفي أو إثبات تبعية بعض الولاة أو السلاطين والبلاد للخلافة أو للحكومات المركزية في التاريخ الإسلامي بواسطة النقود[19]، كذلك يمكننا أن نحكم على أهمية التبادل التجاري بين الأمم من العثور على المسكوكات القديمة في مناطق مختلفة من العالم، فعلى سبيل المثال، أن العثور على كميات وفيرة من النقود العربية في أماكن بعيدة، ولاسيما في اسكندناوة، ومنطقة بحر البلطيق، وأودية الأنهار في روسيا، يُعد دليلاً ملموساً على قيام تجارة واسعة النطاق بين العالم الإسلامي وهذه المناطق النائية[20].

---

(18) قارن، ناجي علي محفوظ، النقود في المصادر العربية (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1982)، ص7: ناهض عبد الرزاق، المسكوكات وكتابة التاريخ (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م)، ص5.

(19) عبد الرحمن فهمي محمد، النقود العربية ماضيها وحاضرها (القاهرة: دار القلم، 1964)، ص5.

(20) أمين الطيبي، «النقود العربية انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى»، مجلة المؤرخ العربي، العدد 19 (بغداد: 1981)، ص 196.

ويستفيد المؤرخ أيضاً من النقود في إثبات أو نقض الكثير من الأخبار التي وصلت إلينا عن طريق المدوّنات التاريخية والوثائق الرسمية. فيحتمل أن تأتي بعض هذه الأخبار مخالفة للواقع نتيجة لتأخر تدوينها، أو أنها وصلت عن طريق السماع، أو سقطت من أيدي النساخ أو أهملت سهواً، أو عمداً[21]، كتحديد زمن حكم بعض الملوك والخلفاء، أو إثبات تاريخ ثورات معينة، أو انقضائها، وهكذا يمكن أن نستفيد من المسكوكات الإسلامية لدراسة جوانب متعددة من تاريخنا، وتحديد الكثير من المسائل التي نصت عليها الكتب المدوّنة. فعلى سبيل المثال أن ما وصل إلينا من مسكوكات تعود إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) تؤكد الأخبار المدوّنة التي تشير إلى أنه كان أول من ضرب المسكوكات في العصر الإسلامي[22]، كذلك تؤكد المسكوكات الإسلامية التي وصلت إلينا الأخبار التاريخية التي دعت الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان إلى القيام بعملية شاملة لإصلاح وتعريب النقود في الدولة العربية الإسلامية، لأنه وجد من الضروري إضفاء الطابع القومي العربي على النقود، من أجل التوصل إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوحيد الأمة العربية الإسلامية، فضرب نقوداً عربية خالصة، وصل إلينا الكثير منها، وهي محفوظة في العديد من المتاحف العربية والعالمية، وتعدّ سنة 77هـ/696م سنة حاسمة في تاريخ النقود العربية، حيث ضرب فيها أول دينار على الطراز الإسلامي الخالص[23]،

(21) باقر محمد الحسيني، تطور النقود العربية الإسلامية (بغداد: دار الجاحظ، 1969)، ص8.

(22) انظر: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، كتاب النقود الإسلامية، منشور ضمن ثلاث رسائل (القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1298هـ)، ص4: وانظر أيضاً: J.A. Walker, A. Catalogue of the Arab-Byzantine and Post-Reform Umaiyad Coins (London: 1956), P.46.

(23) السيد ناصر محمود النقشبندي، الدينار الإسلامي في المتحف العراقي (بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1953): 24/1. Walker, Op. Cit, PP. Lv. 43. -

وقد قدمت لنا المسكوكات الأموية في مراحل التعريب بالذات صورة للملابس العربية، والسيف المستقيم، التي ظهرت للشخص الذي يعتقد أنه الخليفة عبد الملك بن مروان وهو يعتمر الكوفية، ويتمنطق بسيفه، رمز الجهاد والإمامة. كذلك قدمت لنا المسكوكات صورة للعقود المعمارية والأعمدة وتيجانها في العصر الأموي أيضاً عندما حمل أحد الدراهم ذلك وهو في مرحلة التعريب[24].

وتساعد المسكوكات أيضاً في تقديم معلومات تفيد في تفهُّم بعض النظم والاتجاهات السياسية، التي قد يغفل المؤرخون عن ذكرها وذلك بدراسة الكنى والألقاب التي ترد عليها، فالألقاب توضح ميول الحكام والأمراء ومساعديهم وما يسيطر عليهم من نزعات، كذلك فإن الألقاب الفخرية التي تظهر على المسكوكات الإسلامية لها أهمية كبيرة وهي بلا ريب تلقي الأضواء على الأحداث السياسية والاجتماعية، فظهور ألقاب سلاطين السلاجقة على النقود في فترة التسلط السلجوقي على الخلافة العباسية مثلاً، يشير إلى مدى ما تمتع به هؤلاء من نفوذ واسع لاسيما الأوائل منهم، مثل طغرلبك، وألب أرسلان، وملكشاه، وأن نظرة واحدة إلى هذه الألقاب التي حملتها المسكوكات، تؤيد ما نذهب إليه في هذا المجال، ومن هذه الألقاب على سبيل المثال لا الحصر، «مغيث الدين والدنيا» و «معز الدنيا والدين» و «السلطان الأعظم مغيث الدنيا والدين» و «السلطان المعظم ملك الإسلام مغيث الدنيا والدين»[25].

وتفيد المسكوكات أيضاً في تخليد بعض الانتصارات التاريخية التي

= وانظر أيضاً، باقر وحميد، المرجع السابق، ص121.

(24) السيد ناصر محمود النقشبندي ومهاب درويش البكري، الدرهم الأموي المعرب (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974)، ص 24، 241: وقارن، عبد الرزاق، المسكوكات وكتابة التاريخ، ص33.

(25) المرجع نفسه، ص53، وانظر أيضاً: باقر وحميد، المرجع السابق، ص122.

حققها العرب في العصور الإسلامية المختلفة. ومن هذه المسكوكات، درهم فضي محفوظ في متحف الفن فيينا، نقش على أحد جانبيه صورة للخليفة العباسي المتوكل على الله (232 ـ 247هـ/ 847 ـ 861م)، الذي يبدو مرتدياً ملابس فاخرة، وعلى الجانب الثاني صورة لرجل يقود جملاً، وقد خلدت هذه المسكوكة انتصاراً للدولة العباسية على أعدائها من البجاة في مصر العليا سنة 241هـ/ 855م، حيث استسلم قائد هؤلاء الذي جاء لطلب الصفح من الخليفة، ويرجح بأن صورة قائد الجمل على النقد هي صورته[26]، ومن المحتمل أيضاً أن الخليفة المتوكل قد أمر بسك هذه النقود وتوزيعها صلة على المقربين من الدولة، لتكون تذكاراً لذلك الانتصار، بحيث إن هذا النوع من النقود يختلف عن نقود التعامل الاعتيادية من حيث الوزن، وما تحمله من مأثورات[27] ومن أمثلة المسكوكات التي خلدت الانتصارات العربية أيضاً، ما ضربه السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد انتصاره على الصليبيين في معركة حطين سنة (583هـ/ 1187م) فبعد هذا الانتصار الكبير سكّت الدنانير الذهبية، والدراهم الفضية والفلوس النحاسية، وحملت العديد من العبارات والألقاب، منها دينار ذهبي سكّ في دمشق سنة الانتصار (583هـ/ 1187م) عليه لقب «سلطان الإسلام والمسلمين»، ومنها دراهم فضية حملت عبارة: «الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب محيي دولة أمير المؤمنين»، وتتلخص أهمية هذه العبارات في أنها أكدت قيمة الانتصار، ولاسيما عبارة «محيي دولة أمير المؤمنين»[28].

ويرجع الفضل إلى بعض المسكوكات في كشف أو تغيير بعض

---

(26) عبد الرزاق، المسكوكات وكتابة التاريخ، ص48 ـ 50.

(27) باقر وحميد، المرجع السابق، ص123 ـ 124.

(28) عبد الرزاق، المسكوكات وكتابة التاريخ، ص 58.

حقائق التاريخ ومسلّماته. وقد كشفت المسكوكات على سبيل المثال حقيقة الغزاة البويهيين الذين استخدموا المكر والخداع للسيطرة على بغداد ، وذلك بإظهار الولاء للخليفة ولابنه ولي العهد، وقد سكّوا أربعة أنواع من النقود خلال أربعين يوماً، كشفت عن الصراع الذي حدث بينهم للوصول إلى الحكم، كما حملت الكثير من الألقاب الرنانة التي منحوها لأنفسهم دون استحقاق، وأوضحت الفوضى والاضطرابات التي سادت البلاد في أثناء وجودهم[29]، كذلك فقد أثبتت المسكوكات أن مدينة سامراء لم يصبها الخراب حتى سنة (323هـ/ 934م) بحيث وصلت إلينا دراهم ضربت فيها في تلك السنة، وذلك نقيض ما يجمع عليه المؤرخون العرب، من أن مدينة سامراء قد هُجرت، وآلت إلى الخراب الشامل بعد أن تركها الخلفاء العباسيون في سنة (279هـ/ 892م)[30]، وهناك مثال آخر من المغرب العربي تكشف فيه المسكوكات عن حقائق تناقض ما أشارت إليه المصادر التاريخية المدوّنة، حيث يشير معظم الكتّاب والمؤرخين القدامى إلى أن أدريس بن أدريس بن عبدالله (177. 213هـ/ 793. 828م) هو الذي أسس مدينة فاس سنة (192هـ/ 816م)، في حين أننا نجد نقدين ضربا في هذه المدينة نفسها، الأول يحمل تاريخ (185هـ/ 801م)، والثاني يحمل تاريخ (189هـ/ 804 805م) الأمر الذي دعا بعض المحدثين إلى ترجيح إنشاء مدينة فاس في عهد أدريس الأول، مؤسس دولة الأدارسة في المغرب الأقصى[31].

---

(29) المرجع نفسه، ص51 ـ 52: انظر أيضاً: ناهض عبد الرزاق، «مسكوكتان بويهيتان تميطان اللثام عن حقائق أغفلها المؤرخون»، مجلة المسكوكات؛ العدد 4 (بغداد، 1973)، ص 39 ـ 40.

(30) باقر وحميد، المرجع السابق، ص125.

(31) انظر: ليفي بروفنسال، الإسلام في المغرب والأندلس، تعريب، محمود عبد العزيز سالم وصلاح الدين حلمي (القاهرة: نهضة مصر: 1956)، ص17: صالح بن قربة، المسكوكات المغربية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص14.

وتبيّن دراسة النقود أيضاً، أن بعض المسكوكات استخدمت لغرض الدعاية والحرب النفسية، فقد استخدم الفاطميون في مصر، على سبيل المثال، هذا النوع من المسكوكات لكسب مودة الناس وولائهم لهم، قبل أن يقوموا فعلاً بالانتقال إلى مصر، فحمل دعاتهم وجواسيسهم نقوداً ذهبية باسم المعز لدين الله الفاطمي (341 356هـ/ 952 975م)، ضربت بشكل خاص لهذه المناسبة، وعليها اسم مصر وتاريخ سنة (341هـ/ 952م)، وتحتفظ دار الكتب المصرية بواحد من هذه الدنانير التذكارية النادرة التي سُكت قبل فتح الفاطميين لمصر بسبعة عشر عاماً، حيث دخلها جوهر الصقلي قائد الجيوش الفاطمية في سنة (358هـ/ 968م) ولم يلق فيها مقاومة تذكر، نتيجة لتلك الأساليب التي اتَّبعها الفاطميون[32].

وقبل أن نختتم الحديث عن النقود، لابد من الإشارة إلى أهمية المسكوكات التي سُكّت من قبل الثوار والمتمردين في مختلف العصور التي مرت بها الدولة العربية الإسلامية في المشرق والمغرب، فقد ثبتت هذه المسكوكات الكثير من الحقائق التاريخية، وسلطت الأضواء على جوانب كانت غامضة في تاريخ هذه الحركات، ومن أوائل الذين ضربوا هذا النوع من النقود عبدالله بن الزبير الذي أعلن نفسه خليفة في الحجاز بعد وفاة يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (64هـ/ 683م) كذلك ضرب أخوه مصعب بن الزبير نقوداً باسمه في العراق، واشتهر من الخوارج قطري بن الفجاءة، الذي ضرب نقوداً عليها شعار الخوارج الشهير «لاحكم إلا لله» كما وجدت أيضاً مسكوكات ضربت من قبل عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث إبان تمرده على الحجاج بن يوسف الثقفي، والي العراق زمن

(32) محمد، المرجع السابق، ص67، ابن قربة، المرجع السابق، ص350 ـ 351، وانظر، باقر وحميد، المرجع السابق، ص124.

الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان[33].

وفي المغرب العربي ضرب منصور بن نصر الطبندي الذي تمرد على الأغالبة سنة (205هـ/827م) دراهماً، وصل إلينا أحدها وهو مضروب سنة (210هـ/825م) وقد كُتب عليه أنه ضرب «بإفريقية» وهذا أمر له مدلول سياسي كبير، الغرض منه إظهار قوة سلطانه، وما استولى عليه من ممتلكات الأغالبة. وقد كتب أيضاً كلمة «عدل» بالسطر الأول من كتابة مركز ظهر النقد، ليشير إلى الشعار الذي رفعته حركته لجلب الناس ومؤازرته على الأمير زيادة الله الأول (201 223هـ/ 817 838م) الذي أساء السيرة في رأيه[34]، وقد أشار أبو يزيد مخلّد بن كيداد، المعروف بصاحب الحمار، في نقوده التي ضربها أثر تمرده على الفاطميين سنة (333هـ/944م) إلى شعارات دينية مختلفة، ركزت على وحدانية الله سبحانه وتعالى، ونبوّة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، كذلك انفردت نقوده بتسجيل نصوص كتابية لم تسجل على أي سكة في تاريخ مسكوكات أفريقية الإسلامية مثل «ربنا الله . الحق المبين»، و «العز لله . خاتم النبيين) إضافة إلى شعار الخوارج «لاحكم إلا لله»، وهي بهذا تعبِّر عن طبيعة حركته المناهضة للفاطميين ولمبدأ عصمة الإمام، الذي هو أحد أسس المذهب الإسماعيلي.[35]

علم الآثار:

ومن العلوم المهمة الأخرى التي لايمكن أن يستغني عنها المؤرخ علم الآثار «الذي يبحث عن مخلفات الماضي وبقاياه الأثرية واستخراجها

(33) انظر، السيد ناصر محمود النقشبندي، الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز، الساساني، (بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1969)، ص 67،62، 111، .Walker, Op. Cit, PP. XLii, 29, 33, LVi, 102, Lxi, 112 Lxiii-Lxiv,: 131، 128 117.

(34) ابن قربة، المرجع السابق، ص243 ـ 247.

(35) المرجع نفسه، ص409 ـ 419

من باطن الأرض بالأساليب العلمية المتبعة في التنقيبات ودراستها لاستخراج الدلالة التاريخية عن أحوال الماضي»[36]، فالبحث عن الآثار أو التنقيبات هو في الحقيقة البحث عن مادة التاريخ الأولى، أي عن أصوله وموارده، وهي أولى المهام التي يضطلع بها المؤرخ الباحث. إن البحث عن الآثار بالطرائق العلمية يعدّ علماً حديثاً بدأ أول أطواره منذ منتصف القرن التاسع عشر للميلاد وقبل ظهور هذا العلم، لم نكن نعرف شيئاً ذا قيمة عن مدنيات العراق القديم ومدنيات الشرق بوجه عام. وكل ما كنا نعرفه هو بعض الأخبار الموجزة التي ورد ذكرها في التوراة. وأخبار يسيرة أخرى من بعض مؤرخي اليونان والرومان، أمثال: هيرودوتس وزينفون وبطليموس، وغيرهم، وذلك لأن حضارات العراق القديمة دُمرت في أواخر أيامها من قبل أقوام أخرى كانت تعيش بالقرب منها، فاندرست مدنها العامرة، مثل بابل، ونينوى، والنمرود، وانطمرت الآثار التي خلّفتها تحت الأنقاض، وعفى عليها الزمن[37]، ولكن بظهور علم الآثار والتنقيبات، استطعنا أن نميط اللثام عن هذه الكنوز القيّمة وأن نخرجها إلى النور، لتصبح المادة الرئيسية الأولى، والموارد التي لا يمكن الطعن في قيمتها وأصالتها في دراسة تاريخ العراق القديم، وبقية الحضارات الأخرى في العالم.

ولا تزال الاكتشافات الأثرية تقدم للمؤرخين بين الحين والحين، بعض مظاهر تلك الحضارات القديمة وأحوال المجتمع، ومدى ما وصل إليه من تقدم وتطور، ولعل في الاكتشاف الأثري الأخير الذي توصل إليه المنقبون، والمختصون بعلم الآثار في مدينة النمرود الآشورية في شمال

(36) باقر وحميد، المرجع السابق، ص133.

(37) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الأول: تاريخ العراق القديم (ط2، بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة 1955)، ص18.

العراق (نيسان 1989م)، خير دليل على أهمية هذا العلم، فقد عثر في أحد القصور الملكية في هذه المدينة على مدفن لإحدى الملكات الآشورية، ضم الكثير من الأدوات والحلى الذهبية، التي لم يُعثر لها على نظير في التنقيبات السابقة وهي بمجملها تدل على براعة الفن الآشوري، والذوق الرفيع الذي تحلّت به تلك الملكة الآشورية، وهذه اللقى الثمينة، والآثار النادرة ستساعد، دون شك، المؤرخين على التوصل إلى حقائق جديدة عن الفترة التي تعود إليها تلك السيدة، ودراسة الأحوال العامة للمجتمع الآشوري في حدود القرن التاسع قبل الميلاد.

العلوم الاجتماعية

وهناك جملة من العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة بالتاريخ، والتي لا يمكن للمؤرخ الذي يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي للحقبة التي يدرسها الاستغناء عنها، لأن التاريخ شامل كل الشمول، ولا يمكن أن يكون لدى المؤرخ ـ مهما يكن لامعاً ـ معرفة وخيال كافيان لإدراك جميع وجوه مادته، فالعلوم الاجتماعية تعالج موضوعات صريحة يستطيع المؤرخ أن يكتشفها خلال بحثه[38]، ومن أهم هذه العلوم علم الجغرافية، وعلم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان (الانثروبولوجي Anthropology).

علم الجغرافيا

وربما كانت الجغرافيا في مقدمة هذه العلوم التي لها صلة وثيقة بالتاريخ حيث إن للظواهر الجغرافية المختلفة، والعوامل الطبيعية منزلة رئيسية في التأثير على الإنسان، وبالتالي في التاريخ. ويمثل الفيلسوف

(38) هيوج، أتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة، محمود زايد (بيروت، دار العلم للملايين، 1963)، ص88.

الفرنسي ڤيكتور كوزان (F.Cousin) هذا الأمر خير تمثيل، حيث يقول، كما ينقل عنه ولدرج وايست (Wooldrige and East):[39] «اعطني خارطة قطر ما واذكر لي صفاته السطحية ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته الطبيعية واذكر لي إنتاجه الطبيعي وحياته النباتية والحيوانية وسأخبرك ما سيكون عليه الإنسان في هذا القطر وأي دور سيلعبه هذا القطر بالتأكيد في التاريخ، ليس خلال حقبة واحدة من الزمن، بل في جميع الفترات».

إن هذا الترابط بين البيئة الطبيعية وقابليات الإنسان وقدراته وسلوكه، هو شيء محتم، فالحضارة والتاريخ ما هما إلا تفاعل بين بيئة الإنسان وقابليته. فنرى مثلاً أن المناخ العام، كحالة الأمطار، والأنهار والطقس وما تقدمه البيئة من إمكانات اقتصادية، وكذلك موقع القطر الجغرافي، واتصالاته يؤثر في تكوين الإنسان، وفي خلقه ونفسيته، وفي حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أدرك المؤرخون القدماء هذه الحقيقة، فاهتموا كثيراً بالعوامل الطبيعية، وخصصوا لكتبهم التاريخية مقدمات جغرافية، ذكروا فيها الخصائص والعناصر التي أثرت في سير تاريخ البلد الذي يكتبون عنه، ولعل أوضح مثال على ذلك، ما جرى عليه معظم المؤرخين العرب في الأندلس، الذين قدموا للتاريخ بالجغرافيا، فوصفوا الميدان قبل ذكر الوقائع[40]، وبذلك استطاعوا أن يفسروا كثيراً من الخصائص والمقومات الحضارية لبلدهم في ضوء المعطيات الجغرافية، وكذلك يستطيع الباحث المعاصر أن يلمّ بالكثير من المسائل والأحداث التاريخية الخاصة بالحضارات القديمة كتفسير بعض

---

(39) The Spirit and Purpose of Geography, (London, 1960) p.16 نقلاً عن حسن طه نجم، «ضوء على الفكر الجغرافي الحديث»، مجلة الأستاذ، م11، (بغداد: 1962 ـ 1963)، ص 298.

(40) انظر: حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس (ط1، مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1967)، ص 54 ـ 55.

العقائد الدينية، والأحوال السياسية والفنية والأدبية في حضارة وادي الرافدين، ووادي النيل، وذلك إذا ما أولى انتباهه إلى الخلفية.

ويتوضح لنا أيضاً أثر الجغرافيا في التاريخ من تدخُّلها أحياناً تدخُّلاً حاسماً في تغيير مجراه، فعلى سبيل المثال، كان للعوامل الجغرافية أثر بارز في عدم نجاح الحملات العربية الإسلامية على أوروبا عبر جبال البرتات (البرنية Pyrenees). التي تفصل أسبانيا عن فرنسا، وذلك لأن العرب لم يكونوا متعودين على القتال في تلك المناطق الوعرة، التي تتميز بشدة الأمطار، والأراضي الموحلة، والأجواء القارسة البرد[41]، فتوقف نشاطهم العسكري في حدود تلك الجبال، وانحصر تاريخهم في شبه الجزيرة الآيبيرية، التي أثروا فيها تأثيراً كبيراً، في حين أن المناطق الأوروبية الأخرى في الشمال نحت منحىً آخر في التطور، وسار تاريخها باتجاه يختلف تماماً عن الاتجاه الذي ساد شبه الجزيرة الآيبيرية في القرون الوسطى، كذلك فقد عاق البحر تقدّم تيمور لنك عن العبور إلى أوروبا بعد انتصاره على السلطان بايزيد الأول في موقعه أنقرة سنة (850هـ/ 1402م)، ولذلك لم يتمكن من القضاء على الدولة العثمانية الناشئة، كما كانت سهول روسيا الشاسعة، وبردها القارس، عوامل أدت إلى إخفاق حملة نابليون عليها سنة 1812، كما أدت هذه العوامل الجغرافية أيضاً إلى فشل هجوم هتلر على روسيا في الحرب العالمية الثانية سنة 1941[42].

ويكون للموقع الجغرافي لقطر من الأقطار دور بارز في تاريخه، فإن إحاطة الجزر البريطانية بالمياه من جميع جهاتها، وانفصالها عن بقية أجزاء

(41) قارن: علي محمد المياح، العوامل السوقية والتعبوية وأثرها على الفتوحات العربية الإسلامية في فرنسا»، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، م5 (بغداد، 1969)، ص 129، عبد الواحد ذنون طه، دراسات أندلسية، المجموعة الأولى (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986)، ص 68 ـ 72.

(42) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص33 ـ 34.

القارة الأوروبية، قد أثر في تاريخها وحوّلها من مجرد بقعة نائية في طرف قارة كبيرة، إلى بلاد مستقلة بذاتها، لها قوانينها ونظمها الخاصة، وقد ساعدها موقعها الجغرافي الفريد في عدم تدخل أوروبا في شؤونها، كما ساعدها أيضاً على أن تسيطر على البحار، وتتدخل هي في الشؤون الأوروبية، وأن تكوّن لنفسها أسطولاً بحرياً كبيراً، تمكنت بواسطته من فرض سيطرتها الاستعمارية على أنحاء كبيرة من العالم. إن هذه الأمثلة توضح تماماً أهمية الجغرافيا لمن يريد أن يدرس التاريخ، وتبين مدى الترابط بين الاثنين. فلا بد إذاً للباحث في التاريخ، أن يتعرف إلى الأحوال الجغرافية المختلفة للمنطقة التي يريد التخصص في تاريخها، من أجل أن يفهم الظروف الطبيعية كافة، التي تؤثر في هذا التاريخ[43].

علم الاقتصاد

كذلك ينبغي لدارس التاريخ أن يلمّ بالأحوال الاقتصادية للعصر الذي يبحث فيه، لأن العوامل الأقتصادية، من وسائل الإنتاج، وطرائقه وتوزيع الثروة والموارد الاقتصادية، وغيرها، تعدّ من جملة العوامل المؤثرة في سير التاريخ. فالثروة الطبيعية لأيّ قطر من الأقطار هي التي تحدد شكل الإنتاج الزراعي والصناعي ونوع التبادل التجاري. وكذلك فإن طريقة توزيع الثروة ومدى تركُزها بيد طبقة معينة أو بين فئات مختلفة، يؤثر في السياسة الداخلية للدولة ويؤثر في نظام الحكم بها وفي مستوى الرخاء أو الفقر، وفي حياة الناس وعلاقاتهم بعضهم مع بعض، كذلك فإن الظروف الاقتصادية تؤثر في علاقة الدولة بالعالم الخارجي، سواء أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي، أم السياسي أم العسكري، وتؤثر الظروف الاقتصادية في مجرى التاريخ للدول أيضاً، مثال ذلك، فإن الثورة

---

(43) المرجع نفسه، ص36.

الصناعية التي حدثت في بلدان أوروبا في القرن الثامن عشر للميلاد نتيجة للمخترعات الحديثة، قد أحدثت أيضاً ثورة في النظم الاقتصادية، الأمر الذي فرض على دول أوروبا الغربية أن تنتهج سياسة التوسع والاستعمار للحصول على المواد الخام والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الصناعية، وكان للسلاح الاقتصادي أثر فعال في الصراع الذي نشب بين نابليون بونابرت وإنكلترا. فقد حاول كل منهما أن يستخدمه للقضاء على الطرف الآخر، ففرضت إنكلترا الحصار الاقتصادي على فرنسا، في حين أن نابليون حاول قبل ذلك غزو مصر، وكان أحد أهدافه من هذه العملية الاستعمارية تهديد مركز إنكلترا الاقتصادي في الهند[44].

علم الإنسان

وربما كان علم الإنسان (الإنثروبولوجي) من أكثر العلوم الاجتماعية صلة بالتاريخ، فهو يعالج المسائل التاريخية عند تتبُّعه مجرى التطور البشري وانتشار بني الإنسان على سطح الأرض، ونشوء الثقافات الإنسانية[45]، كما يدرس مؤسسات المجتمعات الأولى، وأديانها وفنونها وطقوسها وشعائرها وقيمها، ونظراتها إلى الحياة وتقاليدها وخلاصة القول، إنه يهتم بحضاراتها جملة وتفصيلاً، لهذا فإن الاهتمام به لمعرفة أصول المجتمعات مفيد جداً لدارس التاريخ الذي يهتم هو الآخر بالإنسان والمجتمع.

علم الاجتماع

ويعدُّ علم الاجتماع أيضاً من العلوم المساعدة للتاريخ فهو كعلم الإنسان، يهتم اهتماماً كبيراً بالأفعال والعلاقات الإنسانية، كما أنه يدرس

(44) المرجع نفسه، ص36 ـ 37.

(45) اتكن، المرجع السابق، ص26 ـ 28.

المجتمع، وبناءه، ووظائفه وعملياته[46]، وهذه تدخل أيضاً ضمن اهتمامات المؤرخ. وهكذا فإن العلاقة وثيقة جداً بين علم الاجتماع والتاريخ، حتى إن واحداً من مشاهير الباحثين، وهو جورج هوارد (George E. Howard)، ذهب إلى القول بأن «التاريخ هو علم اجتماع الماضي وعلم الاجتماع هو تاريخ الحاضر»[47]، فدراسته إذاً تقدم للمؤرخ حافزاً للاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للعصر الذي يبحث فيه، لا أن يقتصر على مجرد السرد المملّ للمعارك أو لتواريخ الملوك والقادة والنبلاء.

الأدب

وهناك نواح أخرى لها صلة وثيقة بدراسة التاريخ، فالأدب مثلاً يفيد المؤرخ ويعينه على تفهُّم تاريخ الأمم التي يدرسها لأنه المرآة التي تعكس أحوال العصور، وهو تعبير عن أفكار الإنسان وعواطفه وطموحه وأحاسيسه، ويكون النتاج الأدبي في بعض الحالات المصدر الرئيسي لمعرفة أحوال عصر من العصور، ولا سيما في حالة قلة الموارد الأخرى أو انعدامها، وخير مثال على ذلك، الشعر العربي قبل الإسلام، وما جاء فيه من مادة غزيرة عن أحوال العرب قبل الإسلام فهو وإن لم يكن في ذاته نصاً تاريخياً فإنه بالنسبة إلى تاريخ الدولة العربية، يعدّ سجلاً معاصراً لأخلاق العرب وحياتهم «لذلك جعلوه» كما يقول ابن خلدون:[48] «ديوان علومهم وأخبارهم وشاهد صوابهم وخطأهم وأصلاً يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم..»، كذلك فإن الأدب المصري القديم مثلاً، يساعد على تفهُّم نواح مختلفة من الحياة المصرية القديمة، فقد تناول

---

(46) المرجع نفسه، ص34.

(47) حاتم الكعبي، ومحمد المشاط، مبادىء علم الاجتماع (ط2، بغداد: مطبعة العاني، 1967)، ص49.

(48) المقدمة، ص570.

الكتّاب المصريون القدماء كثيراً من القضايا الخاصة بمجتمعهم، فكتبوا عن الآلهة، وعن الحياة الأخرى، وكتبوا عن الغزل والحب، والغير، ودوّنوا قصصاً خيالية رسموا فيه حياة الأبطال ونظموا الأدب التعليمي لتهذيب الأبناء الصغار، كما كتبوا في فن الحكم والسياسة، وفي أحوال المجتمع. إن هذه الصور الأولية التي تشرح حياة المصريين القدماء في مختلف مجالات الحياة، لا يمكن للمؤرخ أن يتجاهلها حين يدرس تاريخ مصر القديم لأنها تعينه على فهم عقليتهم، وعاداتهم، وحياتهم، وبذلك تصبح دراستهم أسهل وأيسر[49]. وهكذا، فإن دراسة الأدب العربي ضرورية لدراسة موضوع ما من التاريخ العربي، كذلك الأمر بالنسبة إلى أهمية الأدب الفرنسي، أو الإنكليزي، لفهم التاريخ الفرنسي والإنكليزي.

الرسم والتصوير والنحت والعمارة والموسيقى:

ويساعد الإلمام ببعض جوانب فن الرسم والتصوير والنحت والعمارة، الخاصة بعصر من العصور، المؤرخ على فهم تاريخه، لأن هذه الفنون هي مرآة للعصر، وهي تعكس صورة دقيقة عن حضارات البلاد التي هي موضوع بحث المؤرخ، وكذلك الحال بالنسبة إلى فنون الموسيقى، ومايرتبط بها من فنون المسرح والرقصات الشعبية، التي تكشف عن كثير من الوقائع والحقائق الخاصة بعصور التاريخ، والتي لا تكفي المدوّنات التاريخية، أو الوصفية أو الأدبية في التعبير عنها[50]، ونضرب مثلاً على ذلك، فمن يرغب في التخصص في ناحية من تاريخ العصور الوسطى في جنوب فرنسا، عليه أن يعرف شيئاً عن الألحان الشعبية لشعراء التروبادور التي كانوا يؤدونها مصحوبة بحركات الرقص

(49) عثمان، المرجع السابق، ص38.

(50) المرجع نفسه، ص44.

الجماعي والغناء، وأن يدرك أن هذا الفن ما هو إلا حصيلة التأثير الذي تركته الحضارة العربية الإسلامية، التي انتقلت من المشرق عبر الأندلس إلى جنوب فرنسا ومنها إلى أقطار أوروبا[51].

السفر:

وهناك ناحية مهمة أخرى على المؤرخ أن يلتزم بها، ما أمكنه ذلك، وهي عملية السفر والارتحال في سبيل البحث التاريخي، فمن الضروري لمن يدرس تاريخ بلد معين، أن يقضي فترات متعددة في ذلك البلد، ليطّلع على البيئة الأصلية التي يتعامل معها، ويشاهد ظروفها الطبيعية، وأحوالها وسكانها، فيكون بذلك أقرب إلى التوصل إلى حقائق التاريخ التي ينشدها، فمن يكتب عن تاريخ الأندلس، على سبيل المثال، وكيفية إنجاز الفتح العربي الإسلامي فيها، لا بد له من معاينة الشواهد الحقيقية لهذا الإنجاز العظيم. فالوقوف في طنجة وسبتة وعلى سواحل مضيق جبل طارق من جهة البر الأفريقي، يعطي المؤرخ انطباعاً حقيقياً وشعوراً صادقاً، ومزيداً من القابلية على تحليل موقف القائد طارق بن زياد، بحيث فكر في العبور مع قواته العربية الإسلامية إلى البر الثاني في شبه الجزيرة الأيبيرية. كذلك فإن الاطلاع على المواقع، وأماكن المعارك الحاسمة، وملاحظة التضاريس الطبيعية، والبيئة التي تحيط بها، كلها أمور تساعد على التصور الجيد للأحداث الماضية وتجعل حكم المؤرخ وتحليلاته قائمة على أساس متين من الملاحظة الدقيقة وتمنعه من الجنوح إلى الخيال، أو الافتراض البعيد عن طبيعة الأحداث وأصلها، وكذلك الحال بالنسبة إلى من يكتب عن فترات تاريخية، أو جوانب من حضارات

(51) انظر: عبدالإله ميسوم، تأثير الموشحات في التروبادور (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص 169 فما بعدها.

قديمة. فالذي يرغب في التخصص في تاريخ الآشوريين، يجب أن يزور مواقعهم الأصلية، ويتعرف إلى آثارهم في قواعدهم الكبرى في شمال العراق، مثل نينوى وآشور والنمرود. وكيف يمكن لمثل هذا المؤرخ، أن يلمّ بجوانب من حضارة تلك الأمة دون أن يطّلع على إنجازاتها العظيمة في مجال الفن والعمارة والنحت، وأن يرى ذلك رأي العين، فيزداد إدراكه لما بين يديه من موارد، ويكون أقدر على تحليلها والتوصل إلى نتائج صائبة بشأنها.

وأخيراً لا بد من التنويه بأهمية علم التاريخ نفسه، وضرورة دراسته والإلمام بتطوره، لمن يرغب في الكتابة فيه، ويجب أيضاً الاطلاع على إسهامات المؤرخين السابقين والمحدثين، وأساليبهم في التدوين التاريخي والاستئناس بها، كما ينبغي له أيضاً أن يدرس شيئاً عن فلسفة التاريخ وآراء المفكرين فيه عبر العصور المختلفة، وذلك من أجل تكوين ثقافة تاريخية عامة تمكنه من استيعاب المادة التي يتعامل معها، ويكون بذلك أكثر قابلية على البحث والتحليل والاستنتاج والتوصل إلى فهم أعمق للعصر الذي يبحث فيه، وإدراك أكبر لنطاق الموضوع الذي ينوي التخصص فيه.

الفصل الثالث

نشأة وتطور مناهج البحث والتدوين التاريخي

أولاً: التدوين التاريخي في الحضارات القديمة

بدأ اهتمام الإنسان بتدوين شؤون حياته المختلفة منذ أن ظهرت أولى الحضارات البشرية، ولا سيما في وادي الرافدين، ووادي النيل، حين اخترع العراقيون القدماء الخط المسماري واخترع المصريون الخط الهيروغليفي، فبدأ أول تدوين لحضارة الإنسان[1]. وقد ظهرت المدوَّنات التاريخية القديمة التي يسمّيها كولنجوود[2]، بشبه التاريخ، لأنها فيما تسوقه من بيانات عن الماضي تشبه التاريخ، لكنها لا تعدّ تاريخاً بالمعنى الحديث للكلمة، لأنها ليست أجوبة عن أسئلة وليدة البحث، بل مجرد أقوال تردد ما يعرفه الكاتب بالفعل، هي سجل لما كان يفعله الحكام والرؤساء المسيَّرون بمشيئة الآلهة، فكأن التاريخ بهذا الشكل مرآة تعكس

---

(1) باقر وحميد، المرجع السابق، ص17.

(2) فكرة التاريخ، ص51.

أفعال الآلهة التي تُملي على الحكام والملوك، في حين أن التاريخ هو كل ما حدث في الماضي القريب أو البعيد، سواء أكان من صنع الملوك أم من صنع عامة الناس، وبطبيعة الحال، فإننا لا نتوقع أن نجد في تلك المدوّنات القديمة أساليب المفهوم العلمي الحديث للتاريخ من نقد وتحقيق وتمحيص، وغير ذلك لكن مع هذا، فإن أسساً مهمة يقوم عليها مفهوم التاريخ، قد وضعت في بعض هذه المدوّنات، ولا سيما تلك التي تعود إلى حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، «وفي مقدمة ذلك ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح الحسّ التاريخي الذي يظهر جلياً في اهتمام سكان العراق القدماء بأحداث الماضي وتدوينها[3]»، كذلك اهتمام الإنسان في تتبُّع أصول الأنظمة الاجتماعية وتطورها والمحاولات الأولى لتفسير وتعليل أصول الأشياء والإنسان والحياة، بوجه عام، لكنهم عبّروا عن ذلك بلغة الأساطير ورموزها[4].

وقد ظهرت عند الكتبة الآشوريين بوادر أولية لربط حاضرهم بالماضي، وذلك في الكتابات الرسمية الملكية (Royal Inscriptions)، التي لم تقتصر على تسجيل أعمال الملوك من بناء وتعمير وحملات عسكرية، بل صدرت بمقدمات تاريخية ذكرت فيها الأحداث الماضية، وربطت بأعمال الملوك، وقد حاول الكتبة العراقيون القدماء، إضافة إلى تدوين أحداث الدولة، أو سلالات الملوك، أن يفسروا تاريخ العالم وفق آرائهم منذ بدء الخليقة، مثال ذلك ما جاء في بعض القصص الخاصة بالطوفان، وأصل نظام الحكم، وأصل الأشياء. وهكذا، فقد ترك لنا الكتبة في كل من بلاد وادي الرافدين، ووادي النيل مدوَّنات تاريخية، تتضمن جداول بأسماء الملوك والسلالات الحاكمة مثل السلالات البابلية، وجداول

الملوك الآشوريين، والجدول الذي دوّنه الكاهن المصري منيثو، وقسم فيه السلالات الحاكمة في مصر إلى إحدى وثلاثين سلالة.

كذلك ألّف الكتبة البابليون تواريخ ومدوّنات عن الماضي وهي التي تعرف لدى الباحثين بمصطلح (Chronicles) كما اتّبع الكتبة الآشوريون أيضاً النظام الحولي (Annals) في تدوين أخبار ملوكهم، ولاسيما حملاتهم العسكرية، أي ذكر هذه الأحداث عاماً بعد عام وقد طوّر الكتبة الآشوريون أسلوب تدوين جداول الملوك والسلالات، إلى ما يعرف في الوقت الحاضر باسم التاريخ التعاصري أو التاريخ التزامني وهو عبارة عن موجز للعلاقات السياسية ما بين ملوك بابل وبلاد آشور، حيث قسموا جداول الملوك المتعاصرين في كلا البلدين إلى حقلين منفصلين، عددوا فيهما كل ملك آشوري ومن يعاصره من الملوك البابليين[5].

ثانياً: التدوين التاريخي في الحضارة الأغريقية

تميز المفكرون الأغريق بشغفهم في البحث والتحري والتعليل، والفلسفة التي كانت من إبداعاتهم الفكرية، كما تميزوا بالتفكير العقلي، الذي وجّههم إلى التاريخ فحاولوا الإجابة عن أسئلة تتعلق بأمور يعتقد الإنسان أنه يجهلها، وتصدوا لمعالجة مشاكل هي ليست بالأصل من قبيل الإلهيات، بل من أعمال الإنسان ونشاطه، وحوّلوا كثيراً من الأساطير الخاصة بالكون والأشياء، التي اقتبسوها من حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل، إلى آراء وتعليلات فلسفية. لكن هذا لا يعني أن الأساطير كانت غريبة عن تفكير الإغريق، فإن إنتاج هوميروس لا يعدّ من قبيل

---

(5) باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: 1/24، باقر وحميد، المرجع السابق، ص19 ـ 24: وانظر: مصطفى أبو ضيف أحمد، منهج البحث التاريخي بين الماضي والحاضر، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1987)، ص 18 ـ 19.

البحث العلمي، بل من قبيل الأساطير، حيث تتدخل الآلهة في أعمال الإنسان بصورة لا تختلف كثيراً عما نجده في أساطير حضارات الشرق الأدنى القديمة، كذلك فإن المرء يجد أيضاً ألواناً من التفكير الخرافي في بعض أعمال هيرودوتس، وبصورة مسرفة، ومع ذلك فإن المهم في التاريخ عند الإغريق أنه احتوى إضافة إلى هذه الأمور عناصر تاريخية مهمة[6].

ولعل أقدم مؤرخ أغريقي حفظ لنا التاريخ اسمه هو هيكاتيوس (Hecataeus) الذي ولد في حدود سنة (540ق.م) في مدينة ميليتوس على ساحل الأناضول المطلّ على بحر إيجة. وقد كتب هيكاتيوس عن أصل اليونان وأنسابهم وهجراتهم، وانتقد طريقة الإغريق في تدوين التاريخ، وعدم تمحيصهم الحقائق، واعتمادهم على الأساطير ودعا إلى تحكيم العقل والعناية بانتقاء الأخبار. ويُعد هذا الجزء من أفكاره أول تقارب مع أي كاتب كانت وظيفته النقد التاريخي. وكان ما كتبه ودعا إليه بمثابة تمهيد لما جاء به «أبو التاريخ» هيرودوتس (485 ـ 425ق.م) الذي حوّل الأساطير إلى تاريخ «علمي» وهو أمر لم يكن معروفاً في العقلية الإغريقية، فأصبح التاريخ في نظره، دراسة اجتماعية، تتميز عن دراسة الأساطير لأنه كما قال في مقدمته: «إنما يدوّن تاريخه كيلا يطمس الزمان أعمال الرجال وتبقى المآثر الكبرى والإنجازات الباهرة بلا تمجيد ولا إعجاب..»[7]، وقد اعتمد على القصص التي يدلي بها شهود العيان، ولكنه لم يصدق كل ما قص عليه بلا تفنيد أو تحليل، بل أخضع ذلك كله للنقد والتحليل الدقيق، وهو بهذا يعطينا صورة عن العقلية الإغريقية الأصيلة[8].

---

(6) كولنجوود، المرجع السابق، ص57.
(7) هورس، المرجع السابق، ص23.
(8) كولنجوود، المرجع السابق، ص67.

وتعود عظمة هيرودوتس إلى كتابة التاريخ العام أو تاريخ الحروب بين اليونان والفرس الذي عالج فيه أخبار الحروب اليونانية الفارسية (490 ـ 480ق.م)، حيث بدأه بمقدمة شرح فيها ماضي الأمّتين من جميع النواحي، وعلاقاتهما بغيرهما من الأمم والشعوب وجغرافية البلدين وعادات وتقاليد أهلهما وأخلاقهم، ثم تناول كل مملكة مبيّناً تاريخها منذ أن كانت مملكة صغيرة حتى أصبحت إمبراطورية كبيرة، وبعد أن انتهى من هذه المقدمة عالج موضوع بحثه، الغزو الفارسي لبلاد اليونان، وكان خلال تدوينه لهذا الموضوع يشير إلى معلومات كثيرة وشيّقة عن الشعوب والأمم الأخرى، مثل بلاد بابل وآشور ومصر وشمال أفريقيا، فهو بهذا يُعدّ أول المؤرخين الذين تناولوا عادات الشعوب، ونظمها وتقاليدها وكانت أسفاره الكثيرة إلى الأقطار المجاورة، مثل مصر وشمال أفريقيا. فهو بهذا يُعدّ أول المؤرخين الذين تناولوا عادات الشعوب ونظمها وتقاليدها. وكانت أسفاره الكثيرة إلى الأقطار المجاورة مثل مصر وشمال أفريقيا وبابل، قد مكنته من جمع تلك الأخبار والمعلومات القيّمة. التي دوّنها بأسلوب شيّق. وترتيب دقيق، دون استطراد كبير أو تداخل في المعلومات، وقد حازت كتاباته التاريخية إعجاب معاصريه وما جاء بعده من كبار رجال الفكر والأدب، واهتم الناس كثيراً بكتابه، الذي ظهرت له طبعات كثيرة منذ سنة 1450م باللغتين اليونانية واللاتينية واللغات الأخرى التي ترجم إليها الكتاب[9].

وإذا ما كان أسلوب هيرودوتس يتميز بالسهولة والتلقائية وقوة

---

(9) نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ (دمشق، مطبعة الإنشاء، 1965)، ص104 ـ 106: ولزيادة المعلومات عن هيرودوتس، راجع، هاري المر بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة، محمد عبد الرحمن برج (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987): 1/ 49 ـ 51.

الإقناع، فإن أسلوب المؤرخ الذي خلفه في تدوين التاريخ في الحضارة الإغريقية وهو ثيوسيديدس (Thucydides 460 ـ 399 ق.م)، كان يتميز بالجفاف والتكلف[10]. فقد كان يحتقر القصاصين، «الذين يسعون لإرضاء الأذن على حساب قول الحقيقة[11]». لأنهم كانوا يمزجون التاريخ بالأدب ويعرضون أحداثه بأسلوب أدبي، يؤثر على الحقائق التاريخية، ويفقدها روعتها وصدقها، وكانت طريقته في الكتابة الحفاظ قدر الإمكان على النصوص الأصلية كما وصلت إليه، على الرغم مما قد يبدو من تنافر في أسلوبها مع بقية الأحداث التي يعرضها. ولهذا فإن ثيوسيديدس كان أقرب من المؤرخين اليونان السابقين إلى الدقة العلمية، التي هي إحدى الصفات الأساسية للمؤرخ الحق، كما استخدم النقد في معظم ما كتبه من أخبار، فجاءت كتاباته أقرب ما تكون إلى الطريقة الحديثة في التأليف التاريخي، بعكس أسلافه الذين كانوا أدباء أكثر منهم مؤرخين[12].

وقد كتب ثيوسيديدس عن الحرب البيلوبونيزية، وهي الحرب التي وقعت بين أثينا وأسبارطة (431 ـ 404 ق.م)، وبذلك يكون موضوع تاريخه هو التاريخ المعاصر، لأنه عاش في تلك الفترة، وشارك في أحداثها، وكان تاريخه لها أول نوع مما يسمّى بالتاريخ السياسي الحربي[13]، وقد اقتصر فيه على ذكر الحرب بصورة مجردة، دون أن يتناول أي عامل من العوامل الأخرى الاجتماعية أو الاقتصادية، لذا فهو أضيق في النظرة التاريخية من هيرودوتس، على الرغم من أنه أدق وأثبت في معلوماته التاريخية[14]، وقد أراد ثيوسيديدس من كتابه، كما يقول، أن

---

(10) كولنجوود، المرجع السابق، ص74.

(11) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص98.

(12) المرجع نفسه، ص99.

(13) باقر وحميد، المرجع السابق، ص26، وانظر أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص26.

(14) هرنشو المرجع السابق، ص19.

يكون مصدراً أساسياً مفيداً لكل من يعمل في السياسة في المستقبل ولا سيما «لأولئك الذين يريدون معلومات دقيقة عن الماضي لتكون دليلاً لهم بالنسبة للمستقبل، لأن المستقبل يعيد الماضي أو ما يشابهه»[15]، وقد استبعد ثيوسيديدس الخرافات والأساطير، وفسر التاريخ في ضوء أسباب منطقية أساسها العقل، كما ابتعد عن الاستطرادات التي تكثر عند هيرودوتس، والتزم بنطاق بحثه التزاماً كاملاً[16].

وبرز من المؤرخين الإغريق الذين امتازوا أيضاً بعقلية تحليلية فلسفية، المؤرخ بوليبيوس (Polybius 201 ـ 120 ق.م تقريباً)، الذي عاش حقبة من الزمن في روما، عندما أخذ أسيراً إلى إيطاليا سنة (167 ق.م) وكان يحاول في كتاباته أن يتجنب ما أمكن تشويه الحقائق[17]، وله في هذا المجال أقوال عرضها نور الدين حاطوم ورفاقه[18]، حيث أشاروا إلى السطور الآتية:

«إن التاريخ يجب أن يُنزّه عن الأغراض التي تشوّه الحقائق، وإذا ما وقف الإنسان موقف المؤرخ فعليه أن يتخلى رأساً عن جميع الاعتبارات كحب الإنسان لصديقه وكرهه لعدوّه، وعليه في بعض الأحيان ألا يتورع عن مدح أعدائه وذم أصدقائه..» ولم يتوقف بوليبيوس عند هذه النزعة العلمية في كتابة التاريخ فحسب، بل أوْلى الأسباب والنتائج التي تحرك الإنسان، اهتماماً كبيراً، لأن التاريخ من دونها لا يمكن أن يكون سوى متعة أدبية لا عبرة فيها لمستقبل الأيام، فهو يشير، كما ينقل عنه هورس[19]، إلى كاتب التاريخ وقارئه «أن يوجّه انتباهه إلى الظروف التي

---

(15) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص110.
(16) بارنز، المرجع السابق: 1/ 51.
(17) كولنجوود، المرجع السابق، ص82.
(18) المدخل إلى التاريخ، ص100.
(19) قيمة التاريخ، ص 25.

سبقت الحادث أو سايرته أو لحقت به، إذ إن دلالتها تفوق ما يروى عن الحادث وإذا انتزعنا من التاريخ البحث عن الأسباب والأساليب والأهداف التي حركت الإنسان وأهملنا دراسة النتائج التي توخاها من عمله ونسبة ما استهدف إلى ما حصل عليه، فلن يبقى من التاريخ سوى تمارين أدبية لا عبرة فيها، ومتعة للآذان وملهاه للأذهان لا نتيجة لها لمستقبل الأيام»، ويرى بوليبيوس أيضاً، أن المؤرخ الناجح ينبغي أن يكون رجلاً من أبرز رجال الدولة والأفضل أن يكون قائداً وسياسياً كما أكد على معرفة المؤرخ للجغرافيا، والطوبوغرافيا، وتحليل الأسباب بعمق[20].

ثالثاً: التدوين التاريخي في الحضارة الرومانية:

يمثل الرومان الدرجة الثانية في ميدان التاريخ بعد الإغريق من حيث مستوى الإنتاج والابتكار، وما يدل على هذا، أن التاريخ الروماني بُدئت كتابته باللغة الإغريقية على أيدي بعض المؤرخين الإغريق في القرن الثاني قبل الميلاد، وقد أشرنا قبل قليل إلى بوليبيوس الذي قضى شطراً من حياته في روما، وألّف في تاريخ الرومان كتاباً بعنوان «التواريخ» (Histories). لقد كان محور التاريخ الأساسي عند المؤرخين الرومان هو مدينة روما، بحيث عدّ المؤرخ نفسه مؤدياً وظيفة وطنية، وهادياً أمته إلى أمجادها، وكنوز حكمتها واقتصر معظم المؤرخين على ذكر العظماء، وأهملوا ذكر الجماهير الغارقة في همومها ومشاغلها[21].

ويعدُّ يوليوس قيصر (Gulius Scasar 100 ـ 44 ق.م) أول كاتب روماني شهير، كتب عن الحروب الأهلية مع بومبي، كما كتب أيضاً كتاباً في سبعة أجزاء بعنوان «ملاحظات»، ضمنه ملاحظاته عن غزواته في بلاد

(20) بارنز، المرجع السابق: 1/ 55 ـ 56.
(21) هورس، المرجع السابق، ص28 ـ 29.

الغال، وألمانيا، وبريطانيا. وطبيعة كتاباته من نوع الدفاع عن الدور الذي قام به هو في هذه الحروب، ولكنها مع ذلك نوع من المذكرات التاريخية التي تتميز بالأسلوب الواضح، وضبط النفس ونقاء اللغة[22].

وكان أول مؤرخ روماني يرتفع بالتأليف التاريخي إلى مستوى الطريقة العلمية، المؤرخ سالست (Sallust 86 ـ 34 ق.م) فقد كتب كتباً عديدة أشهرها وأهمها، كتابة في التاريخ، الذي هو عبارة عن سجل لتاريخ روما للفترة بين سنتي (78 ـ 67 ق.م) وامتاز هذا المؤرخ بعدم التحيز وبمقدرته على وصف وتصوير الشخصيات. كما حاول أن يكتشف دوافع الحدث وقد تأثر بالمؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس، فهو يعدّ من أتباعه من حيث الأسلوب والنزعة التاريخية، وتمتاز كتاباته أيضاً بالإيجاز والقوة والحكم والأمثال، كما كان حريصاً أشد الحرص من ناحية الضبط والتدقيق[23].

وبالنظر إلى اعتقاد الرومان بأن تاريخهم وحده هو الخليق بأن يدوّن، وذلك انطلاقاً من ثقتهم بسموّهم على الشعوب الأخرى جميعاً، فقد نال تاريخ روما اهتماماً كبيراً من قبل مؤرخيهم، ولاسيما تيتوس ليفوس أو ليفي (Livey 59 ـ ق.م ـ 17م)، الذي كتب تاريخاً ضخماً لهذه المدينة يتألف من (142) جزءاً لم يصل إلينا منه سوى (35) جزءاً، أما الأجزاء الباقية فمفقودة أو ناقصة. وكان هدف ليفي من كتابة هذا التاريخ تسجيل الأعمال التي قام بها الشعب الروماني، ووضع حقائق التاريخ أمام

---

(22) انظر: آ. بتري، مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وآثارهم، ترجمة، يوئيل يوسف عزيز (الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر 1977)، ص 107، وانظر: هرنشو، المرجع السابق، ص21.

(23) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص 101 ـ 127: وانظر أيضاً: بتري، المرجع السابق، ص107: وقارن: بارنز، المرجع السابق: 16/ 60.

القارىء ليقلد ما هو جيد منها، ويتجنب ما هو سيّء. وهكذا يبدو أن هدف ليفي من تدوين التاريخ أخلاقي، بالدرجة الأولى، أكثر منه سياسي وهو بهذا يختلف عن بوليبيوس الذي كان يعتقد أن معرفة التاريخ هي أصدق ثقافة وأحسنها لمن يريد العمل في السياسة، وقد امتاز ليفي بين المؤرخين القدماء بنزاهته وحياده التام، وابتعاده عن تزوير الحقائق وتشويهها لهدف أو لغرض شخصي، غير أنه لا يمكن أن يقال عنه إنه التزم بالأساليب الحديثة في التاريخ، فهو كما يرى آ. بتري (A. Petrie)[24] «يتخذ موقفاً سهلاً من المصادر التي يعتمد عليها كما لايُحمّل نفسه مشقة الحصول على المعرفة من مصادرها الأصلية، كالآثار والوثائق الأصلية التي كانت ولا شك في متناول يد المؤرخ. إن عظمة ليفي تعتمد على نثره الفني، فهو أبلغ المؤرخين، كما يتميز بحماسة وطنية قوية..»

كذلك امتازت كتابات تاسيتوس (Tasitus 55 ـ 120م) آخر مشاهير المؤرخين الرومان، بالصفة الأخلاقية، ومحاولة ضرب الأمثلة الواضحة على الرذيلة والفضيلة السياسية، وكان يستلهم إنتاجه من الشعور الملتهب بالكراهية ضد ما كان يعدّه ظلم الامبراطورية الرومانية. وقد حدا هذا الاتجاه بتاسيتوس إلى تشويه التاريخ، بحيث ظهر وكأنه صراع بين شخصيات بولغ في تصوير الخيّر منها، كما بولغ في تصوير الشرير. ولهذا، فإن الإنتاج التاريخي الضخم الذي خلفه هذا المؤرخ يتميز بضعف منهج البحث التاريخي فيه، على الرغم مما يحويه من أحداث وأخبار ذات أهمية تاريخية، ولاسيما مؤلفاته المعروفة باسم الحوليات التي تضمنت أحداث الامبراطورية الرومانية عاماً بعد عام، منذ سنة (14 ـ 68م) تقريباً[25].

---

(24) مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وآثاره، ص113: وقارن أيضاً: هرنشو، المرجع السابق، ص23: كولنجوود، المرجع السابق، ص85 ـ 87: بارنز، المرجع السابق، 1/ 60 ـ 61، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص127 ـ 132.

(25) قارن: بتري، المرجع السابق، ص115، بارنز، المرجع السابق: 1/ 61.

وعلى وجه الإجمال، كان مؤرخو الرومان مقلدين بالنسبة إلى الإغريق وهم أضعف منهم في ميدان الأصالة التاريخية ولا يمثلون إضافة حقيقية للفكر التاريخي، ولم يستطع المؤرخون الذين أعقبوا ليفي وتاسيتوس، أن يصلوا بإنتاجهم إلى مستوى يتكافأ مع هذين المؤرخين، فقنعوا بمجرد جمع البيانات التي عثروا عليها في الكتب القديمة «جمعاً لا يعرف روح التحليل والنقد، بل يكتفي بترتيبها ترتيباً لم يكن يستهدف غرضاً من الأغراض، اللهم إلا شيئاً من التهذيب أو لوناً من ألوان الدعاية»[26]، ومع هذا، فإن مستوى التدوين التاريخي في عهد الرومان، كان أرفع من نظيره في العصور الوسطى الأوروبية التي استغرقت أكثر من ألف عام.

رابعاً: التدوين التاريخي في الحضارة العربية الإسلامية.

يرجع اهتمام العرب بالتاريخ إلى العصور التي سبقت ظهور الإسلام، فعلى الرغم من أن التدوين التاريخي يكاد يكون معدوماً، باستثناء بعض النقوش القليلة الموجودة على الآثار الباقية في اليمن، وشمال شبه الجزيرة العربية، فإن العرب عرفوا نوعاً من التاريخ الشفهي الذي يعتمد على رواة هم أقرب إلى القصاص، كانوا يروون أخبار القبائل وأيامها التي تدور حول غزواتهم ومعاركهم، كما أن كل قبيلة كانت تحفظ أنسابها، لتبقى نقية من كل شائبة ولتفاخر به بقية القبائل الأخرى. وقد استمر اهتمام العرب بالتاريخ إلى ما بعد ظهور الإسلام، وازداد بسبب ظهور عوامل جديدة، منها العناية بدراسة الحديث، وسيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) فضلاً عن القضايا السياسية والإدارية والاجتماعية الأخرى، التي برزت على مسرح الأحداث، ولاسيما مسألة الخلافة،

---

(26) كولنجوود، المرجع السابق، ص91.

وإدارة المناطق المحررة وطرق تنظيمها وحكمها[27].

وكان لقيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في وضع تقويم ثابت، هو التاريخ الهجري، أثر كبير في نشأة الفكرة التاريخية عند العرب، ومنذ ذلك الحين، أصبح توقيت الأحداث (أو تاريخها) هو العمود الأساس للدراسات التاريخية، كما قام الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً بتأسيس الديوان، أو السجل الذي يُكتب فيه أسماء المقاتلين وأهليهم بحسب قبائلهم، وهذا أعطى للأنساب أهمية جديدة، وكان دافعاً إضافياً للاهتمام بدراسة الأنساب[28]. وقد جرت في حدود منتصف القرن الأول للهجرة/ السابع للميلاد، محاولات أولية تركزت على الاهتمام بجمع وتدوين أخبار العرب قبل الإسلام، والأقوام المجاورة لهم، والقصص، والأنساب والمغازي والسِّيَر. وتشير المصادر التاريخية، إلى أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41 ـ 60هـ/ 661 ـ 680م) كان أول من اهتم بهذه المعرفة التاريخية في العصر الأموي وشجعها[29]، وقد استعان ببعض العلماء اليمانيين لتحقيق هذه الغاية، أشهرهم عبيد بين شرية الجرهمي (ت 70هـ/ 689م) الذي استدعاه ليروي له الأخبار المتقدمة عن الماضين من العرب وغيرهم، ولاسيما ملوك اليمن، وتواريخ حكمهم، فحدثه عن ذلك في مجالس كثيرة، وقد أمر معاوية كتّابه بتدوين هذه المعلومات وتسجيلها ونسبتها إلى عبيد بن شرية خوفاً عليها من الضياع[30]. وقد

(27) أحمد أمين، فجر الإسلام (ط8، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1961)، ص 156.

(28) عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1960)، ص 19.

(29) انظر: عبد الواحد ذنون طه، «دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العصر الأموي»، نشر ضمن كتاب: المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام في العهد الأموي، محاضر الندوة الثالثة (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1989م)، ص 71.

(30) أبو محمد عبد الملك بن هشام، كتاب التيجان في ملوك حمير واليمن، نشر، -

دوّنت هذه المعارف تحت عنوان: كتاب الملوك وأخبار الماضين[31] وهي بهذا تمثل مرحلة أولية في التدوين التاريخي.

أما الكتابة التاريخية المنظمة عند المسلمين، فقد تأثرت بدراسات الحديث النبوي الشريف، الذي اهتم المحدثون كثيراً بجمعه، ومعرفة رواته والتأكد من صدقهم، لما في ذلك من أهمية في تحقيق الحديث، سواء كان ذلك في رواياته أو في مصطلحه، واهتم علماء الحديث في وضع قواعد نظرية وتطبيقية تتصف بالدقة والاتقان للتأكد من متن الحديث وإسناده، أي نصه، وسلسلة الرواة الذين يروون الحديث[32]، وعلى الرغم من أن هذه الدراسات هي بالأساس من عمل المحدثين، وأنها كانت مقتصرة، بالدرجة الأولى، على دراسة الحديث، فإنها كانت على علاقة وثيقة بالتاريخ، لأن دراسة المتن والإسناد، هي من صميم الدراسات التاريخية لأنها تبحث في الماضي. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المحدثين كانوا مؤرخين في الوقت نفسه، فاستفادوا من هذه الطريقة في دراسة التاريخ[33].

ويسمّى العلم الذي وضعه علماء الحديث لنقد الرواة بعلم الجرح والتعديل الذي يقوم على «معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته وما يتعلّق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل»[34]. وقد أصبح هذا العلم

= كرنكو (حيدر آباد الدكن: 1347هـ/1928) أعيد طبعه في صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، 1979)، ص 326 ـ 327.

(31) ابن النديم، المصدر السابق، ص، 132.

(32) انظر: صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه (ط6، بيروت، دار العلم للملايين)، ص 126 فما بعدها.

(33) عبدالله الفياض، التأريخ فكرة ومنهجاً (بغداد: مطبعة أسعد، 1972)، ص23.

(34) المرجع نفسه، ص39، وانظر: عثمان موافي، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي (ط2، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976)، ص106.

منذ منتصف القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد، علماً ذا قواعد وأصول ووقفاً على الخاصة من العلماء المتخصصين الذين يحق لهم الحكم على الرجال، أي الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يعيبهم أو يزكيهم، بألفاظ مخصصة[35]. وتوصل هؤلاء العلماء إلى قواعد ثابتة فيمن يحتج بروايته، بحيث يشترط فيه أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وما يشين المروءة، وأن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً للكتابة إن حدّث من كتابه، ومن هؤلاء العلماء الذين أكدوا على أهمية الجرح والتعديل، والتأكد من المرويات أي متون الأحاديث: الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ/ 795م)، والإمام أبو حامد الغزالي (ت 505هـ/ 1111م) والقاضي عياض بن عياض (ت544هـ/ 1149م) والحافظ الفقيه ابن الصلاح الشهرزوري (ت 643هـ/ 1245م)[36].

يتبيَّن مما أشرنا إليه قبل قليل، أن بدايات علم التاريخ عند العرب المسلمين سارت في اتجاهين أساسيين هما الاتجاه الإسلامي أو الاتجاه الذي ظهر عند أهل الحديث، والاتجاه القبلي أو اتجاه (الأيام) الذي يعكس التيار القبلي الذي استمر في مجتمع صدر الإسلام[37]، وقد نشأ هذان الاتجاهان في مركزين ثقافيين في الدولة العربية الإسلامية، الأول في المدينة المنورة، التي هي دار سنّة الرسول (صلى الله عليه وسلم) والثاني في الكوفة والبصرة اللتين أُنشئتا بعد تحرير العراق. ويشير الباحثون عادةً إلى مدرستين تاريخيتين تمثل كل منهما أحد هذين الاتجاهين، هما مدرسة المدينة ومدرسة العراق، وقد حصل تأثير متبادل بين هاتين المدرستين التاريخيتين، ثم ظهر تفوّق الاتجاه الإسلامي

(35) الصالح، المرجع السابق، ص109.
(36) انظر: رستم، المرجع السابق، ص69 ـ 71.
(37) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 19.

واضحاً، بحيث غلب اتجاه أهل الحديث في الكتابة التاريخية[38].

لقد أدى اهتمام المسلمين بجمع أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) منذ نهاية القرن الأول للهجرة إلى توافر مادة تاريخية غنية جداً، تتعلق بسيرة الرسول والغزوات التي اشترك فيها، فكان ذلك دافعاً إلى ظهور التدوين التاريخي بشكل منظم، حيث وجد المؤرخون العرب الأوائل في تدوين ما يتعلق بسيرة الرسول وغزواته وآثاره شيئاً يحقق ما في نفوسهم من تعلق به وحب لتخليد ذكراه. وهكذا فإن الاتجاه العام لكتابة التاريخ عند العرب قد بدأ انطلاقاً من اهتمام المؤرخين الأوائل بتيار المغازي والسِّيَر المتفرع من علم الحديث، وكان رواد دراسة المغازي محدثين، فاهتموا بالإسناد أو سلسلة الرواة، ما ولد نظرة ناقدة إلى الروايات أو مصادر المعلومات، وأدخل عنصر البحث والتحري في جمع الروايات وكوّن أساساً متيناً للدراسة التاريخية[39].

لقد سمّيت الدراسات الأولى لحياة الرسول (صلى الله عليه وسلم) باسم «المغازي» التي تعني من الناحية اللغوية غزواته وحروبه، لكنها تناولت في الحقيقة فترة الرسالة بكاملها. وقد قام بها نخبة من المسلمين البارزين، أمثال أبان بن عثمان (ت بين 95 ـ 105هـ/ 713 ـ 723م) وعروة بن الزبير (ت 94هـ/ 712م) ووهب بن منبه(ت110هـ/ 728م) وشرحبيل بن سعد(ت123هـ/ 740م) الذين يعدّون في الطبقة الأولى، وعبدالله بن أبي بكر ابن حزم(ت135هـ/ 752م)، وعاصم بن عمر بن قتادة(ت120هـ/ 737م)

---

(38) انظر: المرجع نفسه، ص19، 61، 181: مصطفى، المرجع السابق، 1/ 149، 169، وانظر أيضاً: A.A. DURI, "The Iraq School of History to the Ninth Century", In: Historians of the Middle East, ed, Bernard lewis (Oxford: Oxford: University press, 1964), p.46.

(39) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص20.

ومحمد بن مسلم، المعروف بابن شهاب الزهري(ت124هـ/ 741م) الذين يعدون في الطبقة الثانية. أما أشهر رواد الطبقة الثالثة فهم: موسى بن عقبة(ت141هـ/ 758م)، ومعمر بن راشد(ت 150هـ/ 767م)، ومحمد بن إسحق (ت 151هـ/ 761م)، وقد روى عنه اثنان هما: زياد البكائي (ت183هـ/ 799م)، وعبد الملك بن هشام(ت218هـ/ 813م)، ومن مؤرخي السيرة والمغازي من هذه الطبقة أيضاً، محمد بن عمر الواقدي (ت207هـ/ 822م) وتلميذه محمد بن سعد(ت230هـ/ 844م)[40].

ولن نفصل في الحديث عن جميع هؤلاء الذين أسهموا في كتابة المغازي، ولكن سيتم تناول بعض من أسهم في رفد هذه الحركة بخطوط جديدة من التطور، ولاسيما ابن إسحق، والواقدي وابن سعد، الذين كانوا علماء مؤرخين أولاً، ثم محدثين بالدرجة الثانية وتعدّ سيرة ابن إسحق أقدم سيرة وقد وصلت إلينا منقحة من قبل ابن هشام، الذي أخذها برواية زياد البكائي، حيث هذبها، وحذف الأقسام الضعيفة منها، ولا سيما الشعر الموضوع، فجعلها بذلك أقرب إلى وجهة نظر المحدثين، ومن المحتمل أن خطة ابن اسحق في تأليف الكتاب كانت تتألف من ثلاثة أقسام هي: «المبتدأ» ويتناول تاريخ العرب قبل الإسلام منذ خلق العالم إلى البعثة النبوية، و«المبعث»، ويشمل حياة النبي في مكة والهجرة، و«المغازي» أي غزوات الرسول وسراياه[41].

جمع ابن إسحق أساليب المحدثين والقصاص واستفاد من مختلف نواحي الاهتمام بالمغازي وتواريخ الأنبياء، وكان أبعد أفقاً وأوسع تفكيراً من سابقيه ومعاصريه، وكانت مصادر معلوماته متنوعة، فقد رجع إلى

(40) انظر: المرجع نفسه، ص20 ـ 32، نصار، المرجع السابق، ص39 فما بعدها: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص 191 ـ 192.

(41) كب، المرجع السابق، ص55 ـ 56: الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص27: نصار، المرجع السابق، ص79 ـ 80، سالم: المرجع السابق، ص61.

علماء من غير المسلمين في أخباره عن «المبتدأ» كذلك إلى الداخلين حديثاً في الإسلام وروى قصصاً عربية، وأقاصيص من أصل يماني.

أما روايته عن «المبعث» و «المغازي» فتتميز بالرجوع إلى شيوخه في المدينة المنورة، وكثرة الأسانيد التي ترجع إلى شاهد العيان الحقيقي الذي روى الخبر. لكن معلوماته عن الفترة المكية وردت في الغالب دون إسناد، ويُنتقد ابن إسحق لاعتماده على أهل الكتاب في الرواية، ولذكره كثيراً من الشعر الموضوع، ولأخطائه في الإنساب ولأنه لا يمحص مصادره، لكنه مع ذلك يبدي شكاً في بعض رواياته، ويستعين بالآيات القرآنية لتعزيزها، كما استفاد من الوثائق والمواد المكتوبة، والروايات الشفوية، لهذا فإن كتابه يرتفع إلى منزلة عالية القيمة، ولاسيما أنه يمثل أقدم الكتب النثرية العربية التي وصلت إلينا جميعاً[42].

ويمثل كتاب «المغازي» للواقدي الصورة الأخيرة من مراحل تطور السيرة النبوية في القرنين الأول والثاني للهجرة/ السابع والثامن للميلاد، فهو يقتصر على غزوات الرسول وسراياه في الفترة المدنية، ويطبق قواعد المنهج الإسلامي أكثر من سلفه ابن إسحق، فقد كان يرتب التفاصيل المختلفة للأحداث بطريقة منطقية لاتتغير، حيث يبدأ مغازيه بذكر الرجال الذين نقل عنهم الأخبار، ثم يذكر المغازي مع تاريخ كل غزوة بدقة، وغالباً ما يذكر تفاصيل جغرافية عن موقع الغزوة ويذكر الغزوات التي قادها الرسول بنفسه، وأسماء من استخلفهم على المدينة في أثناء غيابه ثم يورد شعار المسلمين في القتال[43].

والواقدي أكثر دقة في أسلوبه من ابن إسحق ولاسيما في استعمال

---

(42) انظر: الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص28 ـ 29، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص209.

(43) محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازي، تحقيق، مارسدن جونس (ط3، بيروت، عالم الكتب، 1984)، مقدمة المحقق، 1/ 31.

الإسناد وفي تحقيق تواريخ الحوادث، وفي الاعتدال في الاقتباس من الشعر والتقليل من عنصر القصص الشعبي[44]. كما أنه لم يكن راوياً فحسب، بل راوياً وناقداً ممحصاً لكثير من مصادره وأخباره، سواء بتطبيق قواعد نقد الإسناد عليها، أو الاستعانة بالملاحظة الحسية والتجربة في ذلك، عن طريق زياراته لمواقع المعارك والغزوات، التي كانت تعطيه صورة دقيقة عن المكان الذي جرت فيه الغزوة، وكان يميل إلى ترجيح بعض الروايات المتناقضة على الأخرى، الأمر الذي يشير إلى روح النقد عنده، حيث يستعمل بعض العبارات التي تدل على ذلك مثل «والثبت عندنا» و «القول الأول أثبت عندنا»[45].

ويضع القسم الأول من كتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد، الخطوط الأخيرة لهيكل السيرة، فهو جاوز شيخه الواقدي في تنظيم مادته وتبويبها، وفي استخدام مجموعة أوفى من الوثائق وتطبيق المنهج الإسلامي في الرواية والنقد تطبيقاً كاملاً على ما ورد في كتابه، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الأخبار التي تتصل بالرسول (صلى الله عليه وسلم) وعصره، أم في الأخبار التي بعد عصر النبي، وينتهي إسناده في غالب الأمر، ولا سيما في أخبار الرسول الكريم، إلى شهود العيان. كما يتصف ابن سعد بالدقة في التطبيق والأمانة في النقل والصدق في الأداء، ولهذا فهو عندما يروي أخباراً بأسانيد مختلفة، وفي بعضها زيادة على بعضها الآخر، ينقل الأسانيد كما سمعها، وينص على ما فيها من زيادة أو نقصان[46]. وتشير الأقسام الأخرى من كتاب «الطبقات الكبرى»، التي خصصها ابن سعد لدراسة حياة الصحابة والتابعين، إلى تطور جديد في

---

(44) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص30، وانظر: أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص54 ـ 55.

(45) الواقدي، المرجع نفسه، 1/ 220، انظر أيضاً: موافي، المرجع السابق، ص208 ـ 209.

(46) المرجع نفسه، ص211 ـ 212.

التاريخ الذي عرف بالطبقات أو التراجم وتؤكد هذه المصنفات الارتباط الوثيق بين التاريخ وعلم الحديث، لأن هذه المواد جُمعت في الأصل بقصد نقد الأحاديث وتمحيصها والتأكد من صحتها[47].

وفي الوقت الذي قطعت فيه دراسة السيرة هذه المرحلة الكبيرة من التقدم، تطور الاتجاه الثاني للكتابة التاريخية، وهو الاتجاه الذي أشرنا إليه سابقاً، والذي يُعنى بالمآثر والأنساب القبلية، وكان لحروب التحرير دور كبير في إضافة أمجاد جديدة إلى الموضوعات القبلية، كما أن إنشاء الدولة العربية الإسلامية الكبيرة فتح آفاقاً جديدة، ولاسيما بعد إنشاء الأمصار واستقرار القبائل فيها[48]، وقد شجع الخلفاء الأمويون مثل هذه الدراسات، ولاسيما الأنساب[49]، كما شهد القرن الثاني للهجرة/ الثامن للميلاد عدداً كبيراً من الأخباريين والنسابين، واللغويين، الذين عملوا بنشاط في الحقول التي اختصوا بها. فمثل الإخباريون خط الدراسات التاريخية، كما قام الآخرون بدور في هذه الدراسات وتركزت فعالياتهم في البصرة والكوفة، ومن أهم هؤلاء الإخباريين، عوانة بن الحكم (ت147هـ/ 764م)، وأبو مخنف لوط بن يحيى (ت157هـ/ 774م)، وسيف بن عمر (ت 180هـ/ 796م)، ونصر بن مزاحم (ت212هـ/ 827م)، وعلي بن محمد المدائني (ت 225هـ/ 839م)، أما أشهر النسابين الذي ظهروا في هذا العصر، فهم محمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ/ 763م)، وابنه هشام (ت204هـ/ 819م) وأبو اليقظان النسابة (ت 190هـ/ 805م) ومصعب الزبيري (ت 236هـ/ 850م)[50].

---

(47) كب: المرجع السابق، ص58.
(48) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص33.
(49) انظر: طه، دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العصر الأموي، ص73 ـ 74.
(50) انظر: الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص35 ـ 41، سالم: المرجع السابق، ص67 ـ 71.

لقد أنتجت دراسات هؤلاء مادة تاريخية واسعة على مستويات مختلفة من الدقة، وهي مستمدة، بشكل خاص، من أخبار الماضين، وأحوال العرب قبل الإسلام والسيرة النبوية، وأخبار الدولة العربية الإسلامية، وقد ازدادت المادة التاريخية زيادة جوهرية كبيرة منذ أوائل القرن الثالث إلى أوائل القرن الرابع للهجرة/ التاسع إلى العاشر للميلاد، وذلك بفضل استقرار دواوين الدولة العباسية، ولا سيما دواوين الإنشاء والجند والخراج والبريد وأمكن للمشتغلين بالتاريخ أن يستفيدوا منها في مؤلفاتهم. كما انتفعوا أيضاً من العهود الرسمية، والمراسلات السياسية، والإحصائيات للمواليد والوفيات، ومدد ولاية كبار موظفي الدولة من وزراء، وقادة، وعمال، وقضاة، وولاة مواسم الحج، ووصف الحروب الداخلية والحملات على الحدود الخارجية للدولة، كما قويت في هذا العصر أيضاً، أي إن القرن الثالث للهجرة/التاسع للميلاد، حركة الترجمة من اللغات الأجنبية، ما قدم معلومات إضافية للمؤرخين، يضاف إلى ذلك، كان لسهولة التنقل بين أنحاء الدولة العربية الإسلامية دور كبير في حمل طلبة العلم والمؤرخين على الرحلة لطلب العلم والرواية، وأخذها عن الشيوخ ومشاهدة عجائب البلدان والآثار، ما شكل مصدراً هاماً للمادة التاريخية، يعتمد على المشافهة والمشاهدة، وفي أي حال، فإن مؤرخي القرن الثالث للهجرة/التاسع للميلاد، اعتمدوا في مصادرهم لكتابة التاريخ على موارد عديدة هي السيرة النبوية، والسجلات الرسمية، والكتب المنقولة من اللغات الأجنبية، والمشاهدة والمشافهة[51]، كما حاولوا أن يستفيدوا أيضاً من كتب الأخباريين وكتب الأنساب والمصادر الأخرى المتيسرة، وشملت دراستهم، الأمة بصورة منظمة، وقدموا معلوماتهم على هيئة رواية تاريخية متماسكة، وكان عملهم يعتمد على انتقاء المادة بعد

---

(51) انظر: أحمد مختار العبادي، «إلمامة بالتاريخ عند العرب»، فصل ضمن كتاب: علم التاريخ، لهرنشو، ص38 ـ 40؛ الفياض، المرجع السابق، ص25 ـ 26.

النقد، وتميزوا باتساع مداركهم ونظرتهم الشمولية العالمية[52].

ويأتي أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت 279هـ/ 892م) في مقدمة المؤلفين الذين ساروا على هذا النهج، ويمثل كتاباه: «فتوح البلدان»، و«أنساب الأشراف»، تطوراً كبيراً في هذا الاتجاه، بحيث يُعدّ الأول سجلاً للفتوحات الإسلامية، ولكثير من المعلومات المتعلقة بالنواحي الثقافية والاقتصادية والإدارية، وغيرها من النظم الاجتماعية والحضارية التي دوَّنها اعتماداً على كتب الفتوح، ومن خلال زياراته للأمصار[53]، أما كتاب الأنساب فهو تاريخ عام اتخذ من (النسب) إطاراً تاريخياً لتناول تاريخ الدولة العربية الإسلامية في عصورها الأولى المليئة بالأحداث والتطورات وقد استخدم فيها الإسناد وأشار إلى موارده التي استقى منها مادته التي تتناول أعلام الأسر العربية الشريفة[54].

ويعبّر أحمد بن يعقوب بن جعفر المعروف باليعقوبي (ت 284هـ/ 897م) عن فكرة التاريخ العالمي، حيث راعى في كتابه «التاريخ» التسلسل التاريخي للأحداث والفترات، فبدأ بالخليقة وتاريخ الأمم القديمة قبل الإسلام، ثم التاريخ العربي الإسلامي إلى زمن الخليفة المعتمد العباسي سنة (259هـ/ 872م). كما كتب أيضاً كتاب «البلدان» في الجغرافية التاريخية، الذي يُعدّ أول مؤلف من نوعه باللغة العربية[55]. أما كتاب أبي

---

(52) قارن: كب، المرجع السابق، ص66، الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص48.

(53) المرجع نفسه، ص49.

(54) انظر: محمد جاسم حمادي المشهداني، موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، 1986)، 1/ 9.

(55) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص51، وانظر أيضاً: ياسين إبراهيم علي الجعفري، اليعقوبي المؤرخ والجغرافي (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980)، ص60 فما بعدها، 196.

حنيفة أحمد بن داوود الدينوري (ت 282هـ/ 895م)، «الأخبار الطوال»، فهو أيضاً نموذج آخر للتاريخ العالمي الذي يتألف من سلسلة من الأخبار، تتناول فترة ما قبل الإسلام، والفترة الإسلامية، وتظهر في كتاب المعارف لأبي محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة(276هـ/ 889م) أيضاً فكرة التاريخ العالمي، الذي يبدأ بالخليقة، وينتهي بعصر المعتصم العباسي (218 - 227هـ/ 833 - 842م)، وقد تناول فيه «أيام العرب» بإيجاز وتظهر عليه وجهة أصحاب الأخبار والأنساب في كتابة التاريخ[56].

ويمثل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ/ 922م) قمة ما وصل إليه تدوين التاريخ عند العرب، بحيث يُعدّ كتابة «تاريخ الرسل والملوك»، أهم المصادر وأغزرها مادة بالنسبة إلى القرون الأولى للعلم في المجتمع الإسلامي[57]، ويمكن أن يُقسم هذا الكتاب إلى قسمين أساسيين: الأول، ما قبل الإسلام، والثاني الفترة الإسلامية.

تعرّض الطبري في القسم الأول إلى بدء الخليقة، ثم عرض للأنبياء وصولاً إلى الرسول محمد (عليه الصلاة والسلام)، وأرخ للأمم القديمة التي سبقت الإسلام. ثم تحدث في القسم الثاني، ابتداء من عهد الرسول إلى سنة (302هـ/ 914م)، حيث تناول فيه عصر الرسالة، والخلفاء الراشدين، وعصر الدولة الأموية، وعصر الدولة العباسية، وقد تأثرت نظرة الطبري في هذا القسم بدراسته وثقافته كمحدّث وفقيه[58]، لهذا فإن قيمة الروايات التاريخية التي أوردها تعتمد في نظره على قوة أسانيدها،

---

(56) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص54، كب، المرجع السابق، ص 69 - 70، وانظر: أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص69 - 70.

(57) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي - التدوين التاريخي، نقله إلى العربية، محمود فهمي حجازي (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1403هـ/ 1983م، م 1: 59).

(58) الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 55.

فحرص على الإسناد، وكلما كانت بداية الإسناد أقرب إلى الحادثة، كان ذلك أفضل للوصول إلى شاهد العيان، وقد تميز الطبري بالحياد التام، وتجنّب إعطاء حكم معيَّن في الأحداث التي يتطرق إليها، ويبدو أن حياده هذا كان عن ورع ودقة علمية[59].

وقد سار الطبري في تنظيم مادته في القسم الخاص بالتاريخ الإسلامي على ترتيب السنين، وهو ما يدعى بالنظام الحولي، أو الحوليات (Annals) الذي يخضع لتعاقب السنين المفردة، ويُعد الطبري أول مؤرخ مسلم دوْن التاريخ على هذه الطريقة وبقي لنا كتابه، وهناك إشارات إلى مؤلفين آخرين سبقوا الطبري في هذا المجال، لكن مؤلفاتهم فقدت، ولم تصل إلينا أمثال كتاب «تاريخ سني العالم» لأحمد بن علي بن يحيى المعروف بأبي عيسى بن المنجم[60]، وكتاب «التاريخ على السنين» للهيثم بن عدي (ت 206هـ/ 821م)[61]، وقد سار العديد من المؤرخين الذين جاؤوا بعد الطبري على النظام الحولي، أمثال: مسكويه (ت 421هـ/ 1030م) وابن الجوزي (ت 597هـ/ 1200م)، وابن الأثير (ت 630هـ/ 1233م) وأبو الفداء (ت 732هـ/ 1331م)، والذهبي (ت 748هـ/ 1347م)، وغيرهم.

ونتيجة لاعتزاز المؤرخين بأقاليمهم وأمصارهم التي عاشوا فيها، فقد ظهرت ابتداء من منتصف القرن الثالث للهجرة/ التاسع للميلاد، تواريخ محلية، جمع فيها علماء هذه الأقاليم الروايات التاريخية الخاصة ببلدهم، فأثر ذلك في كتابة التاريخ عند العرب تأثيراً كبيراً، يتضح في كثرة ما ألّف

---

(59) انظر: مصطفى، المرجع السابق: 1/ 256، أحمد (أبوضيف) المرجع السابق، ص71.

(60) انظر: ابن النديم، المصدر السابق، ص207.

(61) المصدر نفسه، ص136، وانظر أيضاً: روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص101 ـ 105، سالم، المرجع السابق، ص87 ـ 88.

من هذه التواريخ المحلية وكتب التراجم والطبقات الخاصة[62]، ومن أمثلة هذه التواريخ، كتاب «فتوح مصر وأخبارها» لعبد الرحمن بن عبد الحكم (ت 257هـ/ 870م)، و«تاريخ بغداد»، لأحمد بن أبي طاهر طيفور(ت 280هـ/ 893م)، و«تاريخ الموصل» لأبي زكريا يزيد بن محمد بن أياس الأزدي (ت 334هـ/ 945م)، وكتاب «أخبار ملوك الأندلس» لأحمد بن محمد بن موسى الرازي (ت 334هـ/ 945م)، و«تاريخ أفريقية والمغرب» لأبي القاسم ابراهيم بن الرقيق القيرواني (ت 423هـ/ 1031م)، و«تاريخ بغداد وأعلامها» للخطيب البغدادي (ت 463هـ/ 1070م) و«تاريخ دمشق وأعلامها» لابن عساكر (ت 571هـ/ 1175م)، وكتاب «البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذاري المراكشي (ت بعد 712هـ/ 1312م) وكتاب «الإحاطة في أخبار غرناطة» للوزير لسان الدين بن الخطيب التلمساني (ت 776هـ/ 1374م).

وتتضمن معظم هذه الكتب معلومات تاريخية وتراجم لأعلام العلماء وخططاً لبعض المدن التي تتحدث عنها، كما استهدف قسم منها الكتابة عن التاريخ المقدس لبعض المدن الإسلامية، مثال ذلك «أخبار مكة» لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي (ت بعد سنة 244هـ/ 858م)، وكتاب «الذرة الثمينة في أخبار المدينة» لمحمد بن محمود بن النجار (ت647هـ/ 1249م) وغيرها من التواريخ التي يمكن أن تندرج ضمن التواريخ المحلية الدينية[63]. وإلى جانب هذه التواريخ المحلية، لم ينقطع المؤرخون العرب عن التأليف في التواريخ العامة، فبعد الطبري الذي أشرنا إلى

---

(62) قارن: كب، المرجع السابق، ص41، العبادي، في: علم التاريخ، ص 41، الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص56، وانظر: أحمد (أبو ضيف) المرجع السابق، ص63.

(63) انظر: سالم، المرجع السابق، ص119.

تاريخه آنفاً، وضع المسعودي (ت 346هـ/ 957م) كتابه الشهير «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، وصنف مسكويه كتابه «تجارب الأمم»، وألف ابن الأثير «الكامل في التاريخ»، وكتب أبو الفداء «المختصر في أخبار البشر»، وأخيراً وضع ابن خلدون كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر».

وقد تطور تدوين التاريخ عند العرب نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بالأمة العربية الإسلامية، فقد أعقب التفرق السياسي، وظهور الكيانات التي استقلت عن السلطة المركزية وهن في القوة الذاتية للمسلمين، ما شجع الطامعين من الأجانب على مهاجمة أجزاء متعددة من جسم الدولة العربية الإسلامية، فأغار الصليبيون في القرنين الخامس والسادس للهجرة/ الحادي عشر والثاني عشر للميلاد، على ممتلكات المسلمين في المشرق والمغرب، كذلك هاجم المغول مقر الخلافة العباسية في بغداد، ودمروا معالم الثقافة والحضارة العربية الإسلامية فيها، وفي الوقت نفسه، كانت الأحداث في مغرب الوطن العربي الإسلامي تسير من سيّء إلى أسوء، نتيجة لتغلب قوى الممالك الأسبانية، والسيطرة على المدن العربية في الأندلس الواحدة تلو الأخرى، حتى لم يتبق لدى المسلمين سوى رقعة صغيرة من الأرض، هي مملكة غرناطة، التي تضم المدينة وما حولها من مناطق محددة، فكان من الطبيعي، كما يقول عبد الحميد العبادي[64]، أن ينحو المؤرخ العربي المسلم بعد هذه الأحداث الجسام والخطوب العظام منحىً آخر في التاريخ، تميز بالنظرة الفلسفية العميقة، ومحاولة التعرف إلى علل الحوادث، وأسباب قيام الدول، وعوامل سقوطها ومظاهر العمران وأصول الاجتماع «وهذا ما صنعه فيلسوف مؤرخي العرب قاطبة عبد الرحمن بن خلدون في مقدمة تاريخه التي لم يكتب مثلها على الإطلاق»، وقد بز ابن خلدون كثيراً من فلاسفة

---

(64) علم التاريخ (الفصل الخاص بالتاريخ عند العرب)، ص42.

علم التاريخ ونقاده في العالم القديم والحديث، حتى اعترف بفضله علماء أوروبا المحدثون، وأشادوا بتصوره لفلسفة التاريخ، وأحوال الأمم الروحية، والأسباب الطارئة عليها، وكيفية تأسيس الدول، وتنوع المدنيات وعوامل نموِّها وسقوطها[65].

وبعد هذا لم يلبث علم التاريخ، في مرحلة تطورية أخرى، أن نظر إليه على أنه يحتمل أن يكون هو نفسه محلاً للبحث والاستقصاء، فوضع العلماء المسلمون مصنفات في علم التاريخ، من ذلك مثلاً ما ذكره الصفدي (ت 674هـ/ 1372م) في مقدمة كتابه «الوافي بالوفيات»، وما كتبه محمد بن سليمان الكافيجي (ت 879هـ/ 1474م) في كتابه «المختصر في علم التاريخ»، وقد وصلت المؤلفات التاريخية المهتمة بعلم التاريخ إلى مرحلة عالية من الدقة والاتقان والشمول، حين وضع محمد شمس الدين ابن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ/ 1497م) كتابه المعروف بـ «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»، الذي يعدّ عرضاً شاملاً ورائعاً لعلم التاريخ الإسلامي[66].

يتبيَّن من هذا العرض الموجز لتطور التدوين التاريخي عند العرب، مدى الإنجاز الذي حققوه في هذا المجال، ويلاحظ القارىء البون الشاسع بين الرواية الشفوية القديمة، وفلسفة التاريخ التي جاء بها ابن خلدون، وتاريخ التاريخ عند السخاوي، وهكذا نما هذا العلم وتفرع، وبلغ مرحلة عظيمة من التطور، أما من حيث الطريقة العلمية التي سار عليها المؤرخون العرب، فقد ابتدأت عندهم، كما رأينا، باعتبار التاريخ فرعاً من علم الحديث، فتأثروا بطريقة المحدثين في جمع الروايات ونقدها، واهتموا بالإسناد إلى المصدر الأصلي، أي شاهد العيان العدل

---

(65) موافي، المرجع السابق، ص273.

(66) روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ص372.

الذي رأى الحادثة، أو له علم مباشر بها أو أخذها من بعض مواردها، مثل كتاب قديم ضاع، أو من بعض أهل البادية. وكان النقد عندهم، أي الجرح والتعديل ذاتياً، أي منصباً على الرواة، لا موضوعياً غير منصب على المرويات. وقد ضمنت لهم هذه الطريقة إلى حد بعيد صحة الأخبار المتصلة بالسيرة النبوية، وأحداث الدول العربية الإسلامية. وكان أساس ضبط الأخبار عندهم، توقيتها الدقيق بالأيام والشهور والسنين. وقد انفردوا بهذا الضبط عن مؤرخي اليونان والرومان وأوروبا في العصور الوسطى، التي لم يظهر فيها هذا النظام للتوقيت قبل عام 1597م[67].

وقد تم عرض الروايات التاريخية التي جمعت ونقدت وضبطت، كما أشرنا أعلاه، بحسب موضوعاتها، كرسائل أو كتب تشبه أبواب الحديث، وذلك بالنسبة إلى أصحاب السيرة والمغازي والإخباريين الأوائل، أما بالنسبة إلى المؤرخين، فقد سلكوا في عرض الحوادث طرقاً مختلفة منها، وهي الأقدم، ما يعتمد على ترتيب السنين أي الحوليات، وقد أسلفنا الإشارة إليها في أثناء الحديث عن الطبري، والطريقة الثانية، هي سوق الحوادث مساق القصة المنسقة المرتّبة على العصور، وقد جرى عليها اليعقوبي والدينوري، والمسعودي، وابن خلدون وغيرهم[68].

وقد آثر بعض المؤرخين الكتابة بهذه الطريقة بحسب الأسر الحاكمة أو الدول، مثل ابن الصيرفي (ت 570هـ/ 1174م) في كتابة «الأنوار الجلية في أخبار الدولة المرابطية»، وابن واصل (ت 697هـ/ 1297م) في كتابة «مفرج الكروب في أخبار بني أيوب»، وأبو الوليد إسماعيل بن الأحمر (ت807هـ/ 1404م) في كتابه «روضة النسرين في دولة بني مرين»، كما كتب بعضهم في تاريخ الخلفاء والملوك، مثل الصولي، (ت 335هـ/ 946م)

(67) انظر: العبادي، علم التاريخ (الفصل الخاص بالتاريخ عند العرب)، ص44.
(68) المرجع نفسه، ص 44 ـ 45.

في «أخبار الراضي والمتقي بالله»، وابن شداد (ت 632هـ/ 1234م) في سيرة صلاح الدين والسيوطي (ت 911هـ/ 1505م) في «تاريخ الخلفاء».

كذلك رتب بعض المؤرخين الآخرين كتبهم بحسب الطبقات، وقد أسلفنا الحديث عن «الطبقات الكبرى» لابن سعد. كما كتبوا في التراجم، التي هي معاجم لسيرة مشاهير الرجال والعلماء، وما قاموا به من أعمال. ويأتي كتاب «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (ت 626هـ/ 1226م)، وكتاب «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان (ت 681هـ/ 1282م)، في طليعة هذه الكتب، ويضاف إليهما كتاب ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/ 1449م) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»، وكتاب السخاوي «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»، وقد استخدمت كتب الطبقات والتراجم في ميادين أخرى، مثل كتاب «طبقات النحويين» للزبيدي (ت 379هـ/ 892م) وكتاب «طبقات الأطباء» لابن أبي أصيعبة (ت 668هـ/ 1269م) وغيرهما.

وقد سار قسم آخر من المؤرخين بحسب الأنساب، وقد أشرنا إلى بعض هؤلاء من أمثال مصعب الزبيري الذي ألّف في «نسب قريش»، والبلاذري الذي عُني في كتابه «أنساب الأشراف» بدراسة نبلاء العرب، وخص فيه نسب قريش باهتمام بالغ[69]، وساهم المؤرخون الأندلسيون أيضاً بنصيب وافر في مؤلفات الأنساب، ولاسيما أحمد بن محمد بن موسى الرازي، الذي ألّف موسوعة ضخمة في أنساب العرب في الأندلس بعنوان «كتاب الاستيعاب في أنساب مشاهير أهل الأندلس»[70]، وابن حزم القرطبي (ت 456هـ/ 1063م) الذي اشتهر بكتابه المعروف بـ«جمهرة أنساب العرب».

---

(69) انظر: سالم، المرجع السابق، ص91 ـ 96.

(70) انظر: عبد الواحد ذنون طه، نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988)، ص25.

وهناك مؤرخون آخرون كتبوا عن أحداث عاصروها، معتمدين على المعاينة والمشاهدة والسماع، فجاءت كتبهم أشبه ما تكون بالمذكرات الشخصية، مثل كتاب «الاعتبار» لأسامة بن منقذ (ت 584هـ/ 1188م) وكتاب «التبيان أو مذكرات الأمير عبدالله بن بلقين»، حاكم غرناطة في عصر الطوائف، الذي صور فيه الأحداث الأخيرة التي سبقت عزله عن إمارته ونفيه إلى المغرب وكتاب «أخبار المهدي بن تومرت» لأبي بكر الصنهاجي المعروف بالبيذق (القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد)، الذي رافق محمد بن تومرت في رحلاته، ووصف معاركه الأولى مع المرابطين. كذلك مجموعة رسائل ابن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس، التي سجل فيها مشاهداته في هذه البلاد[71]. وتعدّ كتب الرحلات أيضاً من هذا القبيل، وقد اشتهر منها رحلة ابن جبير لمحمد بن أحمد بن جبير الكناني (ت614هـ/ 1217م) ورحلة ابن بطوطة المعروفة باسم «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» لمحمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت 779هـ/ 1366م).

ولابد في ختام الحديث عن إسهام العرب في التدوين التاريخي من الإشارة إلى بعض المميزات التي تميزت بها الحركة التاريخية في الحضارة العربية الإسلامية، ويأتي على رأس هذه المميزات، أنها كانت مستقلة، أي إنها لم تكن متأثرة بالحضارات القديمة السابقة والمعاصرة، فلم يتأثروا بالإغريق، أو الرومان، أو الفرس وغيرهم من الشعوب الأخرى، بل اعتمدوا في أساليب تدوين التاريخ على إبداعاتهم واجتهاداتهم ومدى ملاءمة هذه الأساليب لظروفهم وتطور الحياة الفكرية والثقافية لديهم على مر العصور. فالحركة التاريخية على هذا الأساس، كانت حركة عربية أصيلة، ولا يمكن أن يعتد ببعض الاستثناءات التي تتمثل بدخول الروايات

(71) سالم، المرجع السابق، ص124 ـ 127.

والأساطير عن طريق بعض اليهود والنصارى ولا سيما (الإسرائيليات)، التي دسها بعض أهل الكتاب الذين اعتنقوا الإسلام لاحقاً، من أمثال كعب الأحبار، ووهب بن منبه وغيرهما[72].

ولم يكن معظم المؤرخين المسلمين من الموظفين الحكوميين، بل كانوا مستقلين عنوا بالتاريخ لمجرد الرغبة الشخصية، وحباً في العلم، ولذلك فقد ألفوا ما حلى لهم من كتب، دون أن يكون للسلطة من تأثير عليهم، ولاسيما أن قسماً كبيراً منهم كانوا في سعة من العيش، وليسوا في حاجة إلى مساعدة الدولة، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الكتّاب الذين عالجوا أحداثاً تاريخية بناء على طلب الحكام، ومع ذلك، فقد تميز هؤلاء بالنزاهة، والصدق في تناول الأحداث باستثناء حالات نادرة جداً، جنح فيها بعضهم إلى التحيز في كتابته للتاريخ، مثل إبراهيم بن هلال الصابي (ت 384هـ/ 994م) الذي اعترف بما نسبه من أباطيل وأكاذيب إرضاء لبني بويه في كتابه «التاجي»[73].

ويتميز المؤرخون العرب بالضبط في تسجيل الحوادث وصحة الأخبار التي أوردوها، ولاسيما الأحداث الإسلامية، وقد جاءتهم هذه الصحة من الطريقة التي عالجوا فيها الأخبار، واعتمادهم على مبدأ النقد، وعدم أخذهم إلا عن العدول الثقات، متبعين في ذلك علماء الحديث في نقدهم لسلسلة الرواة، وتطبيق مبدأ الجرح والتعديل عليهم، كما كان هناك ـ إجمالاً ـ عناية بالموضوعات التاريخية نفسها، كما فعل المسعودي، واليعقوبي وغيرهما، وقد أتت صحة الأخبار لديهم من ابتكارهم للتوقيت الكامل، من حيث ذكر الأيام والشهور والسنين، الأمر الذي يدعو إلى

(72) انظر: روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص 456 ـ 457، نصار، المرجع السابق، ص51 ـ 52.

(73) روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، ص86.

التدقيق في الأخبار وصحتها[74].

وهناك من يعيب على المؤرخين العرب «ضعف ملكة النقد عندهم بوجه عام»[75]، ولعل هذا النقص قد جاء من اهتمامهم الزائد بنقد الأسانيد دون النصوص، الأمر الذي يسّر إلى حد ما الانتحال، لأن من السهل اختراع الإسناد، لكن هذه الظاهرة يجب النظر إليها على أنها ضعيفة ونادرة، بسبب نقدهم الشديد للرجال. وقد حاول بعض المؤرخين تناول نقد المرويات أيضاً، كما فعل المسعودي في كتابه «مروج الذهب»، ومحمد بن علي بن طباطبا (ت 709هـ/ 1309م)، في كتابه «الفخري في الآداب والسلطانية»، الذي كان مؤرخاً وناقداً، ولقد بلغ ابن خلدون شأواً بعيداً في اتّباعه النقد وتمحيص الأخبار، وعاب على المؤرخين الذين سبقوه نقلهم لبعض الروايات وتسجيلها في كتبهم بأغلاطها وزلاتها، دون أن يعملوا ذهنهم في فهمها ونقدها، أو ذكرهم لأخبار بعيدة عن الواقع وتتميز بالإغراق في الخيال إلى حد تزييف الخبر وتشويهه[76].

وكان اهتمام عدد كبير من المؤرخين العرب في موضوع التاريخ العام منصباً بالدرجة الأولى على الأفراد والحروب، دون الالتفات إلى شؤون المجموع، وما يقتضيه تسلسل الأحداث من تعليل وتفسير، وإذا ما استثنينا بعض المؤرخين الكبار، أمثال الطبري وابن عذاري، وأحمد بن علي المقريزي (845هـ/ 1441هـ) وابن خلدون، نجد أن معظم الباقين، لم يعنوا العناية الكافية بأحوال المجتمع، والشؤون العامة للجماعات، ولم يفردوا مواضيع خاصة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بوجه

---

(74) المرجع نفسه، ص94.

(75) العبادي، علم التاريخ (الفصل الخاص بالتاريخ عند العرب)، ص45.

(76) ابن خلدون، المقدمة، ص9، فما بعدها، وانظر: موافي، المرجع السابق، ص268 ـ 277.

عام. ومع ذلك، فإن هذه الموضوعات ليست مفقودة تماماً في كتب التاريخ، والأدب والفقه والرحلات وغيرها، ولكنها تأتي عرضاً ويتوجب على الباحث أن يبذل الكثير من الوقت والجهد للإفادة منها واستخلاصها من مظانها[77].

إن بعض أوجه النقص التي أشرنا إليها في طريقة تدوين التاريخ العربي، لا تقلل بأي حال من الأحوال من قيمة ما قدمه المؤرخون العرب من معلومات تاريخية هائلة استفاد منها من جاء بعدهم من المهتمين بالتاريخ، «وإن العلم الحديث»، كما يقول عبد الحميد العبادي[78]، «يسجل لهم أنهم أول من ضبط الحوادث بالإسناد والتوقيت الكامل، وأنهم مدّوا حدود البحث التاريخي ونوّعوا التأليف فيه وأكثروه إلى درجة لم يلحق بهم فيها من تقدمهم أو عاصرهم من مؤرخي الأمم الأخرى، وأنهم أول من كتب في فلسفة التاريخ والاجتماع وتاريخ التاريخ وأنهم حرصوا على العمل جهد طاقتهم بأول واجب المؤرخ وآخره. وهو الصدق في القول والنزاهة في الحكم»، ولقد انتقل منهجهم في كتابة التاريخ، القائم على الملاحظة المباشرة، وشهود العيان، وطريقتهم في كتابة الحوليات، والتراجم، وغيرها من أشكال التأليف التاريخي، إلى غيرهم من الأمم ولا سيما أوروبا في القرون الوسطى، كما سنلاحظ ذلك في المبحث الآتي.

خامساً: التدوين التاريخي في أوروبا:

يتفق أغلب المؤرخين على أن سنة 476م، التي تمثل انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية، هي بداية العصور

(77) قارن: باقر وحميد، المرجع السابق، ص39.

(78) علم التاريخ، ص45.

الوسطى الأوروبية التي تميزت بانحطاط سياسي وحضاري دام نحو ألف عام، ولقد شهدت هذه العصور انتشار الديانة المسيحية وتوسعها في أوروبا بعد القضاء على الوثنية الرومانية في حدود القرن الرابع للميلاد. وقد تحوَّل تدوين التاريخ في هذه الفترة إلى أيدي القساوسة والرهبان، وأصبح بذلك خاضعاً للاهوت، وفقد كل صفة علمية محتملة كان يتمتع بها في عصور الإغريق والرومان. فغدا مشحوناً بأخبار الخوارق والكرامات ولا يعنى إلا بما له علاقة بالدين، «وجملة القول» كما يرى هرنشو[79]، «أن تحول التاريخ إلى رجال الدين كان معناه محو التاريخ الصحيح من الوجود محواً دام ألف عام».

وكانت طريقة تدوين التاريخ في العصور الوسطى تجري بحسب السنين، أي الحوليات، التي تدوّن فيها حوادث كل سنة[80]، لكنها كانت تركز على أمور غير جادة أحياناً، مثل الاقتصار على المعجزات، وخوارق العادات، من قبيل الزلازل، وتداول المخلفات المقدسة، لكنها ابتدأت بالارتقاء التدريجي، ولا سيما في أواخر العصور الوسطى، بحيث أصبحت، إلى حد ما، سجلات قيّمة لأحداث التاريخ، كذلك اتّبع مؤرخو العصور الوسطى نوعاً آخر من التدوين الذي يتبع التواريخ المتسلسلة في عدد من السنين، أي هو من قبيل التقويم للحوادث (التواريخ Chronicles) وكان الغرض منها هو تلخيص تاريخ البشرية منذ الخليقة إلى وقت تدوينها[81].

ولقد برز من المؤرخين المسيحيين الذين ساروا على هذا النهج من

(79) علم التاريخ، ص25.
(80) بارنز، المرجع السابق، 1/ 95.
(81) هرنشو، المرجع السابق، ص29، وانظر: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص361 ـ 364.

التأليف، المؤرخ يوسيبيوس (Eusebius) المتوفى في حدود سنة 340م[82]، والقديس جيروم (Jerom) المتوفى في حدود سنة 400م، والذي يعد مؤسس الكنيسة اللاتينية، وأفريكانوس (Africanus) الذي كتب تاريخاً للعالم منذ الخليقة حتى وفاته عام 221م، وهروشيش (Paulus Orosius) الذي عاش في القرن الخامس للميلاد، وكتب مجموعة من الأساطير القائمة على التحيز والهوى، أسماها الكتب السبعة المؤلفة في الرد على الوثنيين[83]، وكانت مراكز المراجع التاريخية طوال العصور الوسطى مقتصرة على بعض الأديرة والكنائس، كما أُوْلَى بعض المؤرخين اهتماماً بحفظ أخبار القديسين المسيحيين الشهداء وتكريمهم، وبيان ما امتحنوا به من مصاعب في سبيل إيمانهم، وهكذا حلَّت سيرة القديسين محلَّ سِيَر العظماء وتراجمهم[84].

كانت مؤلفات هؤلاء المؤرخين بعيدة كل البعد عن الحسّ النقدي الذي يُعدّ أهم صفة من صفات المؤرخ الحديث، كذلك امتازت بعدم الحياد والبعد عن الموضوعية والتحزب والانحياز بحسب هوى المؤرخ وتعلقه بما يكتب عنه. وهكذا فقد أخفقت الحركة التاريخية في العصور الوسطى في تحري الحقائق، لكنها مع هذا شهدت نوعاً من الفلسفة التاريخية، التي تقوم على إيجاد نظرة شاملة، أو تعليل عام لمجرى التاريخ وتوجيه الانتباه إلى أن العنصر الأساسي في التاريخ يتمثل في الصراع بين عوامل الخير المتمثلة بالدين، وعوامل الشر التي هي كل ما عدا ذلك، ويمثل هذا الاتجاه القديس أوغسطين (St. Augustin) المتوفى سنة 430م، في كتابه «مدينة الله»، حيث حاول أن يبرهن، أن المهم هو

---

(82) كولنجوود، المرجع السابق، ص110.
(83) هرنشو، المرجع السابق، ص26، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص369.
(84) هورس، المرجع السابق، ص33.

مدينة الله السماوية التي هي هدف جميع المؤمنين[85]، ويُعدّ هذا الكتاب ثمرة مجهود جليل قام به خيال هذا القديس، لكن محاولته الفلسفية هذه لم تكن موفقة إلى حد كبير، كما يرى أحد المؤرخين الغربيين المحدثين[86]، لأن الكتاب «لا يحوي فلسفة ولا تاريخاً ولكن مجرد لاهوت وقصص».

وقد تطورت (التواريخ Chronicles) التي كتبت في أواخر العصور الوسطى وأصبح بالإمكان تسميتها «تاريخاً»[87]. وظهرت نماذج جيدة منها، مثل تاريخ نانت Chronicle of Nantes، في فرنسا، والتاريخ الإنجلوسكسوني Anglo-Saxon Chronicle في ألمانيا، والتاريخ الأكبر لماثيوباريس Mathew of Paris في إنكلترا، ثم أخذ الكتّاب في القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد/ الثامن والتاسع للهجرة، يعدلون عن الشكل الحولي ويقللون من ذكر المعجزات والكرامات، ويتوخون أسلوب القصة المنسقة، ويرى هرنشو[88]، أن التقدم الملحوظ في تاريخ العهد الأخير من العصور الوسطى، ربما كان ناشئاً إلى حد بعيد عن تأثير الحضارة العربية والإسلامية، التي انتقلت إلى العالم الغربي نتيجة الحروب الصليبية، ومن صقلية وجنوبي إيطاليا والأندلس، فكان ذلك إضافة إلى عوامل أخرى داخلية، من أهم الحوافز القوية التي ساعدت انتهاء العصور الأوروبية وانبثاق فجر العصور الحديثة.

والواقع أنه لايوجد انقطاع بين العصور الحديثة والعصور الوسطى، وأن هذا التقسيم ما هو إلا نوع من أنواع الاصطناع لتسهيل دراسة التاريخ

---

(85) قارن: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص368 ـ 369.

(86) هرنشو، المرجع السابق، ص27 ـ 28.

(87) انظر عنها: بارنز، المرجع السابق، 1/ 97 ـ 101.

(88) علم التاريخ، ص31 ـ 33.

الأوروبي، فالتاريخ هو سلسلة متواصلة من الحلقات التي يتمم بعضها بعضاً، وأن النهضة التي تمّت في حدود القرن الخامس عشر للميلاد/ التاسع للهجرة، ليست في منطلقها سوى عَوْد على القديم، والتفاتة إلى الماضي، حيث ظهر ما يعرف بعصر الانبعاث أو النهضة (Reinaissance) وقد توجّه انتباه المفكرين في هذا العصر إلى الماضي القديم، أي أدب الإغريق والرومان، وأهملوا إهمالاً يكاد يكون تاماً تلك الحقبة التي عرفت بالعصور الوسطى، فصبغ التاريخ بالصبغة الزمنية، نتيجة لتقدم النظم الدولية، وتعقد العلاقات بين البلدان، واحتياج كل بلد إلى كتابة تاريخه، وقد بدأت هذه النهضة في دويلات المدن الإيطالية، التي عُدت مهد المدينة الجديدة، نتيجة للازدهار الاقتصادي الكبير الذي حققته هذه المدن، ومنها انتشر الأسلوب الجديد في تدوين التاريخ إلى بقية أنحاء أوروبا، فتولى الرجال العلمانيون كتابة التاريخ بدل رجال الدين، وعدلوا عن الصيغ السابقة التي تهتم بالخرافات والخوارق والمعجزات، واجتاحت العقلانية الحقل التاريخي، وتحسنت الأساليب الكتابية، نتيجة للرجوع إلى الآداب القديمة، وازداد اهتمام المفكرين بشؤون الإنسان، الأمر الذي أدى إلى تسمية الحركة الفكرية التي سادت عصر النهضة باسم الحركة الإنسانية (Humanism)[89].

ولقد كان من أهم ميزات هذه الحركة محاولة تنقيح المادة التاريخية التي كُتبت في العصور الوسطى من كل ما علق بها من وهن وخرافات، ومحاولة التفتيش عن النصوص القديمة وتمحيصها، ونمو روح النقد وطلب المعرفة والبحث الحر، وتحكيم العقل في مسائل التاريخ. ولكن

(89) قارن: المرجع نفسه، ص48-47، هورس، المرجع السابق، ص36 - 38، كولنجوود، المرجع السابق، ص119، فما بعدها، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص437، فما بعدها.

من جهة أخرى، ظهرت في كتابات الإنسانيين نزعة وطنية، ولا سيما بالنسبة إلى المدن والبلاد التي كان ينتسب إليها كل واحد منهم، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بتحرّي الحقائق والبحث عن السجلات. وقد اعتمدت بعض الأسر الحاكمة في أوروبا بعض المؤرخين الذين عُينوا لغرض القيام بوظيفة تدوين التاريخ ووضع المؤلفات التي تخدم أهدافها وتوضح نظمها الدستورية والقضائية وتشيد بعظمائها[90].

ومن أشهر المؤرخين الذين برزوا في عصر النهضة هو لورنزو فالا (Lorenzo Valla) (ت 1457)، الذي تميز بملكة النقد، ولاسيما بالنسبة إلى نظم الكنيسة والعقيدة المسيحية، وأسس السلطة الزمنية للبابوات[91]. وكذلك برز ليوناردو بروني (Leonardo Bruni) (ت1444م) الذي كتب في تاريخ فلورنسا وكانت كتاباته تتميز بإظهار الخصائص البارزة للعصر، من التأكيد على الصفة الزمنية، والاهتمام بتحليل الأحداث السياسية، والرجوع إلى القديم، والتعقل للأشياء، والعناية بشؤون الإنسان[92]. ولقد أنجبت مدينة فلورنسا مؤرخاً قديراً آخر، هو نيكولوميكافيلي (Niccolo Machiavelli) (ت 1527م) مؤلف كتاب «الأمير» الشهير، الذي قدم فيه خلاصة تجاربه السياسية التي اكتسبها من كثرة تقلبه في المناصب الكبيرة في مدينته، واطلاعه على أحوال الجمهوريات الإيطالية والدول الأوروبية، وخلاصة فلسفته السياسية التي ضمنها في هذا الكتاب، الذي يذكر فيه أنه لم يزوقه بالجمل الطويلة، ولا بالزخارف اللفظية الطنانة، ولا بالحلي الجذابة التي يلجأ إليها الكثير من الكتّاب لتنميق مؤلفاتهم، هي أن الغاية تبرر الواسطة. وقد تأثر بفلسفته كثير من ساسة أوروبا بوجه عام[93].

---

(90) انظر: هورس، المرجع السابق، ص38.

(91) حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص439.

(92) هرنشو، المرجع السابق، ص49.

وكان من أهم نتائج النهضة الأوروبية قيام حركة الإصلاح الديني في أوائل القرن السادس عشر للميلاد/ العاشر للهجرة، التي تزعمها المصلح مارتن لوثر (Martin Luther) (ت 1546م) الذي تحدى البابوية، وترجم الإنجيل إلى اللغة الألمانية، وظهر نتيجة لحركته المذهب البروتستانتي. وقد تأثر تدوين التاريخ بهذه الحركة لما صاحبها من حروب ومجادلات بين الفرق المتخاصمة، التي احتاجت إلى حجج تاريخية لإثبات وجهات نظرها، فزاد الاهتمام بالبحث التاريخي، لكنه لم يكن بحثاً نزيهاً لأنه استخدم لغرض الدعاية المذهبية، لا للتوصّل إلى الحقيقة التاريخية العلمية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن هذه الحركة أظهرت تهالكاً كبيراً على نبش أكداس التاريخ الكنسي، وأصبحت المادة التاريخية متوافرة بأيدي الباحثين، فجاءت الحقيقة التاريخية نتيجة غير مباشرة لتصادم الدعايتين المتنافستين، أي الكاثوليكية، والبروتستانتية، وأصبحت الوثائق والمعلومات التي استخرجت في أثناء ذلك الصراع مادة أولية مهمة جداً استخدمت فيما بعد لدراسة التاريخ الكنسي الحديث القائم على التعقل والفهم[94].

وظهرت في القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد/ العاشر والحادي عشر للهجرة، بواعث أخرى عدا اللاهوت شجعت على دراسة التاريخ في أوروبا، منها حركة الاستكشافات الجغرافية، والنهضة الاقتصادية التي أعقبت اكتشاف العالم الجديد، واتصال موانيء أوروبا الغربية بالتبادل التجاري مع البلاد البعيدة ونشوء الاستعمار والرأسمالية،

= حيري حماد (ط2، بيروت، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر 1967)، ص41.

(94) هرنشو، المرجع السابق، ص54 ـ 57، وانظر أيضاً: بارنز، المرجع السابق: 1/ 175: حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص440 ـ 442.

ونمو الطبقة الوسطى، وانحسار الإقطاع. فنشأ عن ذلك كله مؤلفات تاريخية تصف هذه الأحداث الكبرى والظروف التي أدت إليها، والنتائج التي ترتب عليها[95]. كذلك أثر على الحركة التاريخية ما دار في أوروبا من تيارات سياسية تركزت على النزاع الدستوري ما بين (1550 ـ 1650م) وظهور شخصيات من كبار المفكرين أثرت في النهضة الجديدة وفي أساليب تدوين التاريخ، ومن هؤلاء فرانسيس بيكون (Francis Bacon) (ت 1626م) الذي وضع الأسس لمنهج البحث العلمي[96]، كذلك رينيه ديكارت (Rene Descartes) (ت 1650م) الذي استندت فلسفته في كتابة التاريخ إلى الشك العلمي والتسليم المطلق بمبادىء النقد والتحليل[97].

وتميز التدوين التاريخي في القرن الثامن عشر للميلاد/ الثاني عشر للهجرة، باعتماده الشديد على العقل والمنطق، وانتقاده لكل ما يخالف ذلك مما ساد العصور الوسطى، فاعتبر مؤرخو هذه الفترة أن العقل هو الأساس المهم في تطور الحوادث البشرية، وأن جوهر الإنسان هو العقل، وقد سُمّي العصر كله باسم عصر الاستنارة أو التعقل (Age of Enlightement)[98]، وظهر في هذا العصر فلاسفة ومفكرون، كبار في كل من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، منهم جيوفاني بانتست فيكو (G. B. Vico) (ت 1744م) الذي ألّف كتاب «العلم الجديد»، وعدّ التاريخ فيه، «فرعاً من علم واسع شامل لشؤون المجتمع الإنساني، وأن منهجه يقوم على أصول منطقية دقيقة»[99]، وقد وضع عدة قواعد لتحذير المؤرخين

---

(95) المرجع نفسه، ص443، بارنز، المرجع السابق: 1/ 196 ـ 197.

(96) كولنجوود، المرجع السابق، ص130.

(97) المرجع نفسه، ص127، وانظر أيضاً: باقر وحميد، المرجع السابق، ص44.

(98) كولنجوود، المرجع السابق، ص148 فما بعدها، أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص103 فما بعدها.

(99) هرنشو، المرجع السابق، ص62.

من الوقوع في الأوهام والأخطاء، وأخرى للمساعدة في التوصل إلى الحقائق التاريخية بشكل أفضل[100].

واشتهر من مفكري هذا العصر أيضاً جماعة من فرنسا، أطلق عليهم اسم الانسكلوبيديين منهم مونتسكيو (Montesquieu) (ت 1755م)، الذي اشتهر بكتابه «روح القوانين»، وفولتير (Voltaire) (ت 1778م) الذي كتب عن عصر لويس الرابع عشر، وألّف «مقالة في الآداب» تُعد أول محاولة صادقة لوضع تاريخ عام للثقافة، وقد اعترف فيها صراحة بفضل الثقافة العربية على الحضارة الغربية، وجان جاك روسو (J. J. Rousseau) (ت 1778م) الذي ألّف كتاب «العقد الاجتماعي»، الذي أكد فيه أن الحاكم سواء أكان أميراً أم حكومة، يحكم بتفويض من الشعب، وأنه ليس بمقدور الحكام أن يعطوا شيئاً غير الذي تهيأت هذه الشعوب لقبوله، وكانت كتاباته من قبيل رد الفعل على ما شاع في أيامه من حركة التعقل المتزمتة، ولهذا فهو يعدّ من أوائل المفكرين الرومانتيكيين[101]، وكان لكتابات هؤلاء الإنسكلوبيديين جميعاً أثر كبير على قيام الثورة الفرنسية عام 1789م[102]، وبرز من مؤرخي هذا العصر أيضاً المؤرخ الإنكليزي إدوارد جبون (Edward Gibbon) (ت 1794م)، الذي ألّف كتاباً في «اضمحلال وسقوط الامبراطورية الرومانية». وكان هؤلاء الفلاسفة والمؤرخون جميعاً يحاولون اتّباع المنهج النقدي في التاريخ، لكنهم، كما يرى هرنشو[103]، «وإن كانوا قد حاموا حول تمحيص المصادر الأصلية

(100) لمزيد من التفاصيل انظر: كولنجوود، المرجع السابق، ص137 ـ 141، الملاح وآخرون، المرجع السابق، ص192 ـ 196.

(101) كولنجوود، المرجع السابق، ص165، وانظر أيضاً: نازلي إسماعيل حسين، الشعب والتاريخ، هيجل (القاهرة: دار المعارف، 1976)، ص99.

(102) هرنشو، المرجع السابق، ص65، وانظر أيضاً: حسين، المرجع السابق، ص85 ـ 100.

(103) علم التاريخ، ص65.

ونقدها، كانوا أميل إلى الشروع في الكتابة قبل تمام التمكن من المصادر»، وقد شملت بحوثهم ومؤلفاتهم مجالات أخرى أوسع من دائرة الدين والسياسة المحدودة.

ولقد ظن هؤلاء المفكرون أن قيام الثورة الفرنسية هو برهان ساطع على انتصار العقل، وتحقيق ما كانوا يدعون إليه من أفكار، لكن الأحداث المتطرفة التي أعقبت هذه الثورة، والمآسي التي جاءت بها حروب نابليون، بددت الآمال، ووجد الناس أن العقل الذي كانوا يؤمنون به لم يحقق لهم ما كانوا يأملون به من أمن وسلام ورخاء، فحدث رد فعل على مبادىء الثورة الفرنسية وفلسفتها، وغلب على كتابة التاريخ في أوائل القرن التاسع عشر للميلاد/ الثالث عشر للهجرة، الحركة الرومانتيكية، التي ظهرت بذورها أولاً في كتابات روسو، ووجهت الانتباه إلى أهمية العاطفة والخيال، والقوى المعنوية الأخرى في دراسة شؤون البشر، وفي مقدمتها التاريخ، وهي بطبيعة الحال، عكس الإيمان المطلق بسيطرة العقل وأهميته بحسبما شاع في عصر الاستنارة[104].

وكان من تأثير الحركة الرومانتيكية، أنها جعلت نفراً من المؤرخين يوجهون الانتباه والعناية إلى العصور الوسطى، باعتبارها بحسبما يقولون عصور الإيمان والطمأنينة النفسية، كما ازداد الاهتمام بجمع المراجع التاريخية، ولاسيما ما تعلق منها بالتاريخ القومي، وإرجاع جذور ذلك التاريخ إلى العصور الوسطى، كذلك أنتجت مؤلفات كثيرة تستند إلى بحوث تفصيلية ودراسات عميقة، وظهور عدة فلسفات للتاريخ، مثال ذلك فلسفة هيجل الألماني (Hegel) (ت 1831م) المثالية، التي تؤكد أن التطور البشري يجري بصورة حتمية، ويؤدي إلى الانتقال تدريجاً من عصور

(104) انظر للتفاصيل: كولنجوود، المرجع السابق، ص165 ـ 169، الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، ص4.

الاستبداد إلى دور الحرية[105]. كما ظهرت نظريات فلسفية أخرى تتعلق بتفسير التاريخ مثل نظرية عظماء الرجال لكارلايل (T. Carlyle) (ت 1881م)، والنظرية الاقتصادية لكارل ماركس K. Marx (ت 1883م) وغيرها من النظريات التي جمعت بين الاقتصاد وكتابة التاريخ وتفسيره، والتي لا مجال لتفصيلها في هذا الكتاب[106]، ومن الكتّاب الفرنسيين الذين اتصفوا بالنزعة الرومانتيكية والقومية ميشيليه (Michelet) (ت 1874م) الذي كتب عن تاريخ فرنسا، فبالغ في الدور الذي قامت به هذه البلاد في التاريخ، فأغرق في العاطفة الشديدة التي دوّن بها كتابه.

وإلى جانب العوامل التي أشرنا إليها، امتازت حركة التدوين التاريخي في القرن التاسع عشر أيضاً بظهور النزعة العلمية في التدوين، بزعامة الألماني ليوبولدفون رانكه (L. V. Ranke) (ت 1886م) الذي تميز بالموضوعية المطلقة والتجرد التام، وعدم التحيز والكشف عن الحقائق التاريخية وكتابتها بالصورة التي حدثت بها هذه الحقائق فعلاً[107]. وكان المثل الأعلى للمؤرخ عنده، وعند أتباعه الذين ساروا على نهجه ضمن هذه المدرسة العلمية، أن يكون شبيهاً بالمرآة الصافية المجردة التي تنعكس عليها صورة الحوادث دون أن يكون له أي تأثير فيها[108].

وقد تطورت مناهج البحث التاريخي في أواخر القرن التاسع عشر،

---

(105) لمزيد من التفاصيل انظر: كولنجوود، المرجع السابق، ص210 فما بعدها، حسين، المرجع السابق، ص181 فما بعدها.

(106) انظر كولنجوود: المرجع السابق، ص242 فما بعدها، الدوري وآخرون، تفسير التاريخ، ص34 ـ 48، الحفو، نظريات تفسير التاريخ «ضمن كتاب دراسات في فلسفة التاريخ، تأليف الملاح وآخرين 65 ـ 169.

(107) انظر هرنشو: المرجع السابق، ص81 ـ 82، نف، المرجع السابق، ص240، كولنجوود، المرجع السابق، ص 236، بارنز، المرجع السابق، ص2/ 56 فما بعدها.

(108) زريق، المرجع السابق، ص98.

فكتب الباحث الألماني أرنست بيرنهايم (Ernst Bernheim) مؤلفاً بعنوان: «كتاب في الطريقة التاريخية»، صدرت طبعته الأولى عام 1889م، كذلك أصدر الباحثان الفرنسيان لانجلوا (Langlois) (ت 1929م) وسينوبوس (Seignobos) (ت 1942) كتابهما «المدخل إلى الدراسات التاريخية» عام 1898م[109]، الذي ترجم إلى اللغة العربية بقلم عبد الرحمن بدوي سنة 1963م، وهو يعدّ خير كتاب في النقد التاريخي، واعتمدت عليه معظم الأبحاث التاريخية التي اهتمت بمجال كتابة التاريخ وتدوينه.

وقد سارت مبادىء البحث التاريخي في القرن العشرين[110]، من حيث الأساس على تلك التي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر، لكن الاهتمام تركز على الإفادة من جميع نظريات التفسير التاريخي، فظهر ما يعرف بنظرية الجمع والاختيار، التي تأخذ العوامل المؤثرة جميعاً بنظر الاعتبار، دون تركيز على عامل واحد فقط. كما ظهرت في هذا القرن أيضاً المؤلفات التعاونية في كتابة التاريخ، مثل سلسلة كامبرج في تاريخ العصور الوسطى، وفي التاريخ الحديث، وظهرت أيضاً بحوث ضخمة في فلسفة التاريخ والحضارة، منها ما كتبه المؤرخ الألماني شبنكلر (O. Spengler) (ت 1923م) عن «تدهور الحضارة الغربية وسقوطها»، ودراسات المؤرخ الإنكليزي المشهور أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) (ت 1975م) الموسومة بدراسات في التاريخ A study of History وغيرها من البحوث القيّمة الأخرى.

كذلك ظهر الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب

(109) هرنشو، المرجع السابق، ص11.

(110) لمزيد من التفصيلات انظر: بارنز، المرجع السابق: 2/ 229 فما بعدها، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص461، فما بعدها، (أحمد أبو ضيف)، المرجع السابق، ص124 ـ 132.

الأمور السياسية وغيرها، واستفادت الدراسات التاريخية في هذا الصدد من العلوم الأخرى، مثل علم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية، والجغرافية، والاقتصادية، وغيرها. وركزت الدراسات الحديثة أيضاً على الاختصاص، والاقتصار على مواضيع فرعية من التاريخ، لزيادة الاطلاع والتعمق في المظاهر المختلفة، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو حضارية، واهتم التاريخ المعاصر أيضاً بموضوع الدراسات العليا، ومنح الشهادات في هذا المجال بالنسبة إلى البحوث التاريخية الأصيلة، وأصبح لمنهج البحث التاريخي الحديث قواعد وأسس رصينة يتم بموجبها البحث، كما سنرى فصول الباب الآتي.

الباب الثاني

أصول البحث التاريخي الحديث



الفصل الأول

اختيار الموضوع وجمع الأصول ونقدها

اختيار الموضوع

بعد اختيار الموضوع في مقدمة الأمور التي يجب أن يضطلع بها الطالب عند قيامه بعملية البحث التاريخي، وتختلف مسألة اختيار البحث بالنسبة إلى الطالب في المراحل الأولى للتعليم الجامعي، عنها عند الباحث الذي يلتحق بالدراسات العليا لإعداد رسالة الماجستير أو الدكتوراه، فالطالب المبتدىء في الجامعة لا ينتظر منه أن يقدم بحثاً علمياً أصيلاً، غير أنه يقوم بعملية البحث من أجل الإعداد والتدريب، ولهذا فإن اختياره لموضوع البحث يتم عادة بإرشاد أساتذته الذين يشيرون عليه بمواضيع تاريخية متنوعة لها علاقة بمادة الدرس التي يكون فيها عمل البحث، وغالباً ما يكون موضوع البحث موضوعاً عاماً، ليتمكن الطالب من التعرف إليه والإحاطة به بسهولة، ويمكن للطالب أن يزيد معلوماته الأولية عن موضوع البحث المختار في هذه الحالة بقراءة المصادر والمراجع الخاصة بمادة الدرس، ومراجعة دوائر المعارف، والمعاجم التي

توفر معلومات سريعة عن الإعلام والأماكن وتزود الطالب بقائمة من المصادر والمراجع التي لها صلة بالموضوع، وبعد ذلك، يتجه الطالب إلى الكتب التي تختص أكثر بموضوع بحثه، ليستخلص منها المعلومات التي يستعين بها على إعداد البحث[1].

إن هذا النوع من البحوث يدخل ضمن البحوث القصيرة أو المقالة (Term paper) والمطلوب من الطالب أن ينجزه خلال الفصل الدراسي، والهدف منه كما أسلفنا، هو تدريب الطالب على استخدام المصادر والمراجع، واستعمال الوثائق والكتب المتوافرة في مكتبة الجامعة، لدفع الطالب إلى القراءة والمراجعة ومحاولة ترتيب المعلومات وتحليلها، واستخلاص النتائج، وتعويده على التفكير والنقد الحر، وبالنظر إلى ضيق الوقت وانشغال الطالب بمواد أخرى في أثناء الفصل الدراسي، وكثرة عدد الطلبة في الصف الواحد، يكون البحث قصيراً ومركزاً ليتمكن الطالب من إعداده بشكل جيد[2]، وكلما تدرج الطالب في مراحل التعليم الجامعي وجب أن تكون البحوث التي يقوم بها أقل عمومية من بحوث المراحل الأولى.

وعلى سبيل المثال، لو أخذ الطالب في المرحلة الأولى ملخصاً عاماً عن تاريخ الخليفة العباسي هارون الرشيد، فإنه في المراحل التالية، يجب أن يتخصص أكثر في المواضيع المختارة، فيختار في التاريخ الأندلسي مثلاً حملة طارق بن زياد ودوره في افتتاح الأندلس ثم يتدرج في المرحلة الثالثة، فيختار من التاريخ الأوروبي نقطة أكثر تحديداً وعمقاً،

---

(1) See: Engene Ehrlich and Daniel Murphy, Writing and Researching term Papers and Reports: A New Guide for Students (5th ed, New York: Bantam Books 1968), p.16. وانظر أيضاً: عثمان، المرجع السابق، ص53.

(2) قارن: عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 12 ـ 13.

مثل مؤتمر ڤيينا الذي عقد عام 1815م، وإذا ما وصل إلى المرحلة الرابعة في تعليمه الجامعي وجب عليه أن يختار بحثاً رصيناً للتخرج، ولاسيما بعد أن تعلم وتدرب على استخدام المصادر الأولية والمراجع الثانوية، بشكل جيد في المراحل الدراسية السابقة، وهنا أيضاً لابد من أن يتم الاختيار بإرشاد من الأساتذة المتخصصين الذين هم أقدر على توجيه الطالب إلى البحوث التي يمكن أن ينجح فيها بتقديم رسالة مصغرة، تدل على مدى تدربه وإعداده ويستخدم فيها خبراته التي حصل عليها في السنوات الدراسية السابقة، ولا يشترط في كل هذه البحوث الأصالة، وإنما الغرض منها الإعداد والتدريب للمستقبل ولا سيما إذا فكر الطالب في إكمال تعليمه الجامعي والالتحاق بالدراسات العليا.

أما البحوث التي يقع الاختيار عليها بالنسبة إلى الدراسات العليا، فيجب أن تتميز بميزات معينة، فهي أطول وأكبر من حيث الحجم والمادة التي يجب أن تضمها، كما أنها يجب أن تتميز بالجدية والأصالة والابتكار، لأنها ستكون جزءاً أساسياً من المواد التي يجب أن يستوفيها الطالب للحصول على الشهادة العلمية، وفي مثل هذا النوع من البحوث تقع مسؤولية الاختيار على عاتق الطالب وحده، الذي يجب أن يقرأ ويطالع الكثير من المصادر التي لها علاقة قريبة، بالموضوع، وفي الحقيقة أن اختيار مواضيع البحوث لهذه الدراسات ليس أمراً سهلاً، لذلك نرى أن معظم طلبة الدراسات العليا، يلتجئون إلى أساتذتهم ليختاروا لهم الموضوعات التي يبحثونها، وهذا أمر خطير يجب التحذير منها، لأن هؤلاء الأساتذة ربما كانوا لا يعرفون ميول الطلبة أو قدراتهم الحقيقية، فيشيرون عليهم بموضوعات لا تتفق مع هذه القدرات والميول، فيبدأ الطالب بالعمل، لكنه سرعان ما يتعثر نتيجة لعدم انسجامه مع الموضوع، أو عدم رغبته فيه واضطراره إلى اختياره اعتماداً على توجيه الأستاذ

المشرف بسبب ضيق الوقت، فتكون النتيجة تعثر الطالب وتأخره ومحاولاته المستمرة لتغيير موضوع بحثه، ولهذا يجب الانتباه جدياً إلى موضوع الاختيار، لأن أي خطأ في الموضوع قد يوقع الطالب الباحث في متاهات يمكن أن تؤدي إلى بعثرة جهوده[3].

إن أهم ما يجب مراعاته في اختيار مواضيع البحث هي رغبة الطالب فيه، والجدة في الموضوع، وأهميته وحصر وضيق ميدانه ووفرة المادة ومصادر البحث ومراجعه والقدرة على معالجته ويجب على الطالب إذا وجد في نفسه ميلاً لدراسة موضوع ما أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية[4]:

1 ـ هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد؟

2 ـ أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع؟

3 ـ أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل؟

4 ـ هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي عن أي من هذه الأسئلة، على الطالب أن يحاول الكتابة في موضوع آخر، دون أن يهدر جهده في بحث لا يمكن أن تستكمل فيه عوامل النجاح.

وإذا ما أعدنا النظر في الأسئلة المذكورة سابقاً، نجد أن الباحث لا يستطيع أن يبحث في أي موضوع كان، فلا تكفي الرغبة مثلاً في استمرار

---

(3) انظر: محمد أزهر سعيد السماك وقبيس سعيد الفهادي وصفاء يونس الصفاوي، أصول البحث العلمي (ط2، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986)، ص20، أميل يعقوب، كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث (طرابلس، لبنان: جروس برس، 1986)، ص30.

(4) أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة (ط6، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1968)، ص24، وقارن أيضاً: يوسف مصطفى القاضي، مناهج البحوث ودراستها (الرياض: دار المريخ للنشر، 1979)، ص 129، أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه (ط5، الكويت: وكالة المطبوعات، ص80 ـ 84. Ehrlich and Murphy, Op. Cit, P.13.

الباحث بالبحث، لأن المفروض أن يكون عمله مبتكراً وأصيلاً في العلم، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة، ومن الضروري الابتعاد ما أمكن عن المواضيع المطروقة، ولابأس من اختيار موضوع مطروق إذا رأى الباحث أنه يمكن أن يأتي فيه بأمور جديدة أو أنه عثر على وثائق جديدة لم يستعملها الباحثون من قبله، والمهم في الأمر أن يكون الموضوع بذاته ذا أهمية ويستحق الدراسة، لا من أجل الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه فحسب، بل لنشره فيما بعد على القراء للإفادة منه والاستمتاع به، ولهذا ينصح الطلاب باختيار الرسائل النافعة، لا تلك التي تختفي في مكاتب أصحابها، وفي ركن الرسائل الجامعية في المكتبات المركزية، بمجرد حصول أصحابها على الدرجة التي تقدموا لها[5]. ومن المفضل أن يكون البحث المختار ذا نفع علمي للباحث وللمجتمع، كأن يحاضر فيه إذا كان مدرساً، أو ينتفع به في تطوير تخصصه، وزيادة معلوماته في دراسة عصر من العصور أو حقبة معينة من الزمن.

وعند اختيار البحث لا بد أيضاً من مراعاة إلمام الطالب بالعلوم المساعدة المرتبطة به، ولا سيما اللغات، فلو رغب الطالب في دراسة تاريخ اليونان القديم مثلاً، يجب عليه أن يتعلم اللغة اليونانية القديمة، فهل هو مستعد لذلك؟ وإن أراد أن يدرس العلاقات بين فرنسا وبريطانيا في حقبة من العصر الحديث، يجب عليه أن يلم باللغتين الفرنسية والإنكليزية، إضافة إلى لغته الأصلية، كذلك الحال إذا ما اختار موضوعاً عن العصور الوسطى الأوروبية وغيرها من المواضيع التي تتطلب معرفة اللغة اللاتينية، وغيرها من اللغات الأخرى الضرورية للبحث، فإذا لم يكن الباحث مستعداً، أو قادراً على أن يفعل ذلك يتوجب عليه الابتعاد عن مثل هذه المواضيع والاتجاه إلى مجال آخر يمكن أن يكون ذا خبرة

(5) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 25، يعقوب، المرجع السابق، ص32.

بأصوله وقواعده أو على استعداد لدراسته[6].

كذلك يجب على الباحث أن يلتزم بالزمن المحدد لإنجاز بحثه، فيكون اختياره للموضوع ضمن ذلك الإطار، إذ ينبغي ألا يختار بحثاً طويلاً لا يتمكن من إنجازه أو الإتيان فيه بجديد ضمن المدة المقررة وليس من الضروري أن يتم تحديد العنوان الرئيسي في أول الأمر، ويكفي تحديد العصر والنواحي التي تصلح موضوعاً للبحث في نطاق معيّن، ثم يمكن التحديد النهائي بعد المضي قدماً في القراءة والبحث، ولا بد أيضاً من التأكد من إمكانية استكمال البحث، وذلك بتوافر المصادر والمراجع والمعلومات الخاصة به، وسهولة الحصول عليها في الوقت المحدد لإنجازه[7]، كما يجب أن يكون البحث محصوراً في نطاق ضيق[8]، وكلما كان البحث أكثر تخصصاً كان أكثر صلاحية، لأن الإحاطة بالمواضيع الواسعة عملية صعبة جداً، لا ينجم عنها إلا المعالجة السطحية، ولا يمكن أن يكتب عنها بحث علمي تاريخي، فلا يجوز مثلاً أن يتخذ الباحث تاريخ العصر الراشدي بأكمله موضوعاً للبحث، لأنه موضوع طويل جداً، ولا يمكن دراسته دراسة عميقة في سنوات قلائل، فالمفروض أن يتخذ الطالب، إذا رغب في دراسة هذا العصر، جزءاً منه كأن يدرس حروب الردة مثلاً، أو التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو حروب التحرير في جبهة من الجبهات المتعددة في ذلك العصر[9].

---

(6) عثمان، المرجع السابق، ص57، وقارن: جونشلك، المرجع السابق، ص82 ـ 83.

(7) See: Ralf Berry, How to write A research Paper (2nd ed, Oxford: Pergamon Press, 1969) P. 7.

(8) انظر: سيد محمود الهواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجستير والدكتوراه (ط2، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1971)، ص3.

(9) قارن: عثمان. المرجع السابق، ص 58، أحمد (أبو ضيف) المرجع السابق، ص143.

والمسألة الأخرى التي يجب أن يتنبّه إليها الباحث عند اختياره لموضوع دراسته، هي التجرد وعدم التحيز واستعداده التام لإعلان نتائج البحث، لهذا يفترض ألا يتجه إلى المواضيع التي لا يشعر بالميل إليها، أو أنه يمكن أن يتعصب لها أو عليها، فلا يختار مثلاً موضوعاً يتنافى مع عقيدته وعاطفته وكذلك يجب أن يحذر من المواضيع التي لا يستطيع فيها أن يكبح جموح هواه، فيفقد ميزة الموضوعية، والنزاهة العلمية والإنصاف التي يجب أن يتحلى بها الباحث(10).

وأخيراً ينبغي لدارس التاريخ الحديث والمعاصر أن يلاحظ مسألة تتعلق بالفترة التي يبدأ فيها البحث، فهناك من يرى أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر للميلاد، في حين أن آخرين يرون أنه يبدأ بعصر النهضة، كما أن هناك من يعد بداية التاريخ المعاصر منذ الثورة الفرنسية سنة 1789م، في حين أن غيرهم يرى أنه يبدأ منذ حرب السبعين؛ (1870م) بين فرنسا وبروسيا، غير أن المصطلح عليه لدى الدارسين «أن التاريخ كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يتعدى فترة تبعد مدة خمسين سنة - على الأقل - بالنسبة إلى الوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي»(11)، ويرجع سبب هذا التحديد إلى إعطاء المؤرخ فرصة ليبعد قدر الإمكان عن الأحداث، حتى لا يتأثر بها من الناحية الشخصية من حيث الميول والأهواء، أو الاندفاع وراء التيار العام، الذي يمكن أن يؤثر في حكمه على الأحداث. كما يتيح له أيضاً تقديم حقبة زمنية تهدأ فيها حركة الأحداث التاريخية، ويتبلور مضمونها، وبذلك تصبح أقرب إلى التصور والدراسة والاستيعاب.

وهناك سبب آخر لهذا التحديد، وذلك أن دور الأرشيف التاريخية

---

(10) شلبي، المرجع السابق، ص38، وقارن: يعقوب، المرجع السابق، ص31.

(11) عثمان، المرجع السابق، ص59.

لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء تلك المدة أي خمسين سنة، وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص عليها الدول. ومع ذلك، فإن هذه الوثائق التي تنشر، لاتتضمن كما يشير حسن عثمان[12]، كل الحقائق، بل هناك ما يحرص على عدم نشره، إذا كان في ذلك ضرر للدولة المعنية. مثال ذلك الوثائق السرية جداً (Top Secret) التي يكتبها رجال الدولة والمسؤولون فيها والتي تتناول بعض المسائل الخطيرة، وقد تظل هذه محجوبة عن الدارسين فترة تصل إلى قرنين من الزمن.

ثانياً: خطة البحث (Plan):

بعد أن يتم اختيار الموضوع الذي يتفق مع اختصاص وميول ومقدرة الطالب يجب التفكير في وضع خطة أو هيكل عام مؤقت للبحث، يتوخى فيه الترتيب المنطقي المتسلسل، والوحدة في الموضوع. وتختلف المواضيع عادة في الخطة المقترحة، وذلك تبعاً لطبيعة المادة وحجم البحث، والمدة المقررة لدراسته وغيرها من المؤثرات الأخرى. وفي أي حال يمكن للطالب أن ينتفع بجهود من سبقوه، ولاسيما أولئك الذين كتبوا رسائل جامعية ناجحة، بحيث يستطيع أن يراجع تلك الرسائل التي تماثل موضوعه، وضمن اختصاصه العام. وليس معنى هذا أن الطالب سيتبع الخطة نفسها التي كتبت بها تلك البحوث العلمية، بل ليسترشد بها في وضع الخطوط العامة لبحثه، مع ملاحظة اختلاف الظروف من موضوع إلى آخر ومن فكرة إلى أخرى[13].

وفي أي حال، فإن كل خطة أو هيكل للبحث لابد من أن تحتوي

(12) منهج البحث التاريخي، ص60.

(13) شلبي، المرجع السابق، ص33 ـ 34، وانظر: الفياض، المرجع السابق، ص 50 ـ 52.

على العنوان الذي يجب أن يكون مختصراً وواضحاً، ومنبثقاً من الموضوع نفسه، والمقدمة التي تشير إلى أهمية الموضوع ومبررات اختياره ووصف البحوث التي اعتمدها الطالب بالدرجة الأولى، ثم يلي المقدمة متن البحث الذي يحتوي على أبواب وفصول بالنسبة إلى الرسائل الكبيرة، ولاسيما رسائل الماجستير والدكتوراه[14]. أما بالنسبة إلى البحوث الصغيرة التي تقدم في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية، فلا تحتاج إلى مثل هذا التفصيل، بل يُكتفى بتفريع الخطوط الأساسية للبحث على أساس سليم وأفكار منظمة، كالترتيب الزمني مثلاً، أو بحسب الأهمية، ثم تأتي الخاتمة في آخر البحث بحيث يجمل فيها الأفكار والنتائج. ولا يجوز أن تعد الخطة ارتجالاً، دون أساس مقبول، بل يجب أن تكون مدروسة، وبعد قراءات منظمة في أهم المصادر والمراجع. ولا بد من عرض هذه الخطة، على الأستاذ المشرف لإبداء رأيه فيها ومناقشتها، حتى يمكن تدارك الأخطاء منذ البداية وتوجيه الطالب التوجيه الصحيح. وكما أسلفنا، فإن الخطة تكون مؤقتة في بداية البحث وهي عرضة للتغيير والزيادة والحذف والتقديم والتأخير، بحسب الظروف والمادة التي يحصل عليها الطالب في أثناء جمع المعلومات. وفيما يلي نموذج لخطة أحد البحوث العلمية المنشورة.

النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق 1258 ـ 1921م.

أولاً: مقدمة.

ثانياً: الأوضاع الصحية والنشاطات الطبية في العراق 1258 ـ 1534م

أ ـ الأوضاع الصحية.

(14) ملحس، المرجع السابق، ص72 ـ 73.

ب ـ النشاطات الطبية.

ج ـ المؤسسات الصحية.

ثالثاً: النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العهد العثماني 1534 ـ 1914م:

أ ـ الأوضاع الصحية.

ب ـ النشاطات الطبية.

ج ـ النشاطات الطبية للإرساليات التبشيرية.

د ـ المؤسسات الصحية الحديثة:

1 ـ المستشفيات

2 ـ مؤسسات الحجر الصحي (الكرنتينة)

رابعاً: الإدارة والمؤسسات الصحية في عهد الاحتلال البريطاني.

أ ـ المرحلة الأولى.

ب ـ المرحلة الثانية.

ج ـ المرحلة الثالثة.

خامساً: التطورات الصحية في العراق 1918 ـ 1920م

سادساً: الإدارة الصحية 1920 ـ 1921م

سابعاً: تأسيس وزارة الصحية.

ثامناً: الخلاصة والاستنتاجات[15].

(15) انظر: إبراهيم خليل أحمد، «النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق، =

ثالثاً: جمع الأصول (التقميش):

إن اختيار موضوع البحث ووضع خطة أولية له، ما هو إلا بداية الطريق للشروع في عملية إنجاز البحث، ولا بد من الرجوع إلى الأصول أو المصادر والوثائق لجمع المادة التاريخية اللازمة لكتابة البحث ويُطلق على هذه العملية اسم جمع الأصول أو «التقميش»، وقد جاءت اللفظة الأخيرة في المعاجم العربية بمعنى «جمع الشيء»[16]. وأول من استخدمها بهذا المعنى من المحدثين هو أسد رستم[17]. والأصول أو المصادر، ما هي إلا الآثار المتخلفة عن الأحداث التاريخية. ولهذا فهي تسمّى أيضاً بالوثائق Documents ولا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق، وإذا ما فُقدت هذه الوثائق أو الأصول، ضاع التاريخ «إذ لا بديل عن الوثائق وحيث لا وثائق فلا تاريخ»[18]، لذا، فإن الخطوة الأولى بعد اختيار الموضوع هي البحث عن الوثائق المتعلقة به.

وتقسم الوثائق أو الأصول عادة إلى قسمين:

1 ـ الأصول أو المصادر المدوّنة.

2 ـ المصادر المادية، أي المخلفات الأثرية من نقوش وآثار قديمة ورثناها من الماضي البعيد أو القريب، كالأهرامات في مصر والأبراج المدرجة في العراق وغيرها من المباني وأنواع الفنون والصناعات الفخارية والمنحوتات والنقود[19].

وتصنف المجموعة الأولى أي الأصول أو المصادر المدوّنة إلى

1258 ـ 1921»، مجلة آداب الرافدين، العدد 16، (الموصل، 1986)، ص 245 ـ 283.

(16) ابن منظور، المصدر السابق: 3/ 162، مادة (قمش).

(17) مصطلح التاريخ، ص1.

(18) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص33، وانظر: رستم، المرجع السابق، ص1.

(19) انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص62 ـ 63.

صنفين أساسيين وهما:

1 ـ المصادر الأولية (Primary Sources) أو (Original Sources):

وهي تضم الوثائق والكتب القديمة التي دوّنها المؤرخون القدماء الذين عاصروا الأحداث التي كتبوا عنها أو كانوا قريبين منها. وهي تشمل أيضاً الوثائق الخاصة بأحداث التاريخ الحديث، والمذكرات الشخصية التي كان مؤلفوها شهود عيان للوقائع التي عاصروها في الحقب الحديثة التي عاشوا فيها[20].

2 ـ المراجع الثانوية: (Secondary Sources):

وهي تضم المؤلفات الحديثة التي كتبها مؤلفون معاصرون عن موضوعات قديمة وهي تعتمد في معلوماتها على المصادر الأولية[21].

وتجدر الإشارة هنا إلى الخلط الذي يقع أحياناً بين المصادر والمراجع فهناك من يقول المصادر ويقصد بها المراجع، ومنهم من يقول المراجع ويريد بها المصادر، ومنهم من يُطلق إحدى اللفظتين ويقصد بها الاثنين. ولكن لا بد من التحديد وعدم الخلط، فالمراجع الثانوية مؤلفات حديثة ألّفت لعامة القراء لتكون أنسب ما يرجعون إليه للعلم بالشيء، أو العلم بعدة أشياء، والمفروض أن مؤلفيها رجعوا إلى المصادر الأولية لدى جمع مادتهم وتأليفها، وخلاصة القول في المراجع كما يرى علي جواد الطاهر[22]، «أنها ألفت للقراء أولاً، أما المصادر فهي للمؤلفين أولاً، إن المراجع لعامة طالبي المعرفة، أما المتخصصون فيذهبون إلى ما هو أبعد

(20) cf, L, G. Brandon, History A Guide to Advanced Study (London: Edward Arnold, 1976). p. 1-2.

(21) Ibid, p.2.

(22) منهج البحث الأدبي (ط2، بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1972)، ص77.

منها إلى المصدر ـ أو المنبع إن شئت» ومهما تبلغ المراجع من القوة والأهمية، فهي تظل ثانوية في عمل الباحث، وثانوية جداً ويرجع إليها للإلمام بأوائل الأشياء أو للوقوف على وجهة نظر، أو رأي خاص أدلى به المؤلف الحديث، أو الاطلاع على خبر روي في مصدر قديم لم يتيسر للباحث الحصول عليه.

ولتوضيح الفرق بين هذين الصنفين من الموارد نشير إلى الأمثلة الآتية:

المثال الأول من تاريخ العراق القديم وهو خاص بالملك البابلي حمورابي (1792 ـ 1750 ق.م) سادس ملوك سلالة بابل الأولى، فالمصادر الأولية الخاصة به وبعصره هي الوثائق المسمارية والآثار المادية التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية، ولاسيما شريعته المشهورة المنقوشة بالخط المسماري واللغة البابلية التي يجد فيها الباحث إضافة إلى الأحكام القانونية، معلومات غنية ومهمة عن أحوال عصر حمورابي الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وأسماء المدن المشهورة والآلهة والمعابد وغيرها. ويضاف إلى هذه المسألة، العديد من رسائل هذا الملك الرسمية التي كان يرسلها إلى الولاة والحكام في الأقاليم التابعة له، وردود هذه الرسائل وهي تمثل مصادر مهمة جداً عن التنظيمات التي وضعها حمورابي لتنظيم شؤون الامبراطورية. كذلك من الوثائق الخاصة بهذا العصر العقود التجارية والقانونية التي وصلت إلينا حيث يمكن للباحث أن يستقي منها الكثير من المعلومات عن أحوال ذلك العصر[23].

إن الوثائق التي أشرنا إليها سابقاً، هي أهم المصادر الأولية التي لا بد من الاطلاع عليها للكتابة عن عصر حمورابي فإذا ما اضطلع أحد

---

(23) انظر: باقر وحميد، المرجع السابق، ص52 ـ 53.

الباحثين المعاصرين بكتابة بحث أو كتاب عن هذا الملك لا بد له من مراجعة هذه الوثائق وقراءتها باللغة البابلية والخط المسماري، أو قراءة ترجمتها الموثوقة، ويكون بحثه أو كتابه عن حمورابي في عداد المراجع الثانوية. كذلك تعد كل البحوث والدراسات المنشورة حديثاً عن هذا الملك وعصره ضمن هذه المراجع التي اعتمدت في مادتها الأولية على المصادر الأصلية الخاصة بعصره، كما اعتمدت أيضاً على غيرها من الدراسات الحديثة واستفادت منها.

والمثال الثاني من التاريخ العربي الإسلامي، وهو خاص بمسألة فتح الأندلس، فالوثائق والكتب القديمة التي دوِّنت هذا الموضوع ولا سيما الحوليات اللاتينية المعاصرة للفتح، والكتب العربية القريبة العهد بدخول المسلمين إلى تلك البلاد، تُعد من المصادر الأولية الأصلية، لأنها عاصرت الحدث أو كان مؤلفوها قريبي الصلة بتاريخ الفتح فدوَّنوا كتبهم هذه بالاستناد إلى الرواة الذين تناقلوا أخبار الفتح، وأخذوها عن شهود العيان ممن شاركوا في العبور إلى الأندلس، ثم رجعوا إلى شمال أفريقيا، وحدثوا بما كان من أمر افتتاح المسلمين لتلك البلاد، فدونت تلك الروايات في الكتب التي وصلت إلينا، والتي لا يمكن كتابة تاريخ الفتح العربي الإسلامي للأندلس دون الرجوع إليها وتحليل رواياتها بدقة بالغة.

أما الكتب الحديثة والمقالات والدراسات العديدة عن الفتح العربي الإسلامي للأندلس، مما يكتبه المختصون والباحثون في هذا المجال، فهي تدخل ضمن المراجع الثانوية، التي اعتمدت تلك الأصول أو المصادر الأولية التي أشرنا إليها أعلاه، وقدمت تصوراً حديثاً مستنداً إلى الأحداث القديمة المذكورة في المصادر الأولية عن كيفية الفتح وتطور مراحله[24].

(24) انظر: حسين مؤنس رواية جديدة عن «فتح المسلمين للأندلس»، صحيفة معهد -

والمثال الثالث والأخير خاص بالتاريخ المعاصر وهو يتعلق بثورة مايس القومية التحررية (سنة 1941م)، التي قامت للحد من نفوذ الإنكليز وأعوانهم في العراق، وشارك فيها نخبة من قادة الجيش العراقي الأبطال، وقد دوّن أحد هؤلاء القادة مذكراته عن هذه الثورة والأحداث التي رافقتها، وطبعت في كتاب نشر مؤخراً[25]. فهذا الكتاب يعدّ من جملة المصادر الأولية الأصيلة، لأنه رواية شاهد عيان، أسهم إسهاماً فعالاً في أحداث تلك الثورة الوطنية، كما تُعدّ الوثائق الأخرى الخاصة بالثورة، والمحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد والوثائق الإنكليزية المحفوظة في دائرة السجلات العامة (Public Record Office) في لندن، من المصادر الأولية عن هذه الثورة التي لم يمض على قيامها سوى نصف قرن تقريباً. أما المراجع الثانوية الخاصة بهذه الثورة فتتمثل بالدراسات والبحوث الحديثة عنها، المستندة إلى المصادر الأولية التي أشرنا إليها سابقاً، ومنها كتاب فاضل البراك، «دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941»[26]، وكتاب إسماعيل ياغي، «حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية»[27].

إن عملية البحث عن الأصول أو الوثائق الخاصة بموضوع معيَّن هي من الأهمية بمكان، وعلى الباحث أن يتتبع ما كُتب عن موضوع في

---

* الدراسات الإسلامية، العدد18 (مدريد 1974 ـ 1975)، ص79 ـ 130، عبد الواحد ذنون طه، الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال أفريقيا والأندلس (بغداد ـ ميلانو: دار الرشيد للنشر، 1982)، ص 157 ـ 199.

(25) صلاح الدين الصباغ، رواد العروبة في العراق، (ط/2، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983).

(26) نشر في (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1974).

(27) نشر في (بغداد: الدار العربية للطباعة، 1979).

مختلف المؤلفات التي تتحدث عن الكتب مثل، كتاب «الفهرست»، لأبي الفرج محمد بن إسحق المعروف بابن النديم (ت 385هـ/ 995م)، الذي يُعد من أوائل كتب المراجع العربية (الببليوغرافيات)، لأنه جمع أسماء الكتب التي عرفها حتى عام (377هـ/ 987م) ورتبها بحسب الموضوعات وكتاب يوسف إليان سركيس الموسوم، «معجم المطبوعات العربية والمعربة»، وهو معجم شامل لأسماء الكتب العربية والمترجمة التي ظهرت منذ انتشار الطباعة حتى نهاية عام 1919م/ 1338هـ)، وجميعها مرتّبة بحسب أسماء المؤلفين، كما ينتهي بفهرس هجائي لعنوانات الكتب، كذلك يراجع الطالب بعض الدوريات المتخصصة في الفهرسة، مثل «النشرة العراقية للمطبوعات»، التي صدرت في بغداد عن المكتبة المركزية لجامعة بغداد (سنة 1964م) و«النشرة المصرية للمطبوعات» التي صدرت في القاهرة عن دار الكتب القومية (سنة 1956م) وهي تتضمن الكتب والمطبوعات التي تنشر في جمهورية مصر العربية، ويضاف إلى هذه الفهارس، فهارس عربية أخرى تم إعدادها حديثاً، مثل مجموعات المخطوطات العربية التي أعدتها إدارة جامعة الدول العربية وفهارس أخرى مماثلة في المغرب، كذلك تم على الصعيد الفردي في العراق فهرسة بعض المخطوطات في المتحف العراقي ببغداد، كما أصدر كوركيس عواد «معجم المؤلفين العراقيين» في ثلاثة مجلدات من (سنة 1800 ـ 1963) وله أيضاً كتاب «المخطوطات العربية في مكتبة المتحف العراقي».

وكان الباحثون في الغرب قد تنبّهوا إلى أهمية كتب المراجع (الببليوغرافيات) بالنسبة إلى الدارسين، فأصدروا الكثير منها، والتي تختص بقطر معيَّن، أو بشخصية معيَّنة أو أنها ببليوغرافيات عامة، وأبرز مثال على ذلك مجلدات المراجع التي تصدرها الجمعية العالمية للعلوم التاريخية في الولايات المتحدة والمعروفة باسم:

International Bibliography of Historical Sciences Edited by the International committe of Historical Sciences (Washington: 1926).

ويصدر هذا المجلد مرة واحدة في السنة منذ سنة 1926م، وهو ينشر قوائم مختارة من المصادر الأولية والمراجع التي صدرت خلال عام واحد، ويكتفي بذكر مكان الطبع وتاريخه وعدد الصفحات وتتناول المؤلفات جميع نواحي التاريخ، سواء في طرق البحث وعلم التاريخ أو العلوم المساعدة ودور حفظ الوثائق، والمؤلفات العامة عن التاريخ الدستوري، والاقتصادي وتاريخ الحضارة والتاريخ القديم في مصر والعراق وتاريخ اليونان والرومان والتاريخ الكنسي وتاريخ العصور الوسطى ومختلف نواحي التاريخ الحديث كالتاريخ الديني والثقافي والاجتماعي وتاريخ العلاقات السياسية وتواريخ مختلف قارات العالم[28].

وتُعد دوائر المعارف أي الموسوعات أيضاً في طليعة الكتب التي يجب مراجعتها، مثل دائرة المعارف الإسلامية the Encyclopaedia of Islam ودائرة المعارف البريطانية Encylopaedia Britannica والموسوعة العربية الميسرة، وغيرها من الموسوعات وقواميس الأعلام في مختلف المواضيع[29]، ولكن على الطالب أن يجيد التعرف إلى المقالات التي تتصل بموضوع بحثه، وذلك بالكشف عن أسماء الأشخاص والأماكن التي لها صلة بذلك الموضوع، فإذا كان يريد القراءة عن الحروب الصليبية مثلاً، فسيجد ذلك في ما كُتب من مقالات عن الخليفة الفاطمي العاضد وصلاح الدين الأيوبي والملك الكامل، وغيرهم، وإن كان يريد أن يقرأ عن دولة معيَّنة، يطلع على المقال العام الذي كُتب عن تلك الدولة، ثم ما كتب عن أبرز حكامها ورجالها، وتفيد دوائر المعارف الطالب في وضع

---

(28) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص68.

(29) قارن: جوتشلك، المرجع السابق، ص88.

يده على المصادر الأصلية التي تشير إليها في نهاية كل مقال، فيدوّن الطالب هذه المصادر ليراجعها الواحد تلو الآخر[30]، ومن الضروري أن يراجع الطلبة، ولاسيما طلبة الدراسات العليا، كتاب Index Islamicos الذي صنّفه J.D. Pearson، ويضم هذا الكتاب مجلداً وعدداً من الملاحق تحوي أسماء بحوث ومقالات في التاريخ الإسلامي، كتبت في مختلف اللغات الأوروبية منذ سنة 1906م، وإلى فترة قريبة من الوقت الحاضر، ومن الكتب الأخرى المفيدة في إعطاء فكرة عن الموضوع الذي يبحثه الطالب ولا سيما إذا كان شخصية معيَّنة، كتاب «الأعلام» لخير الدين الزركلي الذي يجد فيه الطالب بغيته في التعرف إلى أسماء ونبذ مختصرة عن معظم الأعلام، مع الإشارة إلى أهم المصادر والمراجع التي تتحدث عنهم فينقلها الطالب أيضاً ويضمها إلى قائمته.

كذلك يستطيع الطالب استشارة أهل الاختصاص بالإضافة إلى أستاذه المشرف الذي يزوده بقائمة تتضمن أسماء أهم المصادر الأولية والمراجع الثانوية التي يتحتم عليه مراجعتها، ويمكنه أيضاً أن يستعين في هذه المرحلة بالكتب والبحوث الحديثة القيِّمة التي لها علاقة بموضوع بحثه، وذلك بما تثبته هذه الكتب والبحوث في أسفل صفحاتها حيث يستطيع الاستعانة بهذه الهوامش للتعرف إلى الكثير من المصادر الأولية الخاصة بموضوعه والتي يجب عليه تدوينها ضمن قوائم كتبه، وعلى الطالب أيضاً أن يتعرف إلى المشرفين على المكتبات التي يتردد عليها، وإلى من له خبرة في موضوع بحثه، وذلك لإرشاده إلى بعض ما يحتاجه من مصادر ومراجع. كما يتحتم عليه أيضاً أن يراجع فهارس المكتبات العامة في المادة التي يبحث عنها لأن فهارس المكتبات هي المفتاح الرئيسي

(30) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص 38 ـ 39، أحمد (أبو ضيف)، المرجع السابق، ص 147 ـ 148.

للحصول على المصادر والمراجع التي يحتاجها الباحث. وفي العادة توجد عدة أقسام أو أنواع من الفهارس منها:

1 ـ فهرس خاص بعناوين الكتب.

2 ـ فهرس خاص بعناوين الموضوعات.

3 ـ فهرس خاص بأسماء المؤلفين.

وكل مصنف في المكتبة يحمل الرقم نفسه سواء تم البحث عنه تحت العنوان أو الموضوع أو اسم المؤلف، وعادة تكون الكتب كافة التي تعالج موضوعاً معيناً في مكان واحد من رفوف المكتبة، وذلك لتمكين الباحث من اختيار ما يريد وبأسرع وقت ممكن فإذا ما عثر الطالب على رقم أحد الكتب في موضوع بحثه فسيجد على الرف الذي فيه الكتاب كتباً أخرى تخص الموضوع. ويُسمح في أكثر مكتبات الجامعات في القطر لطلبة الدراسات العليا والأساتذة بالدخول إلى أماكن الكتب واختيار تلك التي يرغبون في استعارتها، في حين أن موظف المكتبة في المغرب العربي هو الذي يتولى هذه العملية، فيحضر الكتب إلى من يطلبها[31].

ويجد طلبة الدراسات الأولية في مكتبة القسم فرصة أوسع وأيسر للحصول على ما يريدونه من كتب لأنها متخصصة أكثر وتضم نسبة عالية جداً من كتب التاريخ. كما يُنصح الطالب أيضاً بالاطلاع على فهارس المجلات العلمية المتخصصة للاستفادة من البحوث القريبة الصلة بموضوعه، مثل فهارس «مجلة سومر، ومجلة المجمع العلمي العراقي، ومجلة المؤرخ العربي، ومجلة آداب الرافدين، ومجلة التربية والعلم، ومجلة دراسات، ومجلة العلوم الاجتماعية ومجلة أوراق»، وغيرها من

(31) انظر: بوحوش، المرجع السابق، ص42.

المجلات التي تصدر في داخل القطر وخارجه، ولاسيما المتخصصة بالتاريخ بعامة، أو بفروع خاصة منه.

وتكون مهمة من يضطلع بالكتابة في موضوع لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، أصعب في عملية البحث عن الوثائق والمصادر الأولية الأصلية. فلا بد له من الاطلاع على الأصول التاريخية اللازمة لدراسته، ولاسيما تلك التي لا تزال مخطوطة لم تر النور، ومحفوظة في مختلف المكتبات ودور الأرشيف العالمية، وفي بعض المواضيع يكون الكشف عن وثائق هامة هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في البحث أو العدول عنه إلى موضوع آخر «والباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً تنقص قيمة بحثه العلمية، أو تتضاءل أو تنعدم مهما بذل من مجهود»[32].

ويلاقي الباحثون صعوبات كثيرة في سبيل العثور على هذه الوثائق، ولاسيما إذا لم تكن مفهرسة في دور الأرشيف التابعة لها[33]، وعلى الباحث في كثير من الأحيان أن يشد الرحال إلى أماكن متعددة لغرض الحصول على مثل هذه المصادر الأولية، بحيث لا يقتصر الباحث على العمل في أرشيف واحد، أو مكتبة واحدة، بل يقتضيه البحث العلمي أن يتجه إلى العمل في دول كثيرة. فعلى سبيل المثال، إن الباحث في تاريخ المغرب والأندلس والذي يعد رسالة علمية في هذا التخصص، لابد له من زيارة مكتبة الأسكوريال (El-Escorial)، في أسبانيا للبحث عن المخطوطات التي تخص موضوعه، كذلك يتوجب عليه أن يزور المكتبة الوطنية في

(32) عثمان، المرجع السابق، ص70.

(33) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص41.

مدريد (madrid) ومكتبة الأكاديمية الملكية للتاريخ في المدينة نفسها، ودار حفظ الوثائق في سيمانقاس (simancas) في أسبانيا، كذلك يتوجب عليه العمل في مكتبة المتحف البريطاني في لندن، والمكتبة الوطنية في باريس، والخزانة العامة ومكتبة القصر الملكي في الرباط، والمكتبة الوطنية في الجزائر، والمكتبة الوطنية في تونس، بالإضافة إلى دار الكتب المصرية، وغيرها من المكتبات التي يمكن أن تتوافر فيها وثائق غير منشورة تتعلق بموضوع البحث. كما عليه أيضاً أن يتصل بالباحثين المختصين، ولاسيما في أسبانيا والمغرب العربي ليطلع على آرائهم ويستفيد منها في معرفة ما قد يشيرون عليه من مصادر.

وعلى الباحث في تاريخ الوطن العربي الحديث، ولاسيما العراق أو الخليج العربي وغيرهما من مناطق المشرق العربي ومصر، أن يراجع دور الأرشيف الإنكليزية التي تضم الوثائق غير المنشورة الخاصة بهذه البلاد، وهي:

1 ـ وثائق دائرة السجلات العامة في لندن Public Record Office (p.R.O) وهي تضم:

أ ـ وثائق وزارة المستعمرات Colonial Office (C.O)

ب ـ وثائق وزارة الخارجية Foreign Office (F.O)

2 ـ وثائق وزارة الهند Indian Office Record and Library (I.O.R)

ولابد لدارس تاريخ هذه الأقطار في العصر الحديث من أن يطلع على دور الأرشيف التركية، ولاسيما الأرشيف الرسمي في استانبول (باش وكالت أرشيفي)، الذي يضم الكثير من الوثائق الخاصة بالوطن العربي، الذي خضعت أجزاء عديدة منه للإمبراطورية العثمانية، وفي هذه الوثائق يمكن أن يجد الباحث المراسلات الرسمية، أو التعليمات أو الأمر أو التقارير الخاصة بهذه الأقطار.

وبعد هذه النبذة المختصرة عن أهمية الوثائق، ومعرفة أماكن وجودها بالنسبة إلى الباحث، تجدر الإشارة إلى ضرورة قيام الطالب بعمل جريدة لمصادره الأولية ومراجعة الثانوية، التي استخرج أسماءها من مختلف الفهارس والموسوعات والمجلات وغيرها. وعليه أن يثبت أمام كل مصدر أو مرجع مكان وجوده، ويُنصح الطالب بشراء بعض الكتب الأساسية التي يحتاجها، إن أمكنه ذلك لأن اقتناء الكتاب خير من استعارته من المكتبات العامة والخاصة، لما يوفره ذلك من وقت وجهد، وسهولة في الرجوع إليه.

ويستحسن أن يستخدم الطالب في أثناء إعداده فهرساً عاماً لمصادره ومراجعه، نظام البطاقات أو الجذاذات، التي تكون بأحجام معيَّنة مثل 8X5سم، أو 10X7سم، ويخصص لكل كتاب بطاقة واحدة ويكتب اسم المؤلف كاملاً في أعلى البطاقة، مع تاريخ وفاته، وتحته عنوان الكتاب، ثم اسم المحقق أو المترجم إن كان الكتاب محققاً أو مترجماً ثم رقم الطبعة، ومكان الطبع ودار النشر وزمانه والجزء. كذلك يدوّن على البطاقة رقم الكتاب واسم المكتبة المتوافرة فيها، أو صاحب الكتاب، إن كان مستعاراً من صديق، أو كلمة (خاص) إن كان ملكاً شخصياً، وكلما عثر الباحث على كتاب جديد يتصل بموضوعه أعدّ له بطاقة جديدة.

وترتب هذه البطاقات بحسب التسلسل الزمني بالنسبة إلى المصادر الأولية، ويُستند إلى تاريخ وفاة المؤلف في هذا المجال. وتوفر هذه الطريقة للباحث نقطة البداية، فيبدأ بالمصدر الأقدم، وكذلك يمكن أن ترتب بحسب طريقة ألف باء. ويرى علي جواد الطاهر[34] أن من الأفضل ترتيب المصادر الأولية بحسب التسلسل الزمني، أما المراجع فيمكن

(34) منهج البحث الأدبي، ص81، وانظر أيضاً: الفياض، المرجع السابق، ص64، بدر، المرجع السابق، ص182 ـ 183.

ترتيبها بحسب طريقة الألفباء. وتوضع هذه البطاقات في درج معيَّن لدى الطالب، للاستعانة بها عند البدء بالقراءة، ومن الضروري استخدام طبعة واحدة لكل مصدر أو مرجع، وفي حالة اضطرار الطالب لاستعمال طبعتين لمصدر واحد، فمن الواجب تحديد الطبعة التي يتم الاعتماد عليها في كل اقتباس يورد من ذلك المصدر[35]، وفيما يلي نموذج للبطاقات الخاصة بفهرسة الكتب:

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/ 922م)
تاريخ الرسل والملوك، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم (ط2، القاهرة: دار المعارف، 1967 ـ 1969م)، ج ـ 1
(المكتبة المركزية بجامعة الموصل)
م
951
ط822

رابعاً: نقد الأصول:

بعد أن ينتهي الطالب من جمع الأصول أو المصادر الأولية، والمراجع الثانوية التي تخص موضوع بحثه، ينبغي له قبل أن يشرع في تدوين المعلومات عنها، أن ينعم النظر قليلاً في أصالة ما لديه منها، لأنه لو ابتدأ العمل باستخراج المعلومات من أصل من الأصول التي عدّها حقيقية، ثم تبين له فيما بعد أنها ليست كذلك، وأنها وضعت للمغالطة أو التضليل أو التزوير، لضاع وقت الباحث سدى، لذا وجب عليه أن يتأكد

(35) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص44.

أولاً من أصالة الأصول ويتثبت من خلوها من كل دس وتزوير[36]. ولكي يحقق الباحث في التاريخ هذه العملية يجب عليه اتباع طريقة البحث التاريخي، التي تقوم على نقد الوثائق أو الأصول التاريخية.

ويكون النقد بالنسبة إلى الآثار المادية المخلّفة، كالأهرام أو الزقورات والمعابد، أسهل من الآثار الكتابية، لأن هناك علاقة ثابتة بين بعض الآثار المادية وأسبابها، بحيث إن كل أثر مادي يتكافأ مع مؤثر حقيقي فعلي، ومن اليسير كشف هذا المؤثر وحالته، أما الآثار الكتابية المدوَّنة، فهي آثار عقلية ونفسية، وليست شيئاً بارزاً ملموساً، لأنها علاقات أو رموز لعمليات نفسية معقدة وصعبة التمييز، تشير إلى الأثر الذي تركته الواقعة التاريخية في عقل من شاهدها، وهو الإنسان الذي يتميز على وجه العموم بالتعقيد، وسرعة التأثر والخضوع لعوامل عديدة ومغريات قد تدفعه إلى التحريف أو التزييف، أو الوقوع في الخطأ، أو مجرد الوهم[37].

لذا، على الباحث أن يقوم بعملية امتحان قاس للوثائق أو الأصول المتوافرة بين يديه والتي تخص الحادث التاريخي الذي يدرسه. وعليه أن يسأل نفسه بعض الأسئلة التي قد تساعده في الوصول إلى غرضه من النقد، ومنها: هل الوثيقة صحيحة، وأنها في الحالة نفسها التي كانت عليها في الأصل ولم يطرأ عليها تغيير؟ وإذا لم تكن كذلك، فما عسى أن يكون النص الصحيح؟ وما مدى صحة نسبة هذه الوثيقة إلى مؤلفها وماهو زمان ومكان التدوين؟

---

(36) رستم، المرجع السابق، ص12 ـ 13، 24.

(37) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص68 ـ 69، وانظر أيضاً: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968)، ص186 ـ 187، عثمان، المرجع السابق، ص82.

إن محاولة الباحث للإجابة عن هذه الأسئلة تكون ما يُعرف بالنقد الخارجي للوثيقة، ثم تأتي الخطوة الأخرى، للتأكد من النص نفسه ومعناه، وهل آمن به صاحبه، وكان محقاً في إيمانه؟ أو بالأحرى ماذا أراد المؤلف أن يقول بالضبط؟ وهذا يندرج تحت اسم النقد الباطني للوثيقة، وبواسطة هذين المنهجين، يستطيع الباحث أن يصل أولاً إلى تحديد دقيق لصحة الأصول أو الوثائق التي يتعامل معها، وهذا يتم بفضل النقد الخارجي، وثانياً، إلى فهم معنى الوثيقة وهذا ما يقوم به النقد الباطني[38]. وسنشير بشكل موجز إلى كل من هذين القسمين من أقسام النقد.

ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه التساؤلات التي أشرنا إليها سابقاً، يجيب عنها أناس آخرون غير الباحث أو الطالب الذي يتعامل مع الوثيقة. وهؤلاء الأشخاص هم المحققون أو الناشرون، لأن هناك الكثير من المؤلفات التاريخية والأدبية من الأصول الأولية، أو الوثائق قد حققت تحقيقاً علمياً، ونُشرت في طبعات صحيحة، وأجريت عليها عملية النقد الخارجي والباطني (أي الشكل والمضمون) من قبل المحقق، فعرفت صحتها ونسبتها إلى مؤلفها، وبقية الأمور التي تتعلق بمعنى نصوصها، وغالباً ما يكتب أولئك المحققون مقدمات إضافية عن نتائج نقدهم للنصوص التي يحققونها. لذلك فإن عمل الطالب أو الباحث في هذه الكتب المحققة يكون أسهل، لقيام المحقق بكل متطلبات النقد. ومن هذه الأصول، ما حققه بعض المستشرقين أمثال دي غويه (De Goeje) وإدوارد سخاو (E.Sachau) ومرغليوث (Margoliouth)، وليفي بروفنسال (Levi-Provencal) وغيرهم، كما قام بعض المحققين العرب أيضاً بإنجاز ونشر طبعات علمية، أمثال صلاح الدين المنجد وإحسان عباس،

(38) انظر: بدوي، المرجع السابق، ص187 ـ 188.

وعبد السلام محمد هارون، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وغيرهم. أما المخطوطات غير المحققة أو الكتب التي نشرت نشراً غير علمي، دون نقد أو تحقيق، فتكون مهمة نقدها الخارجي والباطني من صميم عمل الطالب أو الباحث في التاريخ إذا ما احتاجها ضمن أصوله التي تجب مراجعتها وأخذ مادته منها.

1 ـ النقد الخارجي أو الظاهري (External Criticism):

ويهدف هذا النقد، كما أسلفنا، إلى إثبات النص في الوثيقة عن طريق التثبت من خلوّه من الزيادة، أو النقص وخلوّه من التحريف، فإذا كان المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منحولاً لا يمكن الاعتماد عليه والأخذ منه في كتابة البحوث التاريخية، ولدينا فيما يخص الوثائق حالات ثلاث، الحالة الأولى، أن تكون الوثيقة بخط المؤلف، وحينئذ نعتمدها إذا كانت سليمة لم تتعرض لأي تآكل أو تحريف أو ضياع لبعض أجزائها، والحالة الثانية، أن يكون الأصل مفقوداً، ونسخة الوثيقة التي بين أيدينا ليست بخط المؤلف، بل منقولة عن النص الأصلي مباشرة أو بالواسطة، كما قد نجد في الحالة الثالثة عدداً من النسخ المختلفة لوثيقة ضاع أصلها[39].

وهنا تدعو الحاجة إلى تثبيت النص الأصلي، وتحري أقدم النسخ ومحاولة الباحث أو المؤرخ استخراج النص الأصلي، أو الوصول إلى أقرب صورة له، هو عمل نقدي يتطلب معارف وخبرات متعددة، منها أن يكون الباحث ملماً باللغة التي كُتب بها النص، وأن يكون عالماً بالخطوط الخاصة بالنصوص التي يعمل عليها. كذلك يجب أن يكون على علم بالأخطاء الشائعة الخاصة بتلك اللغة والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة أو النص، ولا سيما أخطاء النُساخ، وسوف نفصل في هذا الموضوع عند

(39) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص 76 ـ 80.

بحثنا في فصل منفرد عن تحقيق النصوص التاريخية ونشرها. (الفصل الرابع من هذا الباب).

وبعد أن ينتهي الباحث من تثبيت النص، ينتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل النقد الخارجي، وهي معرفة مؤلف الوثيقة، من هو؟، هل هو ذلك الذي يدّعي أن الوثيقة من تأليفه؟ أم هو شخص آخر، ويصاحب هذا التساؤل تساؤلات أخرى عن زمن ومكان المؤلف، وبالتالي ما هو تاريخ الوثيقة؟ لأن الوثائق تختلف في قيمتها اختلافاً كبيراً من حيث نسبتها إلى كاتبها الأصيل، أو إلى ذكر اسمه كواضع لها. فهناك بعض الوثائق أو الأصول التي يُذكر عليها بصراحة وتوكيد أن فلاناً من الناس هو الذي ألّفها، ولكن يجب عدم الثقة مطلقاً بمثل هذا التوكيد، لأن كثيراً من الوثائق قد زُيفت لاعتبارات عديدة، منها أن تكون ضئيلة القيمة، فتنسب إلى أحد المشهورين ليرفع من قيمتها، أو قد تكون عظيمة القيمة، فتضاف إلى إنسان من أجل تمجيده، مع أنها ليست له، ونجد على سبيل المثال كثيراً من الكتب التافهة قد نسبت إلى أفلاطون مع أنه ليس مؤلفها، وذلك لكي ترتفع قيمتها كما أن هناك مؤلفات جليلة قد نسبت إلى أناس مغمورين، أو مشهورين من دون حق[40].

إن تمييز الوثائق المنحولة من الصحيحة كان أمراً عسيراً بالنسبة إلى الأقدمين، ولكنه أيسر نسبياً في الوقت الحاضر، لأن المحدثين اعتادوا أن يكتبوا أسماءهم على مؤلفاتهم، يضاف إلى ذلك، إن متطلبات الأمانة العلمية في هذه الأيام تجعل من الصعب أن ينسب مؤلف لنفسه ما ليس من وضعه، ولو حدث هذا لسهل اكتشافه. هذا فضلاً عن الحماية التي تضعها بعض البلدان لضمان حقوق المؤلف والناشر وكل ذلك لم يكن

(40) بدوي، المرجع السابق، ص195.

معروفاً في العصور الماضية، لهذا فقد وصل إلينا عدد من الأصول والوثائق المجهولة المؤلف، أو المنتحلة، أو التي حاول بعضهم التلاعب بنصوصها عن طريق الإضافة، أو الحذف، أو الشرح والتعليق، وذلك لأغراض مختلفة بعضها بريء وبعضها الآخر غير بريء، ومن هنا كان على المؤرخ الباحث أن يكون دقيقاً في النظر إلى هذه الوثائق، والتثبت من شخصيات مؤلفيها، وأن يفترض مقدماً أن كل الوثائق مزيفة، وعليه ألا يطمئن إلى وثيقة إلا إذا ثبتت لديه صحتها ويتناسى ما يوجد على الوثيقة من إشارات تدل على المؤلف، ويبدأ من جديد في التعرف إلى هذا المؤلف. ويمكن أن يستعين الباحث ببعض القواعد التي تقوم على ما يُسمى بالتحليل الباطن، من أجل استخراج الدلائل التي تفيد في تقديم ما يُعرِّف الباحث بالمؤلف وعصره، والبلد الذي عاش فيه[41].

فيتم أولاً فحص الخط الذي كتبت به الوثيقة، لأن الخطوط تختلف من عصر إلى آخر، فإذا وجدنا مثلاً وثيقة تعود إلى القرن الأول أو الثاني للهجرة، وهي مكتوبة بخط نسخي عادي، فهي منحولة قطعاً، كذلك إذا وجدنا وثيقة منسوبة إلى القرن الرابع للهجرة وهي مكتوبة بخط كوفي قديم قد خلا من النقط والإعجام، فهي أيضاً منحولة.

كذلك يجب فحص لغة الوثيقة، لأن بعض الصور اللغوية والتراكيب النحوية لم تستعمل إلا في أماكن وعصور محددة، ومعظم المزيفين يخونهم جهلهم في هذه الناحية، فتبدر منهم ألفاظ وتراكيب حديثة تكشف زيف وثائقهم، وعلى الباحث أيضاً أن يبحث عن الأساليب المكتوبة في الوثيقة ويفهمها، فلكل عصر أسلوبه المعتاد في الكتابة، كما يجب

---

(41) انظر: لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص87 - 88، بدوي، المرجع السابق، ص196 فما بعدها، وقارن أيضاً، جوتشلك، المرجع السابق، ص169، زريق، المرجع السابق، ص72.

ملاحظة الوقائع التي ترد في الوثائق من حيث إمكانية حدوثها في الزمن المنسوبة إليه، أو في المكان الذي تزعم الوثيقة أنها جرت فيه، ويمكن معرفة ذلك من بعض الإشارات التي تُذكر في كتب المعاصرين للمؤلف، والتي لم تكن في متناول يديه، وبهذا الطريق نستطيع، أن نتبين إلى حد ما العصر الذي تنسب إليه الوثيقة، فنحدد التاريخ بطريقة تقريبية بين الواقعة الأحدث عهداً التي عرفها المؤلف، والواقعة الأقرب من هذه والتي كان لابد له أن يذكرها لو أنه عرفها، أي إننا نضع حداً أقصى وحداً أدنى للتاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله أو بعده، وهذا أمر ميسور، لأن غالبية المؤلفين يشيرون أحياناً إلى بعض ما وقع في أثناء تدوينهم لأحداث مشهورة، أو كوارث طبيعية يُعرف زمانها، وهكذا يمكن جعل تاريخ وقوع هذه الحوادث حداً أقصى في تعيين الزمن الذي كتبت فيه الوثيقة.

وهناك من الوثائق القديمة ما اعتراها في مختلف العصور إضافات لا بد من تمييزها عن النص الأصلي. ويمكن تقسيم الإضافات إلى قسمين: الحشو والإكمال، أما الحشو (Interpolation) فهو إدخال كلمات أو جمل في نص لم تكن فيه من قبل، إما لغرض الإيضاح، لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ الجاهل أو القارىء غير العالم، وإما أنه أدخل متعمداً، فيضاف أو (يستبدل) بعبارات المؤلف عبارات أخرى، بقصد الإكمال أو التوكيد أو التجميل، أما الإكمال (Continuation)، فهو كثير الحدوث عند الإخباريين في العصور الوسطى، الذين أكملوا المدوَّنات الخاصة بهذه العصور قرناً بعد قرن، دون أن يهتم المكمل بذكر من أين ابتدأ إكماله وأين انتهى، فاختلطت المادة التي أكملوها بمؤلفات الكتّاب الأصليين، الأمر الذي يسبب الحيرة في ما عسى أن ينسب إلى هؤلاء، أو إلى ما قد ألحقه المؤلفون المتأخرون، ويمكن تمييز الحشو والإكمال دون عناء إذا

توافرت نسخ كثيرة من الوثيقة، ولا سيما حينما تكون لدينا بعض النسخ التي تمثل النص الأصيل قبل الحشو والإكمال. لكن المهمة تكون أصعب إذا ما كانت كل النسخ المتوافرة قد تم فيها الحشو والإكمال. حينئذ ينبغي الالتجاء إلى دراسة أسلوب الوثيقة، وهل هو واحد من أولها أي آخرها؟ وهل يوجد تناقض أو انقطاع في تسلسل الأفكار؟ وهل كان لواضعي الحشو والإكمال شخصية بارزة ودوافع واضحة في عملهم أو لا؟ ويمكن بواسطة التحليل فصل الوثيقة الأصلية، ولكن إذا اختلط الكلام دون هدف واضح، لا يمكن للباحث أن يميز مواضع الحشو والإكمال، وفي هذه الحالة، يكون من الحكمة كما يقول شارل لانجلوا[42] أن يعترف المرء بعجزه تماماً عن تمييزها بدلاً من افتراض الفروض بعد الفروض».

ومن الأمور الأخرى التي تقع ضمن النقد الخارجي للوثائق، معرفة الموارد التي اعتمدت عليها هذه الأصول، وهل أن الكاتب قد نقل معلوماته عن شهود عيان أو رواه عن غيرهم، وأين تم ذلك؟ وهل كان المؤلف في وضع يُمكنه من تسجيل الوقائع بدقة، أو أنه التجأ إلى الخيال والذاكرة في روايته، وإذا ما اعتمد المؤلف على شهود عيان، فيجب على الباحث أن يعلم أن شاهدي حادث معين لابد من أن يختلفا في بعض التفاصيل، فلو وجدنا أن بعض الوثائق تتفق تمام الاتفاق فيما ورد في رواية ما بدقة، فمن المرجح في هذه الحالة حدوث نقل، أو سرقة. ومن اليسير اكتشاف الحيل التي لجأ إليها الناقلون لتغطية عملهم كالتغيرات الخفيفة في بعض الكلمات والاختصار أو التوسع والإضافات والنقل من موضع إلى آخر. وإذا ما كان مؤلف إحدى الوثائق قد نقل عن الآخر مباشرة وبغير وسيط، فمن السهل معرفة التسلسل في النقل لأن الحذف

(42) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص89، وقارن: بدوي، المرجع السابق، ص198 - 199.

والاختصار يكشفان دائماً عن الناقل[43].

وبانتهاء الباحث من نقد الأصول، والوصول إلى النص الحقيقي الذي وضعه المؤلف، ومعرفة هذا المؤلف، وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها ومدى مشاهدته لتلك الحوادث بنفسه، وكذلك معرفة زمن التدوين، وهل تم ذلك في أثناء وقوع الحوادث أو بعدها بزمن يسير أو بعيد، وأين تم ذلك التدوين، أفي مكان وقوع الحادث، أم في مكان بعيد عنه؟ وبعد الإجابة عن كل هذه الأسئلة يكون الباحث قد أنهى أهم مرحلة من مراحل النقد الخارجي واستعد للانتقال إلى المرحلة الثانية من النقد.

2 ـ النقد الباطني (Internal Criticisim):

بعد الانتهاء من عمليات النقد الخارجي، يتجه الباحث إلى الخطوة التالية، وهي النقد الباطني أو الداخلي الذي يركز على بيان ما قصده مؤلف الوثيقة من كلامه، ثم معرفة صدقه في الرواية، سواء أكان شاهد عيان أم ناقلاً عن غيره، والنقد الداخلي في أصول البحث التاريخي على نوعين، نقد داخلي إيجابي ونقد داخلي سلبي، «فالإيجابي يفسر النص ويظهر معناه، والسلبي يكشف الستار عن مآرب المؤلف وأهوائه ودرجة تدقيقه في الرواية»[44].

ولغرض التوصل إلى نتائج إيجابية في مجال النقد الباطني ينبغي تحليل نتاج عمل مؤلف المصدر الأصلي أو الوثيقة، لأن التحليل (Analysis) ضروري للنقد، ولا بد لكل نقد من أن يبدأ بالتحليل واسترجاع أغلب العمليات التي قام بها المؤلف منذ اللحظة التي شاهد

---

(43) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص 90 ـ 91، وانظر: بدوي، المرجع السابق، ص200، حاطوم وآخرون، المرجع السابق، ص485.

(44) رستم، المرجع السابق، ص49.

فيها الواقعة التاريخية إلى أن خطت يده حروف الوثيقة التي وصلت إلينا[45]، وهذه عملية معقدة وشاقة، وتحتاج إلى صبر الباحث ووقته، ويمكن تلخيص هذه العمليات بتقسيم النقد الباطني إلى قسمين، كما أسلفنا، وستتناول الحديث عن كل منهما على حدة.

أ ـ النقد الباطني الإيجابي:

ويهدف إلى تحليل محتويات الوثيقة للتأكد من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف الحقيقي مما كتبه، أي المعنى الحرفي والمعنى الحقيقي. إن تحديد المعني الحرفي للنص الموجود في الوثيقة هو عملية لغوية، ولذا، فإن علم اللغات (الفيلولوجيا)، يُعد في مقدمة العلوم المساعدة للتاريخ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل، فينبغي أولاً معرفة اللغة التي كُتب بها النص، وكذلك معرفة هذه اللغة كما كانت في العصر الذي كتبت فيه الوثيقة، لأن اللغة تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة، ويكون الاستعمال في بعض الأحيان لمفردات هذه اللغة شخصياً. وهناك الكثير من الألفاظ التي تتغير معانيها وتتعدد على مر العصور بحيث يخطىء المرء في تفسيرها. وعلى سبيل المثال في اللغة العربية، قد نقرأ في نص قديم أن فلاناً التجأ إلى حائط، فيفهم من هذا الكلام أن الحائط هو جدار، في حين أن المقصود من الحائط يكون البستان، أو قد نقرأ أن فلاناً أمسك بيده خريطة فيفهم منها ما نقصده الآن بالخريطة أو الخارطة في حين أن المقصود يكون كيساً أو سجلاً أو قائمة، كذلك فإن التعبير يختلف معناه بحسب الموضع الذي يوجد فيه، لذا ينبغي أن تفسر كل كلمة وجملة بحسب المعنى العام للفقرة، أي بحسب السياق (Context)، لا مفردة، فيجب قراءة النص كله أولاً، لا التقاط اقتباسات مفردة منه، أو انتزاع

(45) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص126، عثمان، المرجع السابق، ص117.

جمل من فقرة لا يُعرف ما المعنى الخاص بها[46]، كذلك من الخطأ اقتباس نص لمؤلف قديم وإدخاله ضمن نص حديث في محاولة لتفسير عبارة المؤلف القديم، على نحو يتفق وأقوالنا في الوقت الحاضر، بل يجب أن يفسر النص دائماً وفقاً للموضع الذي وجد فيه، وألا يُتقول عليه ما لايمكن أن يكون قد فكر فيه صاحب القول، أو قصده عن قريب أو بعيد[47].

فإذا ما استطاع الباحث أن يحدد المعنى الحرفي لكلام مؤلف الوثيقة، فإنه مع ذلك لا يستطيع التأكد من التوصل إلى فكرة المؤلف الحقيقية، فربما يكون قد استعمل بعض التعبيرات بشكل ملتو أو بصورة غير واضحة، ويحدث هذا بالنسبة إلى المؤرخ في حالات كثيرة، كأن يكون قد عبّر عن قول من الأقوال من باب السخرية أو التهكم، أو من باب المزاح والمداعبة أو التلميح والتعريض، أو استخدام التشبيهات، والاستعارات والمبالغات والكنايات، ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى أن يظهر النص على غير ما يقصد إليه المؤلف بالفعل. ففي هذه الحالة على الباحث أن يحذر من أخذ النص بحروفه ولابد من محاولة التوصل إلى المعنى الحقيقي الذي قصده كاتب النص والذي اضطر إلى إخفائه لأسباب باطنة أو أسباب خارجية قد تتصل بالظروف التي وجد بها[48].

والحقيقة لا توجد قاعدة معينة يمكن التوصل من خلالها إلى المعنى الحقيقي الذي أراده مؤلف الوثيقة، فلكل نص ظروفه الخاصة التي دعت مؤلفه إلى سلوك هذا السبيل في تضمين المعنى الملتوي تحت المعنى الحرفي، ولكن يمكن كما يقول شارل لانجلوا[49]، «أن نكتفي بصياغة

---

(46) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص 131.

(47) بدوي، المرجع السابق، ص207 ـ 208.

(48) المرجع نفسه، ص209، وانظر: عثمان، المرجع السابق، ص121.

(49) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص133.

مبدأ كلي وهو حين يكون المعنى الحرفي غير معقول أو مضطرباً أو غامضاً، أو منافياً لأفكار المؤلف، أو للوقائع التي عرفها فينبغي أن نفترض وجود معنى ملتو»، ويمكن أن نعمد، لحل هذا الإشكال، إلى الطرائق نفسها التي اتبعت لتقرير لغة المؤلف ومقارنة المواضع التي توجد فيها عبارات يظن أن فيها معنى ملتوياً، على أمل التمكن من حلها أو حزر معناها الأصلي ضمن السياق. وفي الغالب لا توجد مثل هذه الصعوبات في الوثائق الرسمية، أو في كتب التاريخ بعامة، ولكنها تكثر في الكتب الدينية، أو في بعض الكتابات الأدبية، أو الرسائل الخاصة، ولاسيما إذا ما كانت للمؤلف مآرب أخرى تجعله يفضل عدم الوضوح أو أنه يكتب إلى قراء من عقلية وثقافة خاصة[50].

وإذا ما انتهى الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص التاريخي، وما قصده المؤلف فعلاً، فإن عملية النقد أو التفسير الباطني الإيجابي تكون قد انتهت، وأصبح الباحث عارفاً بمعلومات صاحب النص الأصلي، وما أراد أن يقوله في وثيقته، ولا بد قبل أن نختتم هذا المبحث من أن نشير، كما فعل أسد رستم[51]، إلى فضل علماء التفسير المسلمين في مجال تفسير نصوص القرآن الكريم، فقد توصلوا قبل قرون عديدة إلى أسس علمية صحيحة، لا تزال تتبع في تفسير النصوص، فوجدوا أن أصح طرق التفسير هي أن يُفسر القرآن بالقرآن، لأن ما جاء مختصراً في مكان قد بُسط ووضح في مكان آخر، كذلك فسروا القرآن بالسنّة النبوية، التي تناولت شرح الكثير من المسائل التي غمضت على المسلمين، وكانت أقوال الرسول (عليه الصلاة والسلام) وأفعاله مناراً لأصحابه، فهو صاحب الدعوة الإسلامية، وهو الذي جاهد في نشر الإسلام، ووضع أسس الدولة

---

(50) قارن: المرجع نفسه، ص133، عثمان، المرجع السابق، ص121 ـ 122.

(51) مصطلح التاريخ، ص5852.

العربية الإسلامية، وقد استعان المفسرون بأقوال الصحابة لفهم معاني القرآن الكريم، لملازمة هؤلاء للرسول (عليه الصلاة والسلام)، واتصالهم به وفهمهم لتعاليم الإسلام، ونصوص القرآن الكريم، كما ساعدت أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن الكريم، وهو الجيل الثاني الذي كان قريب الصلة بالصحابة، فأخذوا عنهم العلم والتفسير، ما جعل لآرائهم أهمية كبيرة في هذا المجال.

إن الإشارة إلى هذه القواعد العلمية الصحيحة التي اتبعها علماء التفسير، جاءت للدلالة على مدى تقدمهم في مجال العلم والمعرفة، واستخدامهم الأساليب العلمية الصحيحة في النقد والتحليل والتدقيق، وإن معرفة هذه الطرائق والإلمام بها يفيد الباحث في التاريخ، ويمكّنه من الانتفاع والاستفادة في دراسة ما يقع تحت تصرفه من وثائق تاريخية ومصادر أولية تتعلق بالبحوث التي يعمل بها[52].

ب ـ النقد الباطني السالب:

إن النقد الباطني الإيجابي الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، لايوصل الباحث إلى نهاية المطاف في بحثه، بل يطلعه فقط على الآراء التي كوّنها مؤلف الوثيقة وما قصد إليه فعلاً. لكن هذا لا يدل على قيمة هذه الوثيقة من الناحية التاريخية، لأن هناك الكثير ممن الوثائق المتناقضة، وهذا يؤكد وجوب الشك، واحتمال الخطأ والكذب في الوثائق. وهكذا، فإن قيام النقد الباطني السالب يهدف إلى نبذ الأقوال الواضحة الكذب أو الخطأ، والارتياب في كل أقوال مؤلف النص التاريخي، لأنه غير معروف أكذب في قوله أو أخطأ، فعلى الباحث في التاريخ أن يشك في كل الوثائق، وأن يفترض عدم الأمانة في كل راو روى أي حادث، وعليه بعد

(52) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص133.132.

ذلك أن يتحقق من أمانته، لأن نقطة الابتداء في كل علم هي الشك المنهجي، فكل ما لم يثبت بعد يجب أن يبقى في دائرة الشك، ولا يجوز للباحث البت في المعلومات التي تشير إليها الوثائق دون أن تتوافر لديه الأسباب والأدلة الكافية التي تثبت صحتها ويجب على الباحث هنا أن يلاحظ قاعدتين عامتين:

1 ـ القاعدة الأولى:

إن الحقيقة العلمية لا تقرر أو تتم عن طريق شهود العيان فقط، فلا يجوز الوثوق في رواية لمجرد أن صاحبها شاهد عيان، بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث الأدلة التي تثبت صحة تلك الرواية، لأن شاهد العيان قد يخطىء، وقد يكون عرضة لكثير من الأوهام.

2 ـ القاعدة الثانية:

لايجوز نقد الوثيقة كوحدة عامة، بل ينبغي تحليلها إلى عناصرها لاستخلاص كل الأقوال المستقلة التي تتألف منها، وفحص كل منها على حدة، لأن الجملة الواحدة قد تحتوي على عدة أقوال مرتبطة، قد يكون بعضها صحيحاً، وبعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو غير عمد، ففي عقد البيع مثلاً، ينبغي أن نلاحظ التاريخ، والمكان، والبائع، والمشتري، والسلعة، والثمن، وكل شرط من شروط العقد[53].

ومن أجل استكمال عملية النقد الباطني السالب، يجب النظر في الأحوال التي وضعت فيها الوثيقة، وتمحيص الظروف التي أحاطت بالمؤلف. ولايمكن بطبيعة الحال استعادة كل تلك الظروف والعمليات

(53) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص138، وانظر: عثمان، المرجع السابق، ص125 ـ 126، بدوي، المرجع السابق، ص211.

التي تم بموجبها تدوين الوثيقة، غير أنه يمكن استعادة جزء منها على الأقل، ويساعد الباحث في هذا المجال ما سبق أن توصل إليه في النقد الخارجي عن شخصية المؤلف وأمانته ومدى ثقة الناس به، والعصر الذي كتبت فيه الوثيقة، والوثائق المشابهة التي روت الحادث نفسه.

كذلك معرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته وغير ذلك من الأمور التي تساعد في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ، أو الانخداع فإذا ما تم جمع كل هذه المعلومات، يتجه النقد إلى ناحيتين:.

1 ـ التثبت من الصدق والعدالة أي هل كذب المؤلف أم لم يكذب؟

2 ـ التثبت من صدق المعلومات التي أوردها المؤلف ومبلغ دقتها، وهل أخطأ، أو خُدع بشأنها أم لم يخطىء ولم يخدع؟[54].

ويمكن تلخيص هذين الاتجاهين في كلمتين «النزاهة والدقة» فالنزاهة تتعلق بأمانة المؤلف في رواية الحادث، والدقة تتصل بالخداع أو الخطأ، أي أن يكون صاحب الوثيقة قد وقع فريسة لوهم من الأوهام جعله يصور الحادث على النحو الذي دوّنه، مع أن الحادث كان على نحو آخر[55].

ويقترح شارل لانجلوا[56]، مجموعتين من الأسئلة يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع فيما يتعلق بهاتين الناحيتين المشار إليهما آنفاً، فبالنسبة إلى الناحية الأولى، فإن الأسئلة تتجه إلى إمكانية أن يكون المؤلف قد كذب في روايته أو وُجد في ظروف حملته على الكذب وماهي هذه الظروف؟ إن الأسباب التي قد تدفع بالمؤلفين عادة إلى

---

(54) انظر: عثمان، المرجع السابق، ص127.
(55) انظر: بدوي. المرجع السابق، ص212 ـ 213.
(56) المدخل إلى الدراسات التاريخية، ص142 ـ 146، وانظر: رستم، المرجع السابق، ص61 ـ 65، عثمان، المرجع السابق، ص127 ـ 130.

الكذب عديدة ويمكن الإشارة إلى أبرزها فقط:

1 ـ الكذب طمعاً في مصلحة شخصية أو منفعة عملية، لخداع القارىء، وسَوْقه إلى استنتاج خاص، أو لحمله على القيام بعمل معيَّن، أو صرفه عنه. ويكون الدافع لهذا الكذب هو الفائدة المادية، ويكثر هذا النوع من التزييف في التواريخ الرسمية الخاصة بالطبقة الحاكمة التي ينتمي هذا المؤلف إلى حاشيتها، فيكذب في الأخبار لصالح هذه الطبقة، لذا ينبغي للباحث أن يكشف غرض المؤلف من تدوين الوثيقة ككل، وما يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزيئات معينة منها، وما هي مصلحته الشخصية في الكذب، إن كانت له مصلحة.

2 ـ وقوع الكاتب في موقف قاهر يُرغم فيه على الكذب أو التلفيق ويحدث هذا في حالات كثيرة منها أن تكون هناك حاجة إلى كتابة وثيقة وفقاً للقواعد أو العادات ولكن لعدم توافر ظروف تتماشى مع هذه القواعد، يضطر إلى الكذب والتقرير بأن الظروف كانت طبيعية في وقت معيَّن، بغض النظر عن الواقع التاريخي، ففي كل محضر تقريباً هناك بعض الكذب اليسير فيما يتعلق باليوم والساعة أو المكان، أو عدد الحاضرين أو أسمائهم، وقد تضطره بعض الظروف السياسية إلى إخفاء ذكر معلومات معيَّنة في زمن حدوثها، وقد تغفل الوثائق الرسمية بعض الحقائق أو تحور فيها لأسباب تتعلق بالمصلحة الوطنية لكن ذلك لايعني عدم حدوث تلك الوقائع وأنها لم تشغل بال الناس أصلاً، لذا يجب التنبّه إلى مثل هذه الوثائق وعدم الاكتفاء بتصديق الوثيقة لمجرد أنها رسمية.

3 ـ ومن المحتمل أن يشايع المؤلف فئة معينة من الناس (أمة، حزب، فرقة سياسية، دين أسرة، فلسفة، إقليم، مدينة)، فتحمله عاطفته على إبراز النواحي المشرقة لجماعته أو إعطاء فكرة حسنة عنهم وسيئة عن خصومهم.

4 ـ الانسياق وراء الغرور الفردي أو الجماعي والكذب بغية تجميد شخصية معينة، أو الجماعة التي ينتمي إليها، لذا ينبغي للباحث ألا يميل دائماً إلى تصديق الأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الوثيقة أو الجماعة التي يناصرها.

5 ـ ويمكن لكاتب الوثيقة أن يزيف ما بها من الأقوال تودداً إلى جمهور الناس وتملقاً لهم، أو على الأقل في محاولة لعدم إزعاجهم واستثارة غضبهم، فيورد أخباراً تناسب ذوق هؤلاء ورغبتهم، حتى لو لم يقتنع هو بصحتها، وهناك الكثير من الأمثلة على، ذلك فإننا قد نجد عبارات الملق والتودد والإخلاص والمحبة تتردد في بعض المراسلات الشخصية، فهل تعبِّر هذه العبارات عن معناها الحقيقي، أو أنها كتبت من أجل المجاملة والعرف فحسب، كذلك لاتدل أوراق بعض كبار الشخصيات ووثائقهم ومذكراتهم على صدق تقواهم وصلاحهم، فربما دوّنوا فيها أموراً لاتدل على ما قاموا به فعلاً في حياتهم وذلك لكسب الشهرة وعدم الإشارة إلى الأفعال المشينة التي ربما تورطوا بها في حياتهم.

6 ـ قد يؤثر الأسلوب الأدبي الذي كتبت به الوثيقة على صحة ما جاء فيها من معلومات فيعمد الكاتب إلى اللعب بالألفاظ والتقديم والتأخير، والمبالغة، للتأثير في نفس القارىء، فيجب على الباحث الشك في مثل هذه الوثائق، وتحري تعبيراتها الفنية الجميلة، ومراقبة أسلوب المؤلف ومقارنته بأسلوب عصره، ليكون على علم بالألفاظ والجمل المستعملة التي ترد في الوثيقة. ولكن يجب عدم التمادي في رفض مثل هذه الوثائق، فربما كان هناك مؤرخون موهوبون استطاعوا الكتابة بأسلوب أدبي راق دون الانحراف عن الحقائق التاريخية.

أما السلسلة الثانية من الأسئلة التي يجب أن يتوصل بها الباحث

لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الوثائق والأصول التاريخية، فهي تهدف إلى معرفة قصد الكاتب فيما إذا كان ينوي قول الصدق فعلاً، لكنه وجد في موقف اضطره إلى الوقوع في الخطأ دون أن يدري، وهي كما يأتي[57].

1 ـ هل كان المؤلف في وضع يسمح له بمشاهدة الواقعة التاريخية بشكل واضح وهل كان يتمتع بحواس سليمة وعقل صحيح؟ أو أنه كان عرضة للخطأ، فشاهد ما نقلته إليه حواسه، التي قد تخطىء في نقل الخبر أو أن عقله توهم غير الواقع، أو خانته ذاكرته، ومن المحتمل أيضاً أن يكون وصف الكاتب للحادث التاريخي متأثراً بعوامل لا شعورية، مثل التعصب أو التحيز أو التحامل أو الوهم أو التخيل، ففهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوره أو لشرود ذهنه، ما فوت عليه بعض التفاصيل.

2 ـ هل تمتع راوي الحادثة التاريخية بجميع شروط المشاهدة العلمية، وهي أنه كان في موضع يسمح له بالملاحظة بدقة، ودون أي مصلحة عملية، أو رغبة في التوصل إلى نتيجة معلومة، أو أي فكرة سابقة عن النتيجة، وهل سجل مشاهدته فوراً وبنظام محدد للتسجيل، أو أنه تأخر في التدوين، فخانته الذاكرة فلم يستطع نقل الخبر اليقين. إن العوامل التي تؤثر على عدم دقة الكاتب موجودة دائماً، ويتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية. ولكن ينبغي للباحث أن يحاول قدر المستطاع التعرف إلى الأسباب التي أدت إلى وقوع المؤلف في الخطأ غير المتعمد.

3 ـ قد يؤكد المؤلف وقائع كان بإمكانه أن يلاحظها، لكنه لم يكلف نفسه عناء مشاهدتها عن كسل أو إهمال، فأعطى معلومات عنها

---

(57) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص147 ـ 150، رستم، المرجع السابق، ص65 ـ 67، عثمان، المرجع السابق، ص131 ـ 133، بدوي، المرجع السابق، ص213 ـ 214.

بالتخيل أو التخمين أو بمجرد الصدفة وهي معلومات لا تطابق الواقع، وتعد سبباً من أسباب الخطأ الشائع، فقد يكتب أحدهم وصفاً لحفل أو اجتماع ما دون حضوره ذلك الاجتماع، وكم من محاضر جلسات من كل نوع نشرها مخبرون لم يحضروها، وكتبت وفقاً لبرنامج معلوم مقدماً أو وفقاً للإجراءات المعتادة في المراسيم.

4 ـ أن تكون الواقعة المروية صعبة الملاحظة فلا يتمكن الكاتب من مشاهدتها شخصياً لأنها تعبِّر عن حالة سرية مثلاً، أو أنها تشمل عدداً كبيراً من الناس لايمكن التدقيق فيها وإعطاء الخبر اليقين، أو أنها تنطبق على مساحة كبيرة أو عصر طويل، مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة، أو أنها فعل مشترك لجيش بأكمله أو عرف مشترك بين شعب بأسره. ففي مثل هذه الحالات، يجب على الباحث أن يعلم بأن ما قدمه مؤلف الوثيقة، ما هو إلا من قبيل الاستنتاج وليس المشاهدة، فإلى أي حد كان دقيقاً في استنتاجه وما هي المادة التي بنى عليها هذا الاستنتاج؟ ويمكن التعرف إلى ذلك من خلال دراسة هذا الراوي ومؤلفاته للوقوف على عاداته وتفكيره والحكم على عقليته وتقييم مادته. ولا بد من أخذ الحيطة والحذر من كل الأرقام الضخمة التي وردت في روايته، ولاسيما عن عدد الجنود المحاربين أو القتلى أو المفقودين في المعارك. فمن المحتمل أن يكون مؤلف الوثيقة قد جعل ما هو الصحيح بالنسبة إلى مكان خاص أو ناحية معينة يمتد ليشمل شعباً بأسره أو أمة بكاملها وعصر بتمامه فتكون كتابته تعميماً لا ينطبق على الواقع.

لقد ركزت الفقرات السابقة على الوثائق التي كتبت من قبل مؤلفين كانوا شهود عيان لما دوَّنوه من أخبار، أما إذا لم يكن المؤلف قد شاهد الحادث، ونقل روايته عن شخص آخر عاينه، فيصبح لدينا روايات فيها مزيج من شهادة أولية، وشهادة ثانوية مأخوذة عن الآخرين، أي إن

المؤلف قدم لنا وثائق غير مباشرة ومعظم المؤرخين يسيرون على هذا الأساس، وقليل منهم من استطاع مشاهدة الأحداث التاريخية وكتب عنها، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال مذكرات قائد معركة معينة، حين يكتب عن دوره فيها، يعتمد على تقارير جاءته من كبار معاونيه، الذين اعتمدوا أيضاً على ضباط أصغر في الوحدات المكونة لجيشه، فليس في وسع ذلك القائد مطلقاً أن يشاهد كل الوحدات والمواضع والمعارك التي جرت فيها.

وفي مثل هذه الحالة، على الباحث أن يحاول قدر المستطاع معرفة الراوي، أو الشاهد الأصلي، وعندئذ يُطبق عليه الأسئلة السابقة التي مرت بنا للتثبت من عدالته ونزاهته، ولكن في غالب الأحوال تكون هذه المهمة عسيرة لبعدنا عن زمن الوقائع المروية «فتصبح تجاه أمر واقع وهو النظر في شهادة ليس لها راو معروف وشهادة مثل هذه هي في عرفنا قليلة القيمة[58]».

ومن الجدير بالذكر هنا التنويه بما توصل إليه علماء الحديث النبوي الشريف منذ مئات السنين، من حيث نقدهم للرواة، ووضعهم لمصطلح (الجرح والتعديل) الذي أشرنا إليه في أثناء دراستنا عن تدوين التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، وهو أمر نافع في دراسة هذه الناحية من النقد الباطني السالب. كذلك تجدر الإشارة إلى موقف المؤرخ ابن خلدون، من تطبيق ما توصل إليه علماء الحديث على الروايات التاريخية وتحري الضبط والعدالة وضرورة تمحيص الأخبار، وعدم الركون إلى الأرقام الضخمة للجيوش والروايات المبالغة التي أوردها بعض المؤرخين، وهو

(58) رستم، المرجع السابق، ص69.

ما لا ينطبق مع واقع الظروف التاريخية التي تمت فيها تلك الأحداث[59].

خامساً: القراءة وتدوين المعلومات:

بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر أو الأصول، يبدأ الطالب بقراءة المعلومات التي تثبت من صحتها وتدوينها، ولكن ما هي الطرائق التي يمكن أن تستخدم لهذا الغرض؟، قد يعمد بعض الطلبة إلى نقل المعلومات الخاصة ببحوثهم على دفتر واحد أو دفاتر متعددة، تنسق فيها المادة المنقولة، كأن يُكتب على وجه واحد من الصفحة ويترك الآخر، أو يترك هامشاً واسعاً يستعمل لإضافة ما يستجد من مادة أو من تعديل على الخطة غير أن هذه الطريقة ستؤدي إلى توزيع المعلومات الخاصة بالبحث وبعثرتها، بحيث يصبح من الصعوبة بمكان الاهتداء إلى الموضوعات التي تخص الفصول المختلفة للبحث، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضياع بعض المعلومات الثمينة، واستنزاف وقت الطالب وجهده، ولهذا تعد هذه الطريقة أسوأ جميع الطرائق المستخدمة في نقل المعلومات من المصادر. فالباحث الذي يستخدم هذه الطريقة لا تكون لديه في البداية فكرة عن الترتيب النهائي لموضوعه المرتقب، لذلك ليس في وسعه أن يقرأ، ثم يدوّن المعلومات ضمن نموذج أو مثال نظم أو أُعدّ مسبقاً، وتكون النتيجة حشر مجموعة عديدة من الاقتباسات والفرضيات في صفحة واحدة من مختلف المصادر. وعندما يحين موعد نقل هذه المعلومات من الدفتر إلى المسودَّة، يجد الطالب نفسه مضطراً لتقليب صفحات دفتره ولعدة مرات، لإيجاد ما يرغب نقله، وبذلك يصبح احتمال ضياع بعض المواد أمراً وارداً جداً، كما يقول كنت (S.kent)[60]، فضلاً عما يسببه ذلك من

(59) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص10، فما بعدها، وقارن: رستم، المرجع السابق، ص76 ـ 79، عثمان، المرجع السابق، ص145، الفياض المرجع السابق، ص41 ـ 42.

(60) Writing History (New york: 1941), pp.36-37 ، نقلاً عن الفياض، المرجع السابق، ص66.

ارتباك وعدم دقة في عمل الطالب.

ونتيجة للمساوىء التي تنجم عن استخدام طريقة الدفتر في جمع وتدوين المعلومات، فلا ينصح الطالب بها، بل يُشار إلى نظامين آخرين يمكن استخدامهما لأنهما يوفران التنظيم والدقة في العمل واختصار الزمن وهما:

1 ـ نظام أو طريقة البطاقات أو الجذاذات (Cards):

وهي عبارة عن أوراق سميكة تصنع غالباً من الورق المقوّى، وبأحجام مختلفة منها ما هو صغير (12X7.5سم)، ومنها ما هو متوسط (15X10سم) ومنها ما هو كبير (20X12.5سم) والحجم المتوسط منها هو أفضل الأحجام برأي رالف بيري (R.Berry)[61]، وهي تباع في الأسواق ويمكن للطالب المبتدىء أن يجهزها بنفسه أيضاً، ولكن يشترط أن تكون متساوية الحجم، وكل ما يحتاج إليه في هذه الحالة هي أوراق اعتيادية من تلك التي تستخدم في الدفاتر، فإذا ما طويت هذه الأوراق وقسّمت إلى نصفين، تكون مقاييسها حينذاك نحو (15.5X10.5سم)، وهي كافية لتسجيل الملاحظات الاعتيادية ويفضل أن تكون الجذاذات كافة متساوية الحجم ليسهل ربطها وحفظها.

ويدوّن على كل بطاقة عنوان رئيسي أو فرعي لكل اقتباس، من العنوانات الموجودة في خطة البحث المبدئية، ليدل على ما ورد فيها من معلومات[62]، وتكتب في الوسط الفكرة أو المعلومة التي نود اقتباسها،

---

(61) How to write a Research Paper, p.23، (حيث يشير إليه بقياس 4X6بوصة).

(62) ديوبولدب فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة، محمد نبيل نوفل وآخرين (ط2، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص182، الهواري، المرجع السابق، ص22 ـ 23.

كذلك يكتب في البطاقة اسم المؤلف مع اسم المصدر أو المرجع والجزء والصفحة، دون ذكر معلومات النشر، لأن هذه وضعت في بطاقة خاصة لوحدها، كما أسلفنا، ويكون ذلك في أعلى البطاقة إلى اليسار، أو أسفلها ولا يدوّن في كل بطاقة إلا اقتباس واحد، كذلك لا يستخدم منها إلا وجه واحد فقط[63]، وفيما يأتي بعض النماذج لتصميم مثل هذه البطاقات.

(63) فان دالين، المرجع السابق، ص182، الهواري المرجع السابق، ص22، Berry Op, Cit., p.24

عنوان الاقتباس	اسم المؤلف والمصدر أو المرجع والجزء والصفحة
	المعلومة
	....

ولنفترض أن البحث يتناول مؤرخاً من المؤرخين، وليكن أبا الحسن علي بن محمد المعروف بالمدائني (ت 225هـ/ 839م) فإن بعض البطاقات الخاصة به يمكن أن تصنف كالآتي:

ولادته ولقبه	فؤاد سزكين. تاريخ التراث العربي م1، ج2، ص139
«ولد في البصرة سنة 135هـ/ 752م وشب فيها، ثم سكن المدائن، ولقب لذلك بالمدائني..».	

تحريه للأخبار	خالد العسلي، «المدائني» مجلة كلية الآداب، العدد 6، ص6
«والمدائني دقيق في تحريه للأخبار ولهذا فقد أثنى عليه المؤرخون وأصبح مصدراً موثوقاً في الأخبار وهو دقيق في إعطاء الروايات، حتى إنه يعطي تفاصيل كل حادثة ويهتم بتاريخ الحادث حيث يعطي تاريخ اليوم والشهر والسنة للحادثة الواحدة، وقد يعطي روايات عديدة عن الحادثة ويعطي بعض الأحيان رأيه في الرواية الأكثر دقة..»	

كتبه
للمدائني كتب كثيرة، أشار إليها ابن النديم، منها: كتبه في أخبار النبي (صلى الله عليه وسلم) وفي أخبار قريش، وفي أخبار مناكح الأشراف وأخبار النساء وفي أخبار الخلفاء وفي الأحداث، وفي الفتوح، وفي أخبار العرب، وفي أخبار الشعراء وغيرها.
التفصيلات عند: ابن النديم، الفهرست، ص147 ـ 152م

وهناك طرائق عديدة في كيفية أخذ المعلومات وتدوينها على البطاقات[64]. ففي بعض الحالات تتطلب طبيعة المادة أن يكون الاقتباس كاملاً، أي أخذ الكلام الذي ينقل عن المؤلف بنصه، ووضعه بين أقواس الاقتباس. وهذه الطريقة تحتاج إلى انتباه ودقة، خوفاً من التصحيف، أو الوقوع في الخطأ. ولكن لايجوز الإسراف في الاقتباس حتى يبقى الباحث محافظاً على شخصيته، ومن المستحسن ألا يجاوز الاقتباس بضعة أسطر، وإذا ما ترك الباحث بضع كلمات أو جمل، يجب وضع علامة (. . .) أي النقاط الثلاث التي تبين بأن بعض الكلمات وردت في المصدر أو المرجع، وقد حذفها كاتب البطاقة عن عمد[65]. ويمكن للباحث أيضاً أن يختصر، أو يجمل الفكرة التي ينقلها إلى البطاقة شريطة ألا يخل بالمعنى، ويحتفظ بالفكرة الأصلية التي أرادها مؤلف المصدر أو المرجع، كما يستطيع الباحث أيضاً أن يدوّن بعض الآراء التي تمر بخاطره وهو يُقيد الاقتباسات، كأن ينقد ما يراه من مبالغة في إحدى الروايات، أو يعلق على رأي لكاتب محدث ولكن يجب أن تكون تلك التعليقات على هامش

(64) See Ehrlich and Murphy, Op. Cit., pp. 20-28؛ ملحس، المرجع السابق، ص 132 ـ 144.

(65) جونشلك، المرجع السابق، ص92.

البطاقة أو الجذاذة، وبشكل بارز، لتبدو منفصلة عن كلام المؤلف الأصلي، وإذا ما كان التعليق طويلاً يستحسن استخدام جذاذة منفصلة وربطها بجذاذة الخبر الأصل[66].

2 ـ نظام الملف أو الإضبارة أو الدوسيه (Loose leaf book):

الملف عبارة عن غلاف من ورق المقوى، مع كعب يتفاوت عرضه بتفاوت حجم الملف، وفي هذا الكعب قابضان أو ماسكتان تفتحان وتغلقان بسهولة وتستخدمان لتثبيت مجموعة من الأوراق المثقوبة، التي توضع فيهما، ومن الممكن استخدام أوراق إضافية في أي وقت، ويقوم نظام العمل بموجب استخدام هذا الملف على تقسيمه إلى أقسام، وفق خطة البحث التي وضعها الطالب لموضوعه. فيخصص لكل جزء من هذه الخطة، كالمقدمة، والفصول، والمصادر والمراجع جزءاً من الأوراق، وتوضع ورقة سميكة ذات لسان بارز لتفصل بين كل قسمين، ويكتب على وجه اللسان عنوان الفصل أو الباب المواجه للكتابة، ويمكن استخدام الأوراق الملونة لهذا التقسيم، وعند قيام الطالب بقراءة المصادر والمراجع، يكتب المعلومات التي تتعلق بموضوع بحثه في القسم الخاص بها من الملف، مستخدماً وجهاً واحداً من الورقة ولا يكتب على الورقة إلا المعلومات المتصلة بها تمام الاتصال وإذا ازدحم الملف، يمكن إضافة ملف آخر، وتقسيم البحث إلى قسمين، كأن تكون المقدمة والفصل الأول والثاني والثالث في الملف الأول، في حين يخصص الملف الثاني للفصل الرابع والخامس وقائمة المصادر والمراجع.

وهناك من الباحثين من يفضلون استخدام طريقة الملف، ويرون أنها

(66) الطاهر، المرجع السابق، ص89 ـ 90، الفياض، المرجع السابق، ص71.

أفضل من نظام البطاقات وذلك للأسباب الآتية[67]:

1 ـ إن السيطرة على موضوع البحث وهو في الملف تكون أكثر مما هو في البطاقات، لأنه مجموع في مكان واحد.

2 ـ إن عملية توزيع المادة تتم في الملف في الوقت نفسه الذي يتم فيه جمعها، أما في البطاقات، فهي تجمع أولاً، ثم توزع.

3 ـ الملف يحفظ ما فيه من أوراق، أما البطاقات فقد يُفقد بعضها.

4 ـ إن المراجعة أو التحقق من المعلومات الموجودة في الملف أسهل وأسرع من المراجعة في البطاقات.

وعلى الرغم من هذه المميزات، فإن استخدام نظام البطاقات يبقى هو الأفضل، والمدرسة الحديثة في منهج البحث هي التي تستخدم البطاقات، ولا ينصح الباحثون اليوم إلا بها، لأنها أكثر دقة وضبطاً من سواها، وإن قابليتها للحركة تمكن الباحث من ترتيبها كما يشاء، أو خلطها على أي وضع يريد من ألوان الخلط. كما يمكن تحريكها من مكان إلى آخر، فيسهل جمع كل النصوص التي هي من نوع واحد، وإضافة الزيادات في داخل كل مجموعة، مع توالي البحث والتنقيب[68]، فالبطاقات إذاً أسهل في التصنيف، وأنفع لدى استعمال المعلومات ويمكن الاستفادة منها في مجال آخر عند اللزوم، يضاف إلى ذلك، أنها أخف حملاً ويسهل معها التقديم والتأخير والإضافة والتعديل، ولاسيما إذا أحسن استخدامها، ونظمت تنظيماً جيداً في أثناء عملية الجمع. وهي

(67) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص65 ـ 67، يعقوب، المرجع السابق، ص45 ـ 46، 48، وقارن: الفياض، المرجع السابق، ص72.

(68) لانجلوا وسينوبوس، المرجع السابق، ص 96 ـ 97.

معتمدة اليوم من قبل الأساتذة الكبار من ذوي البحوث الكثيرة والطويلة[69].

ومن أجل الاستفادة بشكل أفضل في استخدام البطاقات أو الجذاذات، ينصح الباحث بالتقيد بالملاحظات الآتية[70]:

1 ـ الدقة في النقل، ولاسيما إذا كان الطالب أو الباحث ينقل المادة كما هي دون تصرف، وإن كان هناك من الباحثين من يصر على أن نقل الخبر أو النص يجب أن يكون كاملاً دون تلخيص، وأن يوضع بين الأقواس المزدوجة الخاصة بالاقتباس، لأن الباحث قد يضطر للعودة إليه ولا يكتفي بالتلخيص وإن أراد الطالب أن يزيد شيئاً على النص وضعه بين معقوفتين أو عضادتين [ ].

2 ـ الالتزام بأخذ الملاحظات التي لها علاقة وثيقة بالموضوع، وعدم الانسياق وراء طرافة بعض أجزاء المادة التاريخية، والاهتمام بتدوينها، حيث يستغرق ذلك وقتاً وجهداً من الطالب.

3 ـ الكتابة على وجه واحد من الجذاذة أو البطاقة، وإذا لم يكن ذلك الوجه كافياً لما يريده الطالب من معلومات، عليه أن يستخدم بطاقة ثانية أو ثالثة، مع ترقيمها بتسلسل (1)، (2)، (3)، وتكرار العنوان في أعلاها، وربطها بدبوس تجنباً لاختلاطها مع بقية البطاقات.

---

(69) قارن: جونشلك، المرجع السابق، ص98 ـ 99 الطاهر، المرجع السابق، ص88، بدر، المرجع السابق، ص183، ملحس، المرجع السابق، ص74، 130، الهواري، المرجع السابق، ص 24 ـ 25، يعقوب، المرجع السابق، ص48: Berry, Op.Cit., p.24 KENT,Op. Cit., P.37 (نقلاً عن الفياض، المرجع السابق، ص 67).

(70) أشارت طائفة من الباحثين الفضلاء إلى معظم هذه الملاحظات ومنهم، جونشلك، المرجع السابق، ص91 ـ 93، الطاهر، المرجع السابق، ص91، فما بعدها، الفياض، المرجع السابق، ص73 ـ 75، يعقوب، المرجع السابق، ص49 ـ 50.

4 ـ إذا تعددت المصادر التي تشير إلى معلومة واحدة، يخصص لها عدة بطاقات وتوضع مع تكرار العنوان، ولا يكتب أكثر من معلومة واحدة في البطاقة الواحدة.

5 ـ إذا زادت الملحوظة أو المعلومة المراد نقلها عن صفحة من صفحات المصدر أو المرجع، فيستحسن أن نبيِّن بخط مائل (/) أين تنتهي الصفحة وأين تبدأ الأخرى، بالنظر إلى أن الأجزاء التي قد تُقتبس عند التأليف، قد تُنقل من إحدى الصفحتين وليس من كلتيهما.

6 ـ إذا كان هناك خطأ في النص في النحو أو المعنى لا يعود إلى المطبعة أو المحقق، توضع وراء الكلمة الخطأ كلمة (كذا) وهي تقابل الرمز الذي يستخدمه الأوروبيون (Sic) بمعنى هكذا في الأصل.

7 ـ إذا كان النص طويلاً وأراد الطالب أن يترك بعضه مما لا يخل بمعناه فلا بأس من ذلك بعد وضع نقاط الحذف والإضمار (. . .) وهي ثلاث نقاط لا أكثر.

8 ـ إذا وجد الباحث في أثناء الجمع معلومات تتصل بالمؤلف، يُستحسن أن يسجل ذلك على جذاذات منفصلة خاصة بالمصدر لأنها ستنفعه لدى القيام بدراسة وتحليل المصادر والمراجع في المقدمة.

9 ـ إن أهم ما يؤخذ عن المراجع الثانوية ويدوَّن على الجذاذات هي الأمور التالية:

أ ـ الأخبار التي تروى عن مصدر أولي غير متيسر مطلقاً، ويشار في هذه الحالة إلى المرجع المنقول عنه وكذلك المصدر.

ب ـ التنبُّه للأخطاء التي وقع فيها مؤلفوها.

ج ـ الرأي الخاص الذي أدلى به المؤلف، ولا سيما إذا أراد الباحث التعليق عليه سواء بالسلب أو الإيجاب.

10 ـ تخصيص بعض البطاقات تحت عنوان «متفرقات» يكتب فيها ما يتصل بالبحث اتصالاً ضعيفاً فقد يحتاج إليها الباحث في يوم ما.

11 ـ إبقاء عملية الجمع مفتوحة، فكلما عثر الباحث على مصدر أو مرجع جديد فيه مادة مفيدة لبحثه، كتبها على بطاقات ووضعها في مكانها المناسب.

12 ـ ترتب البطاقات أو الجذاذات بحسب عناوينها وبحسب الفصول والأبواب التي شملتها، لا بحسب مصادرها ومراجعها.

13 ـ يجب أن تكون الكتابة بخط واضح جلي وبالحبر، أما العنوانات فيمكن أن تكتب بلون آخر أو بقلم الرصاص ليتم تغييرها أو تعديلها بسهولة.

14 ـ يُنصح الباحث بالقيام بعملية جرد بطاقاته بين فترة وأخرى، كل أسبوع أو أسبوعين مثلاً، في أثناء عملية الجمع وتوزيع ما تم إنجازه بحسب العنوانات على أبواب وفصول أو أقسام البحث.

15 ـ توضع البطاقات الخاصة بكل فصل أو قسم في مظروف بعد ربطها برباط من المطاط، يُكتب عليه عنوان ذلك الفصل أو القسم.

الفصل الثاني

العرض وكتابة البحث

تمهيد

بعد أن ينتهي الطالب من جمع المادة التي تخص بحثه من المصادر الأولية والمراجع الثانوية، يقوم بعملية المفاضلة بين الحقائق التي بين يديه، لأنه سيجد من غير الممكن إثبات جميع ما جمع من مادة في بحثه، ولاسيما إذا كان هذا البحث من البحوث المطروقة التي كثرت حولها الدراسات والأبحاث، وعملية الاختيار هذه تتوقف على مقدرة الطالب نفسه، وعلى نوعية المادة المتوافرة لديه، فيأخذ في الاعتبار، فائدتها للموضوع ودقتها وأهميتها، وندرة المصادر التي وجدت فيها، وعدم ذيوعها، وعلى الباحث أن يقاوم الرغبة في عدم طرح بعض المادة المجموعة وميله إلى حشرها في البحث، بسبب ما لاقى في سبيل الحصول عليها من عناء، لأن حشر مادة غير ضرورية في البحث سيؤثر حتماً على قيمته العلمية والجمالية، وليكن في علم الباحث أيضاً أنه سيتخلى عن هذه المادة بصورة مؤقتة، فهي، لا شك، ستنفعه في حياته

العملية، وفي كتابة بحوث أخرى في المستقبل، فضلاً عن استفادته منها بزيادة معلوماته عما قرأ من تفاصيل تخص مادة بحثه من قريب أو بعيد.

وفي أغلب الأحيان يجد الباحث نفسه أيضاً في حاجة إلى إعادة النظر في الخطة التي سبق أن وضعها قبل عملية جمع الأصول، لأنه في ذلك الحين لم تكن لديه فكرة واضحة في ذهنه عن الموضوع. ويحتمل أن خطته تلك كانت مثالية، وأن ما جمعه من مادة لا يمكّنه من التوصل إلى تحقيق تلك الخطة، لذا فهو مضطر إلى إعادة النظر فيها في ضوء المعلومات الجديدة التي أصبحت في حوزته فعلاً، فيقوم بتعديل الخطة الذي يشمل ربما حذف بعض النقاط التي لم تتوافر عنها مادة أو إضافة نقاط أخرى أمكن العثور على مادتها في أثناء عملية الجمع.

إن عملية الاختيار هذه تتطلب من الباحث أن يضع أمامه البطاقات التي تحتوي مادة كل فصل أو قسم يريد كتابته، أو أوراق الملف ـ إن استخدم طريقة الملف ـ ويقوم بقراءة هذه المادة، ويفكر فيما احتوته من معلومات، ويختار منها ما يناسب بحثه، وذلك وفق خطة البحث، وتسلسل منطقي واضح في ذهنه، ويجب أن يلاحظ الترتيب الزمني ملاحظة دقيقة فيما له علاقة بالزمن، وأن تبرز شخصيته في مقارنة وموازنة النصوص التي بين يديه، إلى أن تتكون لديه قناعة ما عن الحادث وكيفية وقوعه، ولكنه مع ذلك لن يستطيع الجزم في أحكامه إلا في أحوال نادرة، لهذا فهو مضطر إلى ترجيح رأي على رأي، أو قناعة على أخرى، أو إلى ذكر الروايات دون اتخاذ موقف منها، إلى أن تظهر أدلة جديدة يمكن أن ترجح عنده الشك أو اليقين وتمكنه من البت في أمر رواية من الروايات[1].

استخدام الاجتهاد والاستنتاج والتعليل:

كثيراً ما يجد الباحث نفسه أمام بعض النقاط التي تسكت عنها الأصول التاريخية، أو أنها تقدم معلومات لا تكفي أحياناً لتغطية الموضوع، فتظهر لديه ثغرات في البحث لا بد من سدها وملء فراغها، وفي هذه الحالة يجب أن يعمد إلى الاجتهاد والقياس والاستنتاج والتعليل، أي أن يلجأ إلى استنتاج ما يمكن أن يكون قد حدث بالاستناد إلى ما حدث فعلاً في ظروف مشابهة، أو بالاستناد إلى قوانين طبيعية أو اجتماعية يستمدها من العلوم الأخرى.

وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد في طلب العلم بأحكام الشريعة، ووصفوه وشرحوا أركانه وشروطه، ويستطيع الباحث في التاريخ أن يستفيد من هذه الوسيلة في دراسة ما توصل إليه من أصول، وما استخرجه من حقائق، لسد الثغرات التي قد تظهر في بحثه، ويمكن تقسيم الاجتهاد إلى نوعين:

أ ـ الاجتهاد السلبي.

ب ـ الاجتهاد الإيجابي.

أما الاجتهاد السلبي فقد عبر عنه علماء المنطق بقولهم: «السكوت حجة»، أي إمكانية الحكم بعدم وقوع الحادث لسكوت الأصول التاريخية عنه، لكن سكوت المصادر لا يدل بالضرورة على عدم وقوع الحادث، لأن بعض الوثائق التاريخية قد تتعرض للضياع أو التلف، فتضيع معها حوادث التاريخ، كذلك فإنه من غير المتيسر أن نسمع بكل الحقائق، هذا فضلاً عن عدم تدوين الكثير من المعلومات، ولاسيما المسائل العامة والشائعة التي لا تكتب لأنها مألوفة تماماً، أو أن بعض هذه المعلومات مُنع تدوينها من قبل السلطات الحكومية، فإذا سكتت الأصول مثلاً عن

ظلم حاكم من الحكام، فلا يعني هذا أنه لم يكن ظالماً، أو أنه كان شهماً فاضلاً وهكذا، فإن سكوت الأصول أو الوثائق لا يدل على عدم وقوع الحادث، إلا إذا كان الراوي، أو كاتب النص قد دوّن جميع الأخبار المشابهة له، وكان الحادث مما يهم هذا الكاتب، ويجلب انتباهه بصورة خاصة.

أما الاجتهاد الإيجابي، فهو استنتاج حكم في أمر قياساً على أمر آخر أشارت إليه الأصول التاريخية، وثبت وقوعه، لأن أحدهما متعلق بالآخر، أو لأنهما معاً نتيجة لسبب واحد، وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة، وعلى العادات والتقاليد، وتطور المجتمع وعلى مسائل الدين والسياسة والفن والحياة العقلية، ولكن ينبغي للباحث أن يلاحظ أن الاجتهاد لا يؤدي دائماً إلى نتائج نهائية ثابتة، بل إلى نتائج تقريبية يظل الشك حائماً حولها[2].

ويجدر بالباحث أيضاً أن يحاول بيان أسباب بعض الأحداث التاريخية التي يشير إليها في بحثه، فيلجأ إلى تحليل هذه الأحداث في محاولة للتوصل ـ بقدر المستطاع ـ إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى وقوعها، فيبدأ باستعراض الحقائق، وإدراك طبيعتها. ثم يُكون فكرة عنها يستنتجها من ظواهر هذه الحقائق وسياقها العام، ثم يحاول إيجاد التعليل المناسب الذي ينسجم مع فكرته، فإذا بدا له أن الأساس الذي اتخذه، أو الفكرة التي تبناها لا تصلح لتعليل تلك الظواهر، نقضها وبحث عن احتمال آخر.

وقد حاول بعض المؤرخين إيجاد قوانين عامة تصلح للتعليل

---

(2) لمزيد من التفصيلات عن الاجتهاد، ينظر، رستم، المرجع السابق، ص117 ـ 122، عثمان، المرجع السابق، ص174 ـ 184.

والتفسير، فاعتمد بعضهم على نظرية واحدة، أو فكرة محددة لتفسير الأحداث، كما فعل بعض المتحمسين للنظريات الاقتصادية أو الدينية أو القومية أو البطل في التاريخ وغيرها من النظريات الأخرى، التي تؤكد على عامل واحد وتختار من الحقائق ما تحاول أن تؤيد به وجهة نظرها. لكن الباحث الحصيف هو من يحاول الاستفادة من كل هذه النظريات في تعليل الأحداث التي تخص دراسته[3].

الأسلوب:

لابد للباحث من سلامة التعبير في أثناء الكتابة، ويستوي في ذلك أولئك الذين يكتبون في موضوعات علمية أو أدبية، ويجدر بطالب التاريخ بخاصة أن تكون لديه القدرة على حسن التعبير باللغة التي يكتب بها، وأن يراعي قواعد هذه اللغة، ويتجنب الأخطاء اللغوية والإملائية، ويلتزم بعلامات الوقف أو الترقيم التي ستتم الإشارة إليها في الفصل الرابع من هذا الباب، وعلى الباحث أيضاً التنبُّه إلى أمر آخر ضروري عند الكتابة، وهو شكل الكلمات وتحريكها، الذي يحتاج إليه الكثير من الكلمات في اللغة العربية لإزالة اللبس والغموض، ولاسيما الأفعال المبنية للمجهول، وفي حالة تقديم المفعول به على الفاعل، أو كتابة كلمات نطقها الصحيح غير مشهور. ولكن على الباحث ألا يبالغ في ضبط الشكل، فلا يحرك مالا يحتاج إلى إيضاح، ويقتصر في الشكل على الحرف الذي سيجعل قراءة الكلمة أيسر ولا يتعدى هذا الحرف إلى سواه، وفي أي حال، إذا لم يكن الطالب أو الباحث واثقاً من سلامة لغة بحثه، عليه أن يرجع إلى من يجيد هذه اللغة ليصحح له ما قد وقع فيه من هفوات أو أخطاء ولا يجوز لطلبة الدراسات العليا أن يعتمدوا على المشرف في هذا المجال.

---

(3) انظر: المرجع نفسه، ص187 ـ 188.

وللأسلوب الجيد مقومات، أهمها دقة اختيار الألفاظ والمفردات، واستعمال الجمل القصيرة الواضحة، وارتباط الفقرات، ووحدة الأفكار فيها وتماسك الفصول، وعدم الإسراف في الاقتباس، خوفاً من ضياع شخصية الباحث وأفكاره[4]، وقد يعمد بعض الباحثين إلى اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة والمصطلحات المطاطية، ظناً منهم أن ذلك يمكن أن يوهم القارىء بعمق تفكيرهم، ومقدرتهم على التعبير. وهذا أمر مخل بأسلوب العرض التاريخي الذي يتوخى الدقة العلمية والاعتناء في اختيار الألفاظ التي تدل على المعنى المقصود بشكل مباشر، ولكن ليس معنى هذا تجنب الأسلوب الجميل في كتابة البحوث التاريخية، بل على العكس، إن مرحلة الكتابة في العمل التاريخي هي مرحلة أدبية فنية، تتجلى فيها ملكة الباحث في حسن الأداء وروعة التعبير، ونقل ما توصل إليه من نتائج بأبلغ الوسائل وأجملها وأشدها تأثيراً. لكن «صفة التاريخ الأدبية يجب ألا تجاوز» كما يقول قسطنطين زريق[5]، «صفته العلمية وألا تسلبها مقامها الأول ومرتبتها الأساسية، والمؤرخ الجيد المتميز هو الذي يعرف كيف يكسو العلم الدقيق بالأسلوب الرفيع، وهذا توفيق لا يتأتى إلا لنفر قليل من الموهوبين الجادين..»

وينصح الباحثين المبتدئين بمراعاة اختيار الكلمات، وكيفية تنظيمها في جمل، ومن ثم صياغة الجمل في عبارات، وفقرات. فعلى الطالب أن يلم بشكل جيد بمعاني الكلمات التي يكتب بها، وأن يكون معجمه واسعاً في هذا المجال، بحيث يمده باللفظة التي يدور معناها في ذهنه، كما يمده بألفاظ مترادفة للمعنى الواحد، إن كان سيتكرر مرات عديدة في المكان نفسه، ويجب استخدام الكلمات المعاصرة الواضحة والابتعاد عن

(4) ملحس، المرجع السابق، ص162.

(5) نحن والتاريخ، ص75.

الكلمات القديمة والتعقيدات اللفظية والعبارات الأجنبية إلا إذا كانت كلمات أو عبارات اصطلاحية.

أما الجمل، فيراعى في كتابتها القصر، وكلما أمكن الباحث أن يضع معنى في ثماني كلمات فلا يضعه في عشر. وترتب الجمل داخل الفقرة بترتيب منطقي مسلسل، ويجب تحاشي الفواصل الطويلة بقدر الإمكان بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، بحيث يكون من السهل على القارىء أن يدرك مدى الارتباط بين الجملة أو الكلمة ومتعلقاتها، كذلك على الباحث أن يتوخى الإيجاز في عرض المادة، فإذا ما شعر أنه أوضح الفكرة التي يتحدث عنها، فليتوقف عن الإضافة إليها، ولينتقل إلى فكرة أخرى. كذلك عليه أن يحذر الاستطراد الذي يفكك الموضوع ويذهب بوحدته وانسجامه.

وعلى الباحث أن يراعي تنظيم الفقرات، وهي التي تتألف من مجموعة من الجمل التي بينها اتصال وثيق وتهدف إلى إبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة. ويجب أن يكون طول الفقرات متوسطاً ومتقارباً إلى حد ما بعضها مع بعض، وأن يكون ترتيبها مسلسلاً ومنطقياً لإيضاح الفكرة التي يراد إبرازها. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين فقرة وأخرى من حيث خدمة الفصل وتوضيحه، ومن أجل أن تبرز الفقرات في البحث، على الكاتب أن يترك فراغاً عند البدء بكل فقرة، يقدر بحجم كلمة واحدة تقريباً، كذلك يترك فراغاً أوسع بقليل من الفراغ المتروك بين السطرين في الفقرة الواحدة، لإظهار استقلال الفقرة عن غيرها[6].

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في الكتابة أيضاً، الابتعاد عن الأسلوب التهكمي، وعبارات السخرية، وعن المبالغة والفخر والادعاء

(6) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص81 ـ 84، 88، 89

والجدل الذي لا جدوى منه، وإن ارتأى الباحث مناقشة بعض آراء الآخرين، فليفعل دون تهيب أو مجاملة، ولكن بأدب واحترام كبيرين وقصد بعيد عن الهوى، كذلك على الباحث أن يبتعد عن إيراد البراهين وسوقها على مبادىء مسلّم بها، أو يمكن التسليم بها بسهولة، وعن الجزم والقطع في أمور البحث من قبيل «أؤكد» و «أجزم» و «أخطىء» و «أصوب» ويحسن استخدام تعابير مثل «يبدو أنه» و «يظهر مما سبق»، و«أغلب الظن»، و«ربما» و «لعل»، ويُنصح الطالب أيضاً بألاّ يكثر من استخدام ضمير المتكلم في الإفراد والجمع مثل «أنا» و «نحن» و «أرى» و «نرى» و «قد انتهيت في هذا الموضوع إلى..» و «رأيي»، وغير ذلك من الضمائر والعبارات التي يظهر فيها الإعجاب بالنفس، لأن الحديث عن النفس غير محبب للقارىء والسامع، وأن التواضع العلمي، والابتعاد عن الادعاء المكابرة من أهم صفات الباحث العلمي الحقيقي(7).

ويحسن تجنب ذكر الألقاب الخاصة بالشخصيات التي يشار إليها في البحث. وتسير المدرسة الإنكليزية على هذه القاعدة فلا تذكر الألقاب العلمية مثل (أستاذ، دكتور) والدينية مثل (الشيخ، الإمام، القس، المطران)، والسياسية مثل (وزير، رئيس، نائب، أمير) والاجتماعية مثل (زعيم، وجيه)، والوظيفية مثل (عميد، مدير مكتبة، رئيس الديوان) وغيرها، لكن هناك بعض الحالات التي يكون فيها ذكر الألقاب ضرورياً، وذلك في حالة ما إذا كان للقب أو الوظيفة صلة خاصة بالفكرة التي يتحدث عنها الكاتب، فيذكر اللقب أو الوظيفة دون أن يكون القصد من ذلك تكريم الشخص، بل الإيضاح ودعم الرأي، مثال ذلك حين نتحدث عن «الباشا» أو «الوالي» في تاريخ الوطن العربي في ظل الدولة العثمانية،

---

(7) المرجع نفسه، ص86 ـ 87، وقارن: الهواري، المرجع السابق، ص41.

فإن ذلك اللقب وتلك الوظيفة يشيران إلى النفوذ والاستبداد[8].

ومع ذلك، فإن هناك بعض المواضع التي يفضل فيها ذكر الألقاب ولاسيما في التقدير والاعتراف عند شكر الأستاذ المشرف، ومن تفضل بالمساعدة وتقديم العون للكاتب من أساتذة ومدراء مكاتب، وغيرهم. وكذلك في حالة مناقشة رأي شخص غير مشهور في محيط المادة التي هي مدار البحث، فلا بأس من تقديمه للقارىء بالقول على سبيل المثال، يذكر فلان أستاذ التاريخ القديم في القسم الفلاني أو الجامعة الفلانية، ولكن يجب أن يكون هذا التعريف في الهامش لا في صلب البحث، ولا يجوز في كل الأحوال استخدام ألقاب يغلب عليها التقريظ والمدح المبالغ فيه، كأن نكتب عبارات مثل «العالم العلامة» و «الفهيم الفهامة» و «العالم الجليل» و «الأستاذ الكبير» و «المؤرخ اللامع» وغيرها[9].

الاقتباس:

الاقتباس هو تثبيت آراء الأخرين لمناقشتها أو لتعزيز رأي ما، أو إيراد خبر مهم أو للاستشهاد بمن هو حجة في ميدان تخصصه[10]، ويجب على الباحث أن يتحرى المصادر الأصلية ذات العلاقة الوثيقة بموضوع البحث، وأن يستخدم ما يقتبسه في انسجام تام مع ما قبله وما بعده من كلام حفاظاً على وحدة السياق. كما لايجوز الإكثار من الاقتباس بحيث يغدو البحث عبارة عن سلسلة طويلة من الاقتباسات المتتالية، ويستحسن أن تكون النصوص المقتبسة قصيرة، لأنها يمكن أن تدرج في متن البحث، وتستخدم في المناقشة بيسر وسهولة[11]، ويكون الاقتباس

---

(8) شلبي، المرجع السابق، ص94 ـ 95، وقارن: يعقوب، المرجع السابق، ص60.
(9) المرجع نفسه، ص61.
(10) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص62.
(11) انظر: فان دالين، المرجع السابق، ص618.

على نوعين هما:

أ ـ الاقتباس الحرفي: ـ ويقوم فيه الباحث بنقل كلام المصدر أو المرجع بنصه دون تغيير، وفي هذه الحالة يجب وضع هذا الاقتباس بين شولتين أو مزدوجتين « ».

ب ـ الاقتباس غير الحرفي: ـ ويتضمن نقل فحوى النص العام، أو معناه أو موجزه وعند ذلك لا تستخدم الشولتين، ولكن في كلتا الحالتين أي في الاقتباس الحرفي وغير الحرفي، لا بد من ترقيم الاقتباس وتدوين المصدر أو المرجع الذي تم منه الاقتباس بالطريقة المألوفة أي وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر بين قوسين صغيرين، يقابله رقم مثله في الهامش. وإذا تعددت الاقتباسات في الصفحة الواحدة، تتعدد الأرقام في المتن والهوامش.

ولقد سبقت الإشارة في نهاية الفصل الأول من هذا الباب إلى إمكانية الحذف في الاقتباس شرط عدم تشويه المعنى وجعل ثلاث نقاط أفقية مكان الكلمات أو الجمل المحذوفة «. . .» أما إذا كان الحذف يشمل فقرة أو أكثر فتوضع نقاط أفقية بطول سطر واحد مكان الكلام المحذوف[12] هكذا:

كذلك يمكن إضافة حرف أو كلمة أو عبارة لإقامة معنى أو لشرح كلمة أو لإتمام جملة سقطت منها كلمة أو أكثر، ولكن يجب وضع الزيادة بين قوسين مركنين أو معكفين [ ]. ولايقتصر الاقتباس على الكتب والمجلات والبحوث فحسب، بل يكون أيضاً من المحاضرات أو

---

(12) K. Turabian, A Manual for Writers of Term Papers, Theses and Dissertations (3rd ed, Chicago: The University of Chicago Press. 1967) p.22.

المحادثات الشفوية، ولا بد في هذه الحالة من استئذان صاحب الرأي، ما دام هذا الاقتباس لم يصبح عاماً بنشره على الناس في مقال أو كتاب، وإذا كانت الغاية من الاقتباس مناقشة رأي مؤلف ما، فعلى الباحث أن يتأكد من أن هذا المؤلف لم يعدل عن رأيه في مقالة لاحقة، أو طبعة جديدة من كتابه، وهناك تحذير عام يوجه للمبتدئين في البحوث العلمية، وهو عدم جواز اقتباس نص قديم مثبت في مرجع ثانوي حديث، إلا بعد التأكد من صحته بمراجعة المصدر الأولي الأصلي، فإن لم يستطع الطالب التحقق من هذا الأمر لعدم توافر هذا المصدر وندرته، يثبت النص المقتبس على مسؤولية المرجع الثانوي، على أن يشير إلى ذلك توخياً للأمانة العلمية، واعترافاً بفضل مؤلف المرجع الثانوي، وتخلصاً من المسؤولية في حالة وجود أي خطأ في النص.

أما بالنسبة إلى طول الإقتباس فيجب مراعاة ما يأتي[13].

إذا لم يجاوز طول الاقتباس ستة أسطر[14]، فإنه يوضع كجزء من البحث، ولكن بين الشولتين أو المزدوجتين « ». أما إذا جاوز ستة أسطر إلى صفحة، فيوضع في ترتيب يختلف عن النص، ويُترك فراغ بينه وبين آخر سطر قبله، وأول سطر بعده، مع توسيع مساحة الهامش من اليمين واليسار وتضييق المسافة بين سطور الاقتباس (مسافة واحدة في حالة الطبع على الآلة الكاتبة، مع تصغير حجم الحرف عن بقية الحروف التي كتب بها البحث في حالة الطبع)، وإذا جاوز الاقتباس صفحة. فالمفضل في هذه الحالة، ألا يكون الاقتباس حرفياً، وعلى الباحث أن يصوغ المعنى بأسلوبه الخاص. وعند اقتباس أكثر من فقرة توضع في أول الاقتباس

(13) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص90 - 91، يعقوب، المرجع السابق، ص62.
(14) هناك من يشير إلى أربعة أسطر، انظر: Turabian, Op. Cit., P.16 بوحوش، المرجع السابق، ص48.

شولتان، وكذلك عند أول كل فقرة، وفي نهاية الفقرة الأخيرة. أما أبيات الشعر المقتبسة، فتترك وحدها في النص بالترتيب الذي وردت فيه بالأصل، مع وضعها بين الشولتين المزدوجتين، وهناك من يرى الاستغناء عن الشولتين بالنسبة إلى الشعر[15]، وفيما يلي بعض النماذج للاقتباس:.

(نموذج للاقتباس الذي يقل عن ستة أسطر)

أشار أحد المؤرخين العرب المحدثين إلى ضرورة فهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ للاستفادة منها في البحوث التاريخية بقوله: «ونحن بحاجة ملحة إلى أن نفهم النظريات والاتجاهات الحديثة في علم التاريخ لنستنير بها ولنستفيد منها في بحوثنا التاريخية، وقد لا نستطيع متابعتها، أو تطبيق طريقة البحث التاريخي الغربي بصورة صرفة في دراساتنا، ولكننا نستطيع الاستفادة كثيراً مما نجد من مذاهب ومناهج تمهيداً لوضع مناهج تاريخية منبعثة من طبيعة الدراسات التاريخية الإسلامية»[16].

(نموذج للاقتباس الحرفي الذي يزيد على ستة أسطر)

كتب قسطنطين زريق يصف عمل المؤرخ في أثناء نقده للأصول التاريخية وموقفه من الروايات وضرورة ترجح الشك على اليقين من أجل التوصل إلى الحقيقة التاريخية، فقال:

«إن عمل المؤرخ في هذه المرحلة النقدية هو أشبه ما يكون بعمل المستنطق في الدوائر القضائية الذي يأتي بالشهود والرواة فيستنطقهم ويدقق في شهاداتهم ويحقق في إفاداتهم ويقدم نتيجة تدقيقاته وتحقيقاته ليستند إليها في الحكم على ما جرى، لكن المؤرخ لا يقف عند عمل المستنطق، بل يتجاوزه إلى عمل المدعي العام، وإلى عمل المحامي - متخذاً وجهة الادعاء تارة ووجهة الدفاع

---

(15) Turabian Op. Cit., P.17، ملحس، المرجع السابق، ص163.

(16) الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص9.

أخرى - ثم يصل أخيراً إلى عمل القاضي الذي يحاول إثبات الوقائع قبل أن يقدم على الحكم فيها.

«إن المؤرخ يتناول الروايات بعد أن تكون قد نقدت كما ذكرنا فيقارنها ويقابلها بسواها من الروايات المنقودة مثلها، ولا يزال يقابل ويقارن، ويقارب ويوازن - مقدماً في ذلك كله الشك على التصديق والاتهام على التبرئة - إلى أن يُكوّن قناعة ما عن الحادث وكيفية وقوعه. .»[17].

إن هذا الاقتباس الحرفي يتميز باكتمال الفكرة، ويشير للقارىء صراحة أنه ليس من إنتاج الباحث، بل هو رأي كاتب آخر، وقد ثُبّت في هذا النص الطويل لأنه يوضح الفكرة بدقة، وبأسلوب بديع، لايمكن الحفاظ على جماله لو عُبر عنه بالمعنى، ويلاحظ أيضاً أن الاقتباس تضمن أكثر من فقرة، فوضعت الشولات عند بداية الفقرة الأولى، وبداية الفقرة الثانية، ونهايتها، كما تضمن أيضاً إشارة إلى الاقتباس المتقطع، بحيث يظهر من وضع النقاط الثلاث «. . .» في آخر النص، إن هناك استمراراً في كلام زريق، لكن اكتفي بالنص المقتبس منه فقط.

الحاشية أو الهامش:

المقصود بالحاشية أو الهامش، هو ما يخرج عن النص أو المتن، إما شرحاً وإما إشارة وتعليقاً، سواء جُعل في ذيل النص منفصلاً عنه بخط طويل، أو في نهاية الفصل أو في آخر البحث، ويفضل تثبيت الشروحات والإحالات والتعليقات في هامش كل صفحة على حدة.

وتستخدم الحواشي أو الهوامش للأغراض التالية[18]:

---

(17) زريق، المرجع السابق، ص73.

(18) See: Turabian Op. Cit., P.26. Ehrlich and Murphy, Op. Cit., p.48؛ شلبي، المرجع السابق، ص101 - 102، الفياض المرجع السابق، ص90 - 92، ملحس، المرجع

1 ـ أسماء المصادر الأولية والمراجع الثانوية التي تم الاقتباس منها، أو في الإحالة إليها.

2 ـ المفاهيم والحقائق التي تؤخذ من أعمال أخرى.

3 ـ الأفكار المقتبسة التي كان لها أهمية أساسية في صياغة مفاهيم البحث.

4 ـ الإحالة على صفحات البحث نفسه، لمنع التكرار.

5 ـ شرح بعض المفردات أو العبارات أو تصحيح الأخطاء التي عثر عليها في أثناء عملية الجمع.

6 ـ شروح توضح خلفيات البحث، وتساعد في تفهم أغراضه، مثل التعريف ببعض الأعلام أو الأمكنة أو الأحداث أو المفاهيم الفكرية والاجتماعية، أو إيراد المقادير الحديثة المساوية لأوزان أو مقاييس قديمة، كأن نقول: الفرسخ يساوي ثلاثة أميال والذراع نحو 60 سنتمتراً وهكذا.

وتتضح فائدة استخدام الهامش في تجنب إدخال أي شيء إلى المتن مما قد يؤثر على وحدته وتماسكه وسياقه، وتقديم الأدلة والبراهين على ما يذكره الباحث من آراء وأفكار وطروحات، وهو بهذا يفسح المجال للقارىء لمراجعة هذه المستندات إذا شاء، ولكن يجب الحذر من الإغراق في استعمال الهوامش، والمبالغة في استخدامها، وأثقالها بعشرات المصادر والمراجع، على سبيل الحذلقة، والتظاهر بالمعرفة، لأن هذا قد يؤدي إلى نفور القارىء، وإجهاد نظره من كثرة الانتقال من المتن إلى الهامش أو العكس، فلا يجوز تثبيت التوافه، أو الأمور الشائعة جداً أو تعريف الأعلام البارزين المشهورين، أو الأماكن المعروفة، كأن نُعرف

السابق، ص164 ـ 165، يعقوب، المرجع السابق، ص66، أحمد (أبو ضيف) المرجع السابق، ص155 ـ 156.

مثلاً بالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أو بمدينة بغداد أو القاهرة.

وتكتب الهوامش أو الحواشي، كما أسلفنا، في أسفل الصفحة وهناك من يجعلها في نهاية الفصل أو نهاية البحث، وفي الحالة الأولى يجب الفصل بينها وبين المتن بخط عريض، أو بمجال أبيض، وتكتب نصوصها بحروف أصغر عند الطباعة، وتستخدم في الإشارة إلى الهوامش الأرقام عادة، لكن هناك من يقترح وضع بعض الإشارات كالنجمة مثلاً (*) في حالة ذكر إيضاحات لتفصيل مجمل ما ورد في المتن، أو لتحقيق موضع أو نحو ذلك، فإذا ورد إيضاح ثان في الصفحة نفسها كانت الإشارة له بنجمتين (**) وهكذا. وقد تستخدم النجوم بدل الأرقام إذا كان مكانها فوق عنوان من العنوانات[19].

(نموذج للهامش الذي يأتي على شكل نجمة)

«الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية»

بقلم: جفري باراكلو[*]

ترجمة: صالح أحمد العلي[**]

ومن المفضل استخدام الأرقام دائماً، لأنها أسهل في عملية الطبع وأقل تعقيداً ولا تشغل حيزاً كبيراً[20]، وتوضع الأرقام في المتن بين قوسين مدونة في أعلى السطر بقليل، وبعد الشواهد والاقتباسات لا قبلها، ويفضل أن تكون على آخر جملة منتهية بنقطة أو فاصلة، على أن نكتب

(19) شلبي، المرجع السابق، ص101 ـ 102.

(*) أستاذ التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد وجامعة براندبس ورئيس الرابطة التاريخية في إنكلترا 1964 ـ 1967.

(**) رئيس المجمع العلمي العراقي.

(20) قارن: الفياض، المرجع السابق، ص91.

ما يقابلها في أسفل الصفحة مع الهوامش التي نريدها.

وهناك أربع طرائق للترقيم، وهي[21]:

1 ـ إن أهم هذه الطرائق وأسهلها وأكثرها شيوعاً، هو وضع أرقام مستقلة مسلسلة لكل صفحة على حدة تبدأ برقم (1)، وتوضع في أسفل كل صفحة الهوامش الخاصة بها، وهذه الطريقة تسهِّل عمل الباحث، بحيث يمكنه حذف أو إضافة رقم آخر دون أن يحتاج إلى تغيير هوامش الصفحات الأخرى، ويمكن للقارىء أن يلاحظ هوامش الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب. حيث دونت بهذه الطريقة. وفي اعتقادنا هذه أفضل الطرائق لأنها تسهّل الحذف أو الزيادة وكذلك متابعة المصادر.

2 ـ إعطاء رقم مسلسل متصل لكل فصل من فصول البحث على حدة، يبدأ برقم (1) ويستمر إلى نهاية الفصل، حيث تدون جميع الأرقام، لكن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل، وقد دُونت هوامش الفصل الرابع من الباب الثاني من هذا الكتاب وفق هذه الطريقة.

3 ـ جعل الأرقام مسلسلة ضمن الفصل الواحد، على أن تثبت في كل صفحة هوامشها الخاصة، وقد دُونت هوامش جميع فصول هذا الكتاب وفق هذه الطريقة باستثناء الفصلين الثالث والرابع من الباب الثاني.

4 ـ إعطاء رقم مسلسل للبحث كله، يبدأ برقم (1) ويستمر إلى نهاية البحث، حيث تُكتب الهوامش كاملة في الأخير. ومن الواضح أن إحداث أي تغيير بالحذف أو الإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية البحث وهي تربك الباحث.

---

(21) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص68 ـ 69، وقارن: شلبي، المرجع السابق، ص102 ـ 103.

ولاشك أن لكل طريقة من هذه الطرائق مزاياها ومساوئها، فعلى الرغم من أن الطريقة الأولى هي أسهل على الباحث، وعلى القارىء أيضاً، فإنها تثير المتاعب بالنسبة إلى الطباعة، سواء على الآلة الكاتبة أو المطبعة، لأن الصفحة المطبوعة تحوي عادة أكثر مما تحويه الصفحة المكتوبة باليد، فتنتقل أحياناً بعض الأرقام من صفحة إلى أخرى، وهو ما يؤدي إلى تغيير الأرقام التي وضعها الباحث في المسوَّدة.

وتسهِّل الطريقتان الثانية والرابعة عمل الضارب على الآلة الكاتبة ومن يقوم بإخراج البحث في المطبعة، لأنهما لن يُقدِّرا مساحة ما ستشغله الهوامش ولن يضطرا إلى تغيير أرقام الهوامش في حالة اتِّباع الطريقة الأولى، لكن القارىء لا يرتاح إلى هاتين الطريقتين، بحيث سيضطر إلى الانتقال من الصفحة التي يقرأها إلى نهاية الفصل (بحسب الطريقة الثانية) أو إلى نهاية البحث (بحسب الطريقة الرابعة)، كلما أراد أن يتأكد من الهوامش. وفي ذلك مشقة وتعب على القارىء يتضاءل معه الجهد الذي يمكن توفيره للضارب على الآلة الكاتبة، أو للمنضد المسؤول عن الطباعة، ولهذا يُنصح بعدم استخدام هاتين الطريقتين.

أما الطريقة الثالثة، وهي التي اتبعت في معظم فصول هذا الكتاب، فهي وإن كانت تتطلب أيضاً تغيير أرقام هوامش الفصل في حالة الحذف والإضافة، فإنها أسهل على ضارب الآلة الكاتبة، والطباع الذي يُخرج الكتاب للنشر، كذلك لا يتأثر بها القارىء لأنها توفر له الهوامش في أسفل الصفحة مع ترقيمها ترقيماً مسلسلاً إلى نهاية الفصل.

ويُنصح الطلاب باتباع الطريقة الأولى في ترقيم الحواشي أو الهوامش، على أن يُستخدم قلم الرصاص في كتابة الأرقام، حتى إذا أصبح البحث في شكله النهائي ولم يبق مجال للزيادة والحذف أو التغيير، أمكن محو الأرقام والعودة إن شاؤوا إلى الطريقة الثالثة بجعل الأرقام

مسلسلة ضمن الفصل الواحد مع احتفاظ كل صفحة بهوامشها الخاصة.

وإذا كان النص المكتوب في الهامش كبيراً، ولم يتسع له المكان المتبقي في أسفل الصفحة، نضع علامة (=) في آخر السطر الأخير من أسفل الصفحة، ونكررها في أول السطر من الهامش في الصفحة التالية، ثم نكمل الهامش. ولكن لا يُنصح بالإكثار من هذه العملية والاقتصار على استخدامها عند الضرورة القصوى بالنظر إلى ما تسببه من إرباك في الطبع.

كذلك يجب ملاحظة الخبر المقتبس، إذا ورد في أكثر من مصدر أو مرجع، ففي هذه الحالة يجب أن ترتب المصادر والمراجع بحسب القدم والأهمية وتتخذ سنوات الوفاة دليلاً بالنسبة إلى مؤلفي المصادر الأولية القديمة، وتاريخ النشر (الطبعة الأولى)، بالنسبة إلى المراجع الثانوية، وفي هذه الحالة يحسن الفصل بين مصدر وآخر بفاصلة منقوطة (؛) أما إذا كانت المصادر لمؤلف واحد، فيفصل بينها بفاصلة فحسب.

وتوضع الأرقام في الهامش بين قوسين، أحدها تحت الآخر بمحاذاة تامة ويفصل بينها سطر واحد، وتكتب المعلومات بعد فراغ قليل بعضها تحت بعض، دون أن تجاوز إلى جهة اليمين فتقع تحت الأرقام، بل يجب أن تكون تحت المعلومات ويُترك ما تحت الأرقام فارغاً وهكذا:

---

(1) . . . .

(2) . . . .

(3) . . . .

(4) . . . .

وما تجدر ملاحظته، أن بعض الكتّاب المحدثين يستعملون أسلوباً جديداً في الإشارة إلى المراجع التي اعتمدوا عليها، فيذكرون ذلك في متن الكتاب وليس في الهامش، وتتطلب مثل هذه الطريقة ترقيم المصادر والمراجع في آخر البحث، بحيث يكتفي الكاتب بالإشارة خلال الكتابة إلى رقم المصدر أو المرجع، والصفحات التي اقتبس منها المعلومات، كان يقول: (15، ص45)، فالرقم (15) يشير هنا إلى قائمة المصادر الموجودة في نهاية البحث، أي المصدر أو المرجع ذي الرقم (15) و (ص45) تشير إلى الصفحة التي تم منها الاقتباس من ذلك المصدر، وهذه الطريقة غير محبذة من قبل بعض الباحثين، بل من غالبيتهم، لأنها لا تظهر بسرعة اسم المصدر أو المرجع، الأمر الذي يتطلب الرجوع إلى قائمة المصادر كل مرة يُشار فيها إلى اقتباس[22]، وهذا شيء ممل وغير عملي.

أساليب توثيق المعلومات في الهوامش:

هناك نظامان بكيفية تثبيت المعلومات الخاصة بالمصادر والمراجع في الهوامش:

1 - الأول لا يثبت كل المعلومات بل يكتفي بذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب أو البحث أو الرسالة، ثم الجزء - إذا كان الكتاب مؤلفاً من أجزاء - فرقم الصفحة، أما بقية المعلومات الخاصة بالنشر ومكانه واسم المطبعة ورقم الطبعة، وزمان النشر، فتثبت وفق هذا النظام في فهرس المصادر والمراجع.

2 - أما النظام الثاني، فهو لا يخصص في الغالب فهرساً خاصاً للمصادر والمراجع، بل تُذكر المعلومات الخاصة بالنشر كاملة عندما يرد

(22) انظر: الهواري، المرجع السابق، ص43، بوحوش المرجع السابق، ص52 - 53.

ذكر الكتاب لأول مرة في البحث.

والأفضل المزج بين هذين النظامين، وذلك بذكر المعلومات الكاملة عن المؤلف والكتاب والنشر حين يرد المصدر أو المرجع أول مرة، مع عمل قائمة خاصة للمصادر والمراجع في نهاية البحث، وذلك لتسهيل الأمر على القارىء وتمكينه من العثور على المعلومات الخاصة بالنشر للكتب التي يهتم بمعرفتها أو مراجعتها سواء في الهوامش حين ترد أول مرة، أو في قائمة المصادر والمراجع. وفيما يأتي أهم الحالات التي تثبت فيها المعلومات في الهوامش[23]:

أولاً: الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب:

إذا ورد المصدر أو المرجع في البحث أول مرة يدوّن بحسب التسلسل الآتي:

1 ـ اسم المؤلف ثم لقبه (بالترتيب العادي ومن دون قلب)

2 ـ عنوان الكتاب (يُفضل أن يكون تحته خط).

3 ـ اسم المترجم، أو جامع الفصول، أو المحقق (إن كان هناك مترجم أو جامع فصول أو محقق)

4 ـ رقم الطبعة (في حالة تعدد الطبعات، الثانية، الثالثة. . . الخ)

5 ـ اسم المدينة أو البلد الذي نشر فيه الكتاب.

6 ـ اسم الناشر.

7 ـ تاريخ النشر.

---

(23) قارن: Turabian Op, Cit., P.29 f; Ehrlich and Murphy, Op. Cit.,pp51-56;، شلبي المرجع السابق، ص104 ـ 110، ملحس، المرجع السابق، ص166، الهواري، المرجع السابق، ص42 ـ 57، بوحوش، المرجع السابق، ص57 ـ 69.

8 ـ رقم الجزء (إن كانت للكتاب أجزاء) ثم الصفحة.

وهناك من يرى وضع المعلومات الخاصة بالنشر بين قوسين اعتباراً من رقم الطبعة وانتهاءً بتاريخ النشر، وكذلك الإشارة إلى اسم المطبعة بعد ذكر الناشر.

(نموذج للإشارة إلى كتاب واحد في الهامش)

«فكانت مغازي النبي ﷺ التي غزا بنفسه سبعاً وعشرين غزوة، وكان ما قاتل فيها تسعاً، بدر القتال، وأُحد، المريسع، والخندق، وقريظة، وخيبر، والفتح، وحنين، والطائف، وكانت السرايا سبعاً وأربعين سرية واعتمر ثلاث عُمر»[24].

ويلاحظ على هامش (319) كتابة اسم المؤلف بالترتيب العادي ثم ذكر اللقب بعد ذلك، دون وجود أيّ فاصلة، في حين يتوجب كتابته بالعكس في حال وروده في المرة الثانية، وكذلك في قائمة المصادر والمراجع. كما سنرى فيما بعد، وكذلك يمكن الاستغناء عن مختصرات الجزء والصفحة، والاستعاضة عنهما بالنقطتين العموديتين، بين رقم الجزء ورقم الصفحة، أي هكذا: 1:7 أو 1/7.

ثانياً: الهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين متتاليتين:

في حالة الإشارة إلى الكتاب نفسه مرتين متتاليتين، تذكر المعلومات المتعلقة به كاملة في المرة الأولى، لكن الباحث لا يكرّر كتابتها في المرة الثانية، بل يكتفي بعبارة «المصدر نفسه، أو المرجع نفسه» مع وضع رقم الجزء ـ إن كانت هناك أجزاء ـ والصفحة أو الصفحات التي أخذ منها

(24) أبوعبدالله محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازي، تحقيق، مارسدن جونس (ط3، بيروت، عالم الكتب، 1984)، ج 1، ص7.

المعلومات وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، فيتعين على الباحث أن يستعمل مصطلح Ibid وهو مختصر كلمة (Ibidem) اللاتينية، التي تعني بالإنكليزية (في المكان نفسه In the same place).

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين متتاليتين)

تقول كاتبة عربية: إن معظم المؤرخين حتى بداية القرن العشرين كانوا يتجهون إلى دراسة الأحوال السياسية للدول، ويركزون على أعمال الحكام والشخصيات البارزة، ولا يعنون كثيراً بدراسة تاريخ الشعوب نفسها[25]، وهذا بطبيعة الحال، لايساعد على تكوين صورة شاملة للعصر الذي يتم بحثه، لذا يجب التركيز على دراسة مختلف نواحي الحياة للمجتمع، ولا سيما النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تساعدنا كثيراً على تفهم المشكلات والأوضاع في التاريخ الحديث والمعاصر للبلاد الإسلامية المختلفة[26].

وكذلك الأمر لو كان الكتاب المستخدم باللغة الإنكليزية مثلاً، فيذكر في الهامش الأول اسم المؤلف والكتاب ومعلومات النشر كاملة، ثم يُكتب في الهامش التالي المصطلح الخاص المرادف للمصدر أو المرجع نفسه (Ibid) ثم الصفحة أو الصفحات التي نُقل منها الاقتباس هكذا:

(26) Ibid, p.8

ثالثاً ـ الهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب مرتين غير متتاليتين:

ويوجد في هذه الحالة احتمالان لابد من الإشارة إليهما وهما:

---

(25) سيدة إسماعيل كاشف، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م)، ص5.

(26) المرجع نفسه، ص8.

1 ـ استخدام كتاب واحد فقط للمؤلف أو الكاتب الذي نقتبس منه في جميع الهوامش.

2 ـ استخدام أكثر من كتاب أو بحث للكاتب نفسه.

فإذا كان للمؤلف كتاب واحد، نكتفي بالإشارة إليه في المرة الثانية بعبارة المصدر السابق ـ إذا كان مصدراً أولياً ـ أو المرجع السابق ـ إذا كان مرجعاً ثانوياً ـ مسبوقاً بلقب المؤلف (أو الاسم الأخير له إذا لم يكن عنده لقب)، مع الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات التي أخذ منها الاقتباس، وفي اللغة الإنكليزية يستخدم مصطلح Op. Cit., بدلاً من المصدر السابق أو المرجع السابق، وهو يعني باللاتينية (Opere Citato) أي بالإنكليزية (In the work cited) فيقال مثلاً بالنسبة إلى الإشارة الثانية من المرجع الأجنبي: Livermore, Op. cit., p.50

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى الكتاب نفسه مرتين غير متتاليتين)

اهتمت بريطانيا بمنطقة الخليج العربي كثيراً منذ القرن الثامن عشر، وكان يدفعها في هذا الاهتمام دوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية سوقية[27]، ولم تكن بريطانيا الوحيدة التي سارت في هذا الاتجاه، فقد سارع التجار الأمريكان بعد انتهاء حروب الثورة الأمريكية سنة (1778 ـ 1783) وحصول بلادهم على الاستقلال من بريطانيا، إلى الاتجاه نحو الشرق للحصول على حظ لهم في التجارة الشرقية، فجاؤوا إلى بعض موانيء أفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية منذ أواخر القرن الثامن عشر[28].

إن أهمية الموقع الاستراتيجي الممتاز للخليج العربي بين القارات

(27) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1982)، ص 23.

(28) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947 (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1980)، ص 18.

الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وكونه نقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، هي التي كانت أكثر أهمية بالنسبة إلى بريطانيا ومصالحها في الهند التي تعد أغنى ممتلكات الامبراطورية البريطانية آنذاك[29].

ويلاحظ على هذا النموذج أن الاقتباس هو غير حرفي ولهذا لم توضع الشولات، كذلك يُلاحظ أننا اكتفينا بالنسبة إلى الهامش (29) بذكر لقب الكاتب فقط وهو طالب محمد وهيم، مع ذكر عبارة المرجع السابق، لأننا سبق أن أوردنا جميع المعلومات المتعلقة بالمؤلف، والكتاب، والنشر في هامش رقم (27)، أي في بداية الاقتباس، وليس لهذا المؤلف أيّ دراسة أخرى بالنسبة إلى جميع المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذا الكتاب.

أما إذا كانت للمؤلف نفسه مقالات أو كتب أخرى، واستخدمت كمراجع في البحث، ففي هذه الحالة لا بد من ذكر عنوان كل كتاب، بعد الإشارة إلى لقب المؤلف، حتى يعرف القارىء، أي مقال نقصد أو عنوان الكتاب الذي نشير إليه ويمكن في هذه الحالة اللجوء إلى اختصار مناسب للعنوان إذا كان طويلاً أو اختيار رمز له، ولكن يشترط الإشارة إلى هذا الرمز في قائمة المختصرات التي يقوم بها الباحث ويضعها في بداية البحث.

فإذا اقتبسنا نصاً من كتاب **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، للمسعودي مثلاً، ثم أخذنا معلومات من غيره من المؤلفين ولنفرض أنه الطبري في كتابه تاريخ الرسل والملوك، ثم أخذنا بعد ذلك من المسعودي مرة ثانية ولكن من كتابه الآخر التنبيه والإشراف، فتكون الإشارة في الهامش إلى هذه المصادر كالآتي:

---

(29) وهيم، المرجع السابق، ص23.

---

(1) المسعودي، مروج الذهب: 3/ 20 (نفترض أنه ذكر سابقاً قبل هذا المكان لذلك لم نكتب المعلومات الكاملة عنه).
(2) الطبري، المصدر السابق: 5/ 350 (نفترض أنه ذكر سابقاً ولم يستخدم له كتاب آخر في البحث).
(3) المسعودي، التنبيه والإشراف: 3/ 20 ص 64(أيضاً نفترض أنه ذكر سابقاً).

وهناك طريقة أخرى أكثر سهولة لكتابة المصادر والمراجع في الهوامش للمرة الثانية، أشارت إليها كات ترابيان (Kat L. Turabian)[30] من جامعة شيكاغو الأمريكية، وهي تتضمن ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة دون استخدم مصطلحات (Ibid) و (Op. Cit.,) و (Loc. Cit.,)، أي المرجع نفسه، والمرجع السابق، المكان نفسه، أما إذا كان هناك مرجعان للمؤلف نفسه سبق ذكرهما فيكتب اسم المؤلف واسم الكتاب ورقم الصفحة وهكذا تكتب الهوامش السابقة بحسب طريقة جامعة شيكاغو كما يأتي:

(1) المسعودي، مروج الذهب: 3/ 20
(2) الطبري، 5/ 350
(3) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص 64

رابعاً: الهامش الذي يشار فيه إلى مخطوط غير منشور:

تتّبع في الإشارة إلى المخطوطات طريقة الإشارة إلى الكتب نفسها، أي ذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم عنوان المخطوط، وبعد ذلك يذكر تاريخ المخطوط - إن وجد - ثم اسم الأرشيف أو المكتبة التي يتوافر فيها، فالبلدة أو الإقليم، فرقمه فالورقة، أو الصفحة التي استخدمت وإذا ما استخدمت نسخة مصورة في حوزة شخص آخر يذكر اسمه أيضاً.

---

(30) A Manual for writers of terms papers, Theses and Dissertations p 60.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى مخطوط غير منشور)

لو اقتبسنا معلومات تخص ترجمة عبد الملك بن حبيب السلمي (ت/ 338هـ/ 852م)، أحد علماء الأندلس، وأوائل مؤرخيها من مخطوط طبقات المحدثين لمحمد بن حارث الخشني (ت 360هـ/ 971م) فيكون تدوين المعلومات الخاصة بالمخطوط في الهامش كالآتي:

(1) محمد بن حارث الخشني، طبقات المحدثين، مخطوط مكتبة القصر الملكي، الرباط، رقم (6916)، نسخة مصورة بالفوتستات في حوزة عبد الواحد ذنون طه، الورقة 57أ.

أما إذا كان مؤلف المخطوط مجهولاً، فيكتب في البداية عبارة (مجهول المؤلف) ثم عنوان المخطوط، وبقية المعلومات، وتتبع الطريقة نفسها بالنسبة إلى الكتب المنشورة المجهولة المؤلف.

خامساً: الهامش الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة أو مقالة في جريدة:

في حالة الاقتباس من مجلة علمية أو جريدة يومية تكون الهوامش بالترتيب الآتي:

1 ـ اسم المؤلف كاملاً ولقبه (دون قلب)

2 ـ عنوان البحث أو المقالة (بين مزدوجتين في البداية والنهاية).

3 ـ اسم المجلة أو الجريدة (يفضل أن يكون تحته خط).

4 ـ رقم العدد.

5 ـ رقم المجلد.

6 ـ مكان النشر (وهناك من لا يذكره)

7 ـ تاريخ النشر (الشهر والسنة إضافة إلى اليوم بالنسبة إلى الجريدة).

8 ـ رقم الصفحة أو الصفحات المشار إليها.

أ ـ (نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى بحث في مجلة علمية)

من مجلة علمية:

أشار أحد الباحثين المحدثين إلى وجود بعض الغموض والتناقض في بعض الروايات التي أوردتها المصادر التاريخية بشأن عدم مساهمة الأنصار في الغزوات والسرايا قبل معركة بدر، ونوه عن أهمية محاولة الرجوع إلى دراسة موقف الأنصار منذ البداية لإعادة تقويمه بصورة سليمة خدمة للحقيقة التاريخية، وإنصافاً لمن نصروا الإسلام في أحلك الظروف والأحوال[31].

من مجلة أجنبية:

لنفرض أننا استخدمنا مقال الأستاذ شو (shaw) عن انهيار القوط الغربيين في أسبانيا المنشور في مجلة:

The English Historical Review

العدد21، الصادر في سنة 1906، فتكون الإحالة إليه في الهامش كالآتي:

R. D. shaw," The fall of the Visigothic Power in Spain" The English Historical Review, X X I (1906). pp. 211-212.

ب ـ (نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى مقال في جريدة يومية).

ذكر أحد الكتّاب في مقال له عن ثورة العشرين، أنها جسدت «الوعي الوطني والقومي لدى أبناء شعبنا الأبي وأظهرت تماسكهم

(31) هاشم يحيى الملاح، أضواء على دور الأنصار في مغازي وسرايا الرسول(ص) حتى غزوة بدر، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 3، 1987، ص 32.

وتلاحمهم في النضال ضد المحتلين»[32].

سادساً: الهامش الذي يشار فيه إلى فقرة منقولة من كتاب آخر:

قد يحدث في بعض الأحيان أن يجد الباحث بعض النصوص التي تفيده في بحثه، منقولة في كتاب آخر، وغالباً ما تكون هذه النصوص من مصدر أولي لا يتوافر في المكتبات المحلية، أو لايباع في السوق، فيضطر الباحث إلى اقتباسها من المرجع الثانوي، ولكن بشرط أن يشير إلى ذلك بالتفصيل حتى لا يتحمل أيّ مسؤولية في حالة خطأ النص، أو سوء فهمه من قبل مؤلف المرجع، ومن المستحسن أن ينقل النص حرفياً، كما ورد دون أن يصفه بأسلوبه ليتضح تماماً المعنى الذي أراده كاتب المصدر الأصلي، ولكن من الأفضل أن يبذل الباحث جميع الجهود للحصول على المصدر الأصلي والاستعانة به، حتى يطمئن إلى أنه ينقل فعلاً ما كتبه صاحب النص، ويقتبس منه المعلومات وهو واثق من صحتها.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى فقرة منقولة من كتاب آخر غير متوافر)

> «كانت محاكم دواوين التفتيش الغرناطية تستولي سنوياً على أملاك سبعين موريسكياً، وقد ذكر المؤرخ جراد (Garad) أن حركة محاكم دواوين التفتيش استمرت متبنية هذه الطريقة، على أساس ارتفاع المبالغ كل سنة، وهذا إلى درجة وصولها إلى قمتها خلال الخمس سنوات التي سبقت ثورة البشرات، وهي الثورة التي كانت في الواقع تعبيراً أو سبباً مباشراً لانتفاضة الموريسكيين ضد مصادرة أملاكهم»[33].

(32) عدنان سماكة، صفحات من ثورة العشرين، جريدة الثورة، العدد 6971، (30 حزيران 1989)، ص5.

(33) K, Garad «La Inquisicion y los Moriscos Granadinos (1526-1580)», Bulletin Hispaniquc 1. LXVIII, nos et 2, pp. 63-77، نقلاً عن: لوي كارديناك،

ونلاحظ في هذا الهامش تدوين المعلومات الكاملة عن المصدر الأصلي، وكذلك عن المرجع الثانوي، الذي تم منه الاقتباس (في حالة وروده أول مرة في البحث).

سابعاً: الهامش الذي يشار فيه إلى دراسة في كتاب يحمل اسماً آخر:

يجابه الباحث في بعض الأحيان مجموعة من الدراسات التي قام على تصنيفها والإشراف عليها كاتب آخر، أو هيئة معينة، غير الكاتب الذي يود الاقتباس منه، ففي هذه الحالة، يكتب الباحث اسم المؤلف ولقبه، ثم عنوان بحثه أو دراسته (بين قوسين في البداية والنهاية)، ثم يضع اسم ولقب الكاتب الذي أشرف على جمع المقالات، أو الهيئة المشرفة، في حالة عدم وجود كاتب معين، أو محرر، ثم يضيف إلى ذلك جميع المعلومات الخاصة بالنشر، وفيما يأتي نموذجان لهذا النوع من الهامش، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنكليزية.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى دراسة في كتاب يحمل اسماً آخر)

أ ـ باللغة العربية:

«وقد توخى الخلفاء الأمويون في قادتهم ذات الصفات التي كانت مطلوبة في عهد الراشدين، فكانوا يتحرون من له القابلية على تحمل المسؤولية، ويتصف بالحزم ورسوخ العقيدة والثقة بالنفس»(34).

ب ـ باللغة الإنكليزية:

الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، المجابهة الجدلية (1492 ـ 1650)، تعريب وتقديم: عبد الجليل التميمي، (تونس، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1983)، ص109.

(34) عبد الواحد ذنون طه، «قادة العصر الأموي»، بحث ضمن كتاب، الجيش والسلاح، تأليف نخبة من أساتذة التاريخ (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988) 4/ 312.

«Muslim historiography is a part of Muslim culture and can only be understood when studied with reference to other cultural activities and developements»[35]

ويلاحظ على هذا الهامش وجود محررين (Editors) للكتاب، وقد تمت الإشارة إليهما مسبوقين بـ(ed) وهي مختصر (Edited) أي (تحرير) فهما اللذان حررا البحوث وجمعاها، وقد ظل اسم الكاتب الأصلي للبحث والعنوان كاملاً.

ثامناً: الهامش الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية:

تعد النصوص الحكومية وثائق رسمية، لأنها تعبّر عن السياسة التي تسير عليها الدولة، لذا يجب على الباحث أن يوجه عناية كبرى في الاقتباس، من حيث الدقة وملاحظة عدم إعطاء الكلام المنقول طابعاً مغايراً للمعنى الأصلي المقصود ويكون الهامش بالشكل الآتي:

يكتب أولاً اسم الدولة ثم الوزارة، أو الجهة التي قامت بنشر الدراسة، وعنوان الدراسة (تحته خط)، ثم اسم ومكان وتاريخ النشر، ثم الصفحة المقتبس منها.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية)

«وفي الرابع من أيلول 1980 بدأت إيران سلسلة من الهجمات العسكرية بالمدفعية والمشاة والدروع وباستخدام القوة الجوية، أيضاً. وقصفت ودمرت العديد من المدن والقرى العراقية الحدودية وأغلقوا

---

(35) A. A. DURI, «The Iraq School of History to the Ninth Century asketch», in: Historians of the Middle East, ed. B. Lewis and P.M. Holt (London: Oxford University press, 1964), p.46.

مجالهم الجوي تمهيداً لضربة جوية كاسحة»[36].

تاسعاً: الهامش الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة:

قد يستعين الباحث ببعض رسائل الماجستير أو الدكتوراه غير المنشورة، والمرقونة عادة على الآلة الكاتبة، أو قد يحصل على بحث غير منشور، أو ينقل من محاضرات وزعت بالأصل على الطلبة، ويكون هامش هذه الاقتباسات كالآتي:

كتابة اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الدراسة التي تم الاقتباس منها، ثم تحديد نوع الدراسة (أطروحة ماجستير أو دكتوراه أو مطبوعات للطلبة)، ثم يذكر اسم الكلية والجامعة التي نوقشت فيها الأطروحة، والتاريخ الذي تم فيه ذلك النقاش، ثم الصفحة، أو الصفحات التي تم منها الاقتباس.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى دراسات غير منشورة ـ رسائل جامعية)

1 ـ جاسم محمد العدول، العراق في العهد الحميدي (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975)، ص40

2 ـ نهلة شهاب أحمد، المغرب العربي في عهد عقبة بن نافع الفهري ـ دراسة سياسية (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1987)، ص45.

3 ـ Ali Y. Ahmed, Some Neo - Assyrian Provincial Administraters (Unpublished ph. D Thesis, University of London, 1984), P.55

(36) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، اللجنة الاستشارية، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981) ص12.

عاشراً ـ الهامش الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة:

في حالة استخدام وثائق أجنبية غير منشورة، ولاسيما بالنسبة إلى الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، يشار أولاً إلى عنوان الوثيقة أو موضوعها، ثم إلى مكان حفظها والجهة التابعة لها، ثم رقمها، والتاريخ الذي تعود إليه، فإذا ما استخدمنا وثيقة تتعلق بامتياز نفط البحرين، وهي من وثائق دائرة السجلات العامة في لندن (Public Record Office) ومختصرها (P.R.O) وتعود إلى وزارة الخارجية (Foreign Office) ومختصرها (F.O) نكتب الهامش الخاص بها كما في النموذج الآتي:

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى وثائق أجنبية غير منشورة)

Oil Concession in Bahrain, P R O, F O, 371-13730, 4-4-1929.

حادي عشر ـ الهامش الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات:

إذا ما استخدمنا إحدى الموسوعات، ولنفرض أنها دائرة المعارف الإسلامية، فتكون الإحالة إليها في الهامش كالآتي:

ذكر اسم المؤلف كاملاً، ثم ذكر اسم المادة المنقول عنها (بين أقواس الاقتباس) ثم ذكر اسم الموسوعة وتحته خط ثم الطبعة، فالجزء والصفحة.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى اقتباس من إحدى الموسوعات)

جاء في دائرة المعارف الإسلامية أن ابن عذاري المراكشي كان قائداً في مدينة فاس[37].

---

(37) J. Bosch- Villa, «Ibn Idhari» the Encyclopaedia of Islam, 2nd, ed. III, p. 805.
ومثال آخر من دائرة المعارف البريطانية: J. W. Comyns - Carr, «Blake, William», Encyclopaedia Britannica 11 th ed, IV, 36-38.

وإذا كان المقال غير مذيل باسم الكاتب، فيمكن حينذاك الإشارة إلى اسم المادة (بين أقواس إقتباس)، ثم اسم دائرة المعارف وتحتها خط، والطبعة والجزء والصفحة ومثال على هذا الأمر من دائرة المعارف الأمريكية.

«Sitting Bull», Encyclopedia Americana 1962, XXV, 48.

ثاني عشر ـ الهامش الذي يشار فيه إلى مقابلات شخصية أو محاضرة عامة:

إذا تطلب موضوع الباحث إجراء بعض المقابلات الشخصية مع المسؤولين أو مع من لهم صلة بالأحداث التي يدرسها، أو كان لهم إلمام بقضية تخصه ويمكن أن يستفيد من آرائهم في دعم وجهة نظره، فعليه أن يستعمل الأسلوب الآتي في كتابة الهوامش.

1 ـ الإشارة في أول السطر إلى عبارة (مقابلة شخصية) أو (حديث شخصي) مع . . ثم ذكر اسم الشخص ولقبه كاملاً.

2 ـ ذكر وظيفة الشخص أو منصبه.

3 ـ الإشارة إلى المكان الذي تمّت فيه المقابلة.

4 ـ تاريخ إجراء المقابلة.

5 ـ وأخيراً إضافة عبارة (إذن بالإشارة إليها)، دلالة على موافقة من تمّت معه المقابلة بنشرها.

(نموذج للهامش الذي يشار فيه إلى مقابلة شخصية أو محاضرة عامة)

أ ـ مقابلة شخصية:

* مقابلة مع الأستاذ الدكتور صالح أحمد العلي، رئيس المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 25 حزيران (1989)، إذن بالإشارة إليها.

ب - أما إذا استفاد الباحث من محاضرة عامة فتكتب هكذا مع الإشارة إلى اسم المحاضر، وتاريخ المحاضرة، والإذن بالإشارة إليها.

* الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل، محاضرة عامة، 15 آذار (1988)، إذن بالإشارة إليها.

وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يجب مراعاتها في كتابة الهوامش، منها[38].

1 - إذا اشترك في تأليف الكتاب مؤلفان أو ثلاثة ينبغي أن نذكر جميع الأسماء[39]، مثال ذلك:

حسن أحمد محمود، وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي (ط2، القاهرة، دار الفكر العربي، 1973) ص80

خليل إبراهيم السامرائي، وعبد الواحد ذنون طه، وناطق صالح مطلوب. تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986) ص 260.

2 - وإذا اشترك في تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة مؤلفين[40]، يذكر اسم الأول منهم، أو اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من غيره، ثم تضاف كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم، مثال ذلك:

إبراهيم خليل أحمد وآخرون، قضايا عربية معاصرة - دراسة تاريخية سياسية (الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر 1988م) ص10.

3 - وإذا كان اسم المؤلف غير معروف، يكتب الهامش هكذا.

---

(38) قارن: شبلي، المرجع السابق، ص 104 فمابعدها.

(39) المرجع نفسه، ص104، Turabian Op, Cit., PP.73-74
Ehrlich and Murphy, Op. Cit. p53.

(40) وهناك من يعامل الكتب المؤلفة من قبل ثلاثة مؤلفين على هذه الطريقة أيضاً.

مجهول المؤلف، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد (ط2، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986) ص350.

أما إذا كان الكاتب مجهول بالنسبة إلى المصادر والمراجع الأجنبية، فتذكر كلمة Anonymous (أي مجهول باللغة الإنكليزية)، ثم يكتب بعدها اسم الكتاب وبقية معلومات النشر الأخرى.

4 ـ إذا ذكر اسم المؤلف في متن البحث، فلا داعي لإعادة ذكره في الهامش، بل يُذكر عنوان الكتاب فقط، كأن يرد في المتن مثلاً: قال فاروق عمر فوزي[41]: «. . .» فيكون الهامش هكذا مع ملاحظة وضع رقم الهامش على نهاية اسم المؤلف، وليس في آخر الاقتباس.

(41) طبيعة الدعوة العباسية (ط2، بغداد، مكتبة الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1987) ص 74.

5 ـ وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان كتابه في متن البحث، فلا يعاد منهما شيء في الهامش، فإذا قيل مثلاً، ذكر أحمد بن جابر البلاذري في كتابه فتوح البلدان[42]، كان الهامش كالآتي:

(42) تحقيق رضوان محمد رضوان، (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، 1959)، ص20، (أما إذا لم يكن قد ورد للمرة الأولى، فيذكر رقم الصفحة فقط).

6 ـ ويمكن للباحث أن يختصر في كتابة الرقم الثاني للصفحات في الهامش، إذا تعدى المئات أو الآلاف، ولكنه لايختصر هذا الرقم إذا كان مكوناً من رقمين فقط، مثل ص59 ـ 99، ويكون التغيير في رقمي الآحاد والعشرات فقط، مثل: ص535 ـ 37، بدلاً من 535 ـ 537، ومثل: ص1420 ـ 24 بدلاً من 1420 ـ 1424، أما إذا كان هناك تغيير في رقم المئات، أو الآلاف، فيغيران، مثل: 898 ـ 902، وكذلك إذا كان هناك

صفران يشغلان الآحاد والعشرات، فتعاد معهما المئات مثل: 200 ـ 203، وكذلك إذا كان هناك صفر في المئات أيضاً، فيعاد رقم الآلاف، مثل: 1000 ـ 1002.

7 ـ وإذا تعددت الصفحات بشكل كبير، يمكن أن يقال ص 230 فما بعدها، أما إذا تعددت الصفحات في المراجع الأجنبية، فتكون الإشارة إليها كما يأتي:

pp. 14-15 أي من ص 14 ـ 15

PP.25 f أي من ص25 والصفحات التالية لها.

PP.25 ff أي من ص25 والصفحة التالية لها.

8 ـ إذا كانت الإشارة إلى شيء مشهور يتردد كثيراً في أحد المصادر أو المراجع، فيجوز عدم ذكر صفحة أو صفحات معينة، والاكتفاء بالقول مثلاً:

انظر، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، في أمكنة متعددة.

أما إذا كان المرجع أجنبياً، فتستعمل الكلمة اللاتينية (Passim) ومعناها، هنا وهناك، هكذا: Gibb, Arabic Literature, Passim

9 ـ أما إذا كان الاقتباس مباشرة من المكان السابق نفسه، أي من الجزء والصفحة نفسها، فيمكن أن يقال بالنسبة إلى المصادر والمراجع العربية.

المصدر والمكان نفسهما

(دون أن يتبع ذلك رقم الصفحة)

أو المرجع والمكان نفسهما

وفي حالة المرجع الأجنبي تكون الإشارة هكذا Berry, Loc. cit ومصطلح loc. Cit., هو مختصر للعبارة اللاتينية Loco citato أي المكان نفسه أو المقتبس منه، وبالإنكليزية (In the place cited).

10 ـ يمكن للباحث بعد أن يذكر اسم المصدر أو المرجع أول مرة كاملاً، أن يحدد بعده اختصاراً له، ولا سيما المؤلفين الذين لهم أكثر من كتاب مستخدم في البحث، ولكن يشترط الإشارة إلى أنه سيستخدم ذلك الاختصار باستمرار في البحث ليدل عليه، كأن يقول مثلاً بالنسبة إلى كتاب المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، إنه سيرمز له هكذا، المسعودي، مروج، والمهم في الأمر هو الاستمرار في استخدام أسلوب موحد من بداية البحث في نهايته.

الرموز المختصرة في البحث:

ونشير في ختام هذا الفصل إلى رموز بعض الكلمات التي يكثر تكرارها في البحوث، ولاسيما في الهوامش وقد أصبحت بعض هذه الرموز شائعة، ويحسن التزامها دون غيرها في البحوث العلمية، ولايجوز للباحث أن يختصر ما يشاء، بل يقتصر على ما جرى العرف باختصاره، ونذكر فيما يأتي ثبتاً بهذه المصطلحات والرموز، مع ما يقابلها باللغة الإنكليزية[43].

(43) راجع بشأن هذه الرموز: Turabian Op, Cit., P. 59 Murphy and Ehrlich, Op. Cit., p.46; شلبي، المرجع السابق، ص98 ـ 99، 107 ـ 110، ملحس، المرجع السابق، ص116، 168، 169، الهواري، المرجع السابق، ص58، الفياض، المرجع السابق، ص57، بوحوش، المرجع السابق، ص97 ـ 98، يعقوب، المرجع السابق، ص157 ـ 159.

الرمز	مايقابله باللغة الإنكليزية	المعنى باللغة العربية
الخ	etc	إلى آخره
ب.ظ	p.m.	بعد الظهر
ت	d	تاريخ
ت	+	تاريخ الوفاة
تحق	rev	تحقيق
تر	tr	ترجمة
جـ	v.	الجزء
د.ت(لا.ت)	n.d.,	دون تاريخ أو (لاتاريخ)
ص	p., (صفحات pp)	الصفحة.
ط	ed.,	الطبعة
ق.ظ	am	قبل الظهر
ق.م	b.c.,	قبل الميلاد
لا.ب	n.p.,	لا بلدة
لا.مط	n.pr.	لا مطبعة
لا.نا	n.pub.,	لا ناشر
م	A.D.	التاريخ الميلادي
مج	vol.	مجلد
محق	rev.,	محقق
مخ	MS (مخطوطات MSS)	مخطوط
م.س	Op. Cit.,	المصدر أو المرجع السابق.
ن.م	ibid.,	المصدر نفسه.
مط	pr.,	مطبعة
هـ	A.H.	التاريخ الهجري

وهناك مختصرات أخرى أجنبية ولكن لايوجد اتفاق على مايقابلها باللغة العربية، باستثناء بعض الاجتهادات التي لا تُلزم الباحث منها:

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الإنكليزية	الرمز الأجنبي
-	ملحق ذيل	appendix	app.,
-	مقال	article	art.,
-	ولد	born	b.,
-	كتاب	book (plural,bks)	bk.,
-	نشرة	bulletin	bull.,
-	حقوق التأليف محفوظة	copyright	c.,
-	بالتقريب	approximately, about	ca.,
-	قارن، راجع	confer, compar	cf.,
-	فصل	chapter	ch.,
-	فصول	chapters	chap.,
عم	عمود	column	col.,
-	مثلاً	for example	e.g.,
-	وآخرون	and others	et al.,
-	وما يأتي بعدها	and the following	et seq.,
ص ص	الصفحة والصفحات التالية	the following pags (s)	f., ff.,
-	الرقم	figure	fig.,
-	أي، أو وهكذا	that is	i.e.,
ص.ن	في المكان السابق أو الصفحة نفسها	in the place cited	loc. cit.,
-	هامش	footnote (plural nn)	n.,
-	ملاحظة	note well	N.B.
-	رقم	number	n.o.,

n.s.,	new series	سلسلة جديدة	-
o.p.,	out of print	نفدت الطبعة	-
o.s.,	old series	سلسلة قديمة	-
par.,	paragraphy (plural pars)	فقرة	A، a،
passim	here and there	هنا وهناك	-
pt.,	part (plural pts)	قسم	a،
s.,	series	سلسلة	-
sic.,	so, thus	كذا أو هكذا	-
pub.,	publisher	الناشر	ن
supra	above	أعلاه، فوق	-
supp.,	supplement (plural supps)	تكملة، إضافة	-

وفيما يأتي بعض الرموز المختصرة المتعارف عليها للمجلات الأجنبية مع ما يقابلها من أسمائها الكاملة[44].

(44) للإطلاع على مزيد من هذه المختصرات انظر: J.D. Pearson, Index Islamicos, 1906-1955 Acatalogue of articles on Islamic Subjects in Periodicals and other collective publications, (2nd ed. Cambridge, W. Heffer and Sons Limited 1961) pp.xxix-xxx.

الرمز المختصر	اسم المجلة
(ABORI)	Annals of the Bhandarkar oriental Research Institute.
(AHR)	American historical review
(AI)	Ars islamica
(AIEA)	Archivos del Instituto de Estudios Africanos.
(AION)	Annali, (R) Institute orientale di Napoli.
(BEA)	Bulletin des etudes arabes.
(BFA)	Bulletin of the Faculty of Arts, Cairo University.
(BMFEA)	Bulletin of the Museum of far Antiquities.
(BMQLY)	British Museum quarterly.
(BPP)	Bengal past and pressent.
(BSOAS)	Bulletin of the School of Oriental and African Studies.
(Bull IFAN)	Bulletin de l'Institut francasis d'Afrique Noire.
(CHJ)	Cambridge historical journal.
(CT)	Cahiers de Tunisie.
(GJ)	Geographical journal
(GR)	Geographical review
(HJAS)	Harvard journal of Asiatic studies
(Ic)	Islamic culture
(IHQ)	Indian Historical quarterly.
(IHRC Procs)	Proceeding of the Indian Historical Records Commission.
(IQ)	Islamic quarterly
(JA)	journal asiatique
(JASB)	Journal and Proceeding of the asiatic Society of Bengal.
(JAOS)	Journal of the American Oriental Society.
(JBBRAS)	Journal of the Bombay Branch of the Royal Asiatic Society.

(JBORS)	Journal of the Bihar and Orissa Research Society.
(JIH)	Journal of Indian history.
(JISOA)	Journal of Indian Society of Oriental Art.
(JMH)	Journal of modern history
(IPOS)	Journal of the Palestine Oriental Society.
(JRAI)	Journal of the Royal Anthropological Institute.
(IRAS)	Journal of the Royal Asiatic Society.
(JUPHS)	Journal of the United Provinces Historical Society.
(MJTG)	Malayan Journal of tropical geography.
(MO)	Monde Oriental
(MW)	Muslim world
(OCP)	Orientalia christiana periodica
(OM)	Oriente moderno
(PEFQS)	Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement.
(PEQ)	Palestine Exploration quarterly.
PSQ)	Political science quarterly.
(QDAP)	Quarterly of the Department of Antiquities in Palestine.
(QJMS)	Quarterly Journal of the Mythic Society.
(RAA)	Revue des arts asiatiques.
(RABM)	Revista de archives, bibliotecas y museos.
(RIEEI)	Revista del Instituto Egipcio de Estudios ISlamicos (en Madrid)
(RHCF)	Revue de l'histoire des colonies francaises.
(RHR)	Revue de l'histoire des religions
(RMM)	Revue du monde musulman
(SI)	Studia Islamica.
(SO)	Studia Orientalia.
(TPAPA)	Transactions and proceedings of the American Phiological Association

الفصل الثالث

أقسام البحث

يتألف البحث عادة من أقسام مختلفة، منها أساسية لابد من توافرها في كل بحث، مثل صفحة العنوان، وثبت محتوى البحث، والمقدمة ثم متن البحث أو هيكله، (الذي يتألف من أبواب وفصول أو مباحث)، وأخيراً الخاتمة، والفهارس الفنية ويضاف إلى هذه الأقسام في بعض البحوث، صفحة للإهداء، وأخرى للشكر والتقدير، وبعض الرسوم والجداول والملاحق، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.

أولاً ـ صفحة العنوان:

يجب أن تشتمل هذه الصفحة على عنوان البحث الكامل، مع اسم الباحث، والمرحلة، والقسم والكلية التي ينتمي إليها، وبالنسبة إلى الرسائل التي تقدم للدراسات العليا، يجب التقيد بترتيب هذه الصفحة، بحسب التعليمات التي تقرها الجامعة المعنية وبشكل عام، فإن هذه الصفحة، لابد من أن تحتوي على الأمور الآتية:

1 ـ عنوان البحث.

2 ـ اسم مقدم البحث.

3 ـ الدرجة العلمية التي يرغب الباحث في الحصول عليها.

4 ـ اسم المعهد أو الكلية التي يتبعها الباحث، والقسم العلمي.

5 ـ اسم الأستاذ المشرف (وقد لايضاف في بعض الجامعات)

6 ـ الشهر والعام الدراسي.

ويجب أن ترتب هذه المعلومات بشكل متناسق، وأن تكون صفحة العنوان مسبوقة بصفحة بيضاء وفيما يلي بعض النماذج لهذه الصفحة.

(نموذج لصفحة عنوان بحث مقدم للدراسات الأولية)
في جامعة الموصل

تعريب دواوين الشام في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان

الطالب: محمد عبدالله حسين

موضوع البحث الخاص

كلية التربية ــ قسم التاريخ

السنة الرابعة

نيسان 1990

(نموذج لصفحة عنوان رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الموصل)

الحياة الفكرية في عهد الأغالبة

184 ـ 296هـ/ 800 ـ 908م

أطروحة قدمها

محب محمود قاسم

بكالوريوس تاريخ 1986

إلى مجلس كلية الآداب ـ جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير

في التاريخ الإسلامي

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد الواحد ذنون طه

صفر1410هـ ـ أيلول 1989م

(نموذج لصفحة عنوان رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد)

تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

1947.1941

دراسة سياسية

رسالة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة
الدكتوراه آداب في التاريخ الحديث من قبل

خليل علي مراد

ربيع الآخر 1399 آذار 1979م

(نموذج لصفحة عنوان رسالة دكتوراه مقدمة إلى إحدى الجامعات البريطانية)

THE MUSLIM CONQUEST AND SETTLEMENT OF NORTH AFRICA AND SPAIN

Submitted by

ABDULWAHID DHANUN TAHA

to the University of Exeter as a Thesis for the Degree of

DOCTOR OF PHILOSOPHY

in

ARABIC AND ISLAMIC STUDIES

in

THE FACULTY OF ARTS

October 1978

ثانياً ـ صفحة الإهداء:

ليس الإهداء ضرورياً، ولاسيما في البحوث الصغيرة أو الرسائل العلمية، وهو غالباً ما يكون في الكتب، ولكن إذا ما شعر الطالب أنه في حاجة إلى كتابة إهداء إلى جهة معينة، أو شخص معين، أو مؤسسة خاصة بذلت جهداً واضحاً من أجل البحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فلا بأس من تثبيت ذلك في صفحة مستقلة بعد صفحة العنوان مباشرة ويجب أن يكون الإهداء مقتضباً، وألا يوجه إلى الأستاذ المشرف، كي لا يفهم منه أنه وسيلة من وسائل المداهنة أو التملق.

ثالثاً ـ صفحة الشكر والتقدير (Acknowledgement):

لا تعد هذه الصفحة أيضاً إلزامية بالنسبة إلى الباحث، ولكن جرى العرف أن يكتب الطلبة كلمة تقدير وشكر إلى الهيئات والأفراد الذين ساعدوهم في البحث، وتلي هذه الصفحة صفحة العنوان مباشرة، أو بعد الإهداء، ويكون عنوانها (تقدير واعتراف)، أو (شكر وتقدير)، أو ماشابه ذلك. ويجب أن يكون الشكر بسيطاً ومخلصاً، ليس فيه إسراف أو مجاملة، ويكرّس للذين أسدوا المساعدة للباحث فعلاً، ويأتي في مقدمتهم الوزارة، أو الهيئة، أو المؤسسة التي رشحته للبحث، إذا كان طالب بعثة، ثم يذكر أستاذه المشرف لجهوده في توجيهه وإرشاده، كذلك يذكر باختصار الأشخاص الذين قدموا له العون الملموس في البحث، ولاسيما أولئك الذين أعاروه بعض المخطوطات أو الكتب النادرة، أو قرأوا له مسوّدة البحث، أو أفادوه بأي وجه من الوجوه، ويوجه الشكر أيضاً إلى مسؤولي المكتبات، أو مدرائها وإلى موظفيها الذين قدموا له فعلاً تسهيلات ذات قيمة، ساعدته على إنجاز بحثه، ولا يستحسن الإطالة في الشكر والتقدير، أو المبالغة فيه، فكلما كان مختصراً ومركّزاً كان وقعه أكبر في النفس.

رابعاً ـ محتويات البحث أو فهرسه (Table of Contents)

ويلي صفحة الشكر والتقدير فهرس البحث، أو محتويات الرسالة، ويشتمل على أجزاء البحث كله بما فيه من تمهيدات، ونص، وملاحق، وهو يختلف عن خطة البحث العامة المؤقتة التي أشرنا إليها في الفصل السابق، لأنه يمثل البحث مكتملاً، وقد أضيف إليه ما تنبه له الباحث في أثناء القراءة، فحذف من الخطة وقدّم وأخّر، ويجب أن تُراعى في المحتويات الأمور الآتية[1]:

1 ـ الترتيب المنطقي أو الزمني.

2 ـ تقسيم الموضوعات إلى أبواب أو فصول أو مباحث بحسب حجم البحث.

3 ـ الاختصار والوضوح في عنوانات الأبواب والفصول.

4 ـ المحافظة على ذكر العنوانات تماماً كما جاءت في سياق البحث بالترتيب نفسه.

5 ـ ترتيب الموضوعات بتسلسل، استخدام الأرقام، والأحرف الأبجدية (أ،ب،ج، ،د،هـ،و) عندما تتفرع أقسام البحث إلى موضوعات جزئية مختلفة.

وتشمل المحتويات المقدمة وفهرس المادة العلمية التي تكوّن متن البحث، ثم فهرس الجداول والرسوم والخرائط والصور والملاحق والوثائق، إن وجدت، ويُرقم كل ما لايدخل في صلب الموضوع غالباً بالحروف الأبجدية، أما الموضوعات الأساسية فترقم ترقيماً عددياً، لكن معظم الباحثين يميلون إلى الترقيم العددي للبحث كله، ويُلاحظ أن رقم

(1) ملحس، المرجع السابق، ص155، وقارن: القاضي، المرجع السابق، ص119 ـ 120.

الصفحة في حالة بداية كل باب أو فصل يوضع دائماً في أسفل الصفحة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الصفحة الأولى من المقدمة، بحيث يوضع الحرف الخاص بها في أسفلها، ثم يستمر الترقيم بعد ذلك في أعلى الصفحات.

وتُكتب المقدمة في فهرس المحتويات بكلمة واحدة «المقدمة»، ثم تتبع بنقط أفقية حتى قبيل نهاية الصفحة، فيذكر الحرف الذي ابتدأت عنده المقدمة، والحرف الذي انتهت عنده، ويوضح بينهما شرطة، هكذا[2]:

المقدمة.............................. ك ـ ن.

أما فهرسة المادة العلمية أو صلب البحث فله نظام دقيق يجب ملاحظته بكل عناية. فإذا كان البحث مؤلفاً من أبواب وفصول، فإن عبارة «الباب الأول» أو «الباب الثاني» تكتب في منتصف الصفحة وتحتها يكتب من أول السطر العنوان العام لهذا الباب، وإذا ما تبقّى فراغ أمام هذا العنوان، توضع نقط أفقية إلى نهاية السطر، ثم يوضع رقم الصفحة التي ابتدأ فيها الكلام عن هذا الباب، ثم ـ بعد شرطة ـ رقم الصفحة الأخيرة لهذا الباب.

وتكتب عنوانات الفصول بعد ترك فراغ مناسب، الواحد تلو الآخر وأمام كل عنوان رقم الصفحة التي ورد فيها هذا العنوان، دون حاجة إلى رقم الصفحة الأخيرة. فإذا انتهى الباب الأول، تركت مسافة مناسبة، ثم يبتدأ الباب الثاني، وهكذا. وإذا كانت الرسالة مؤلفة من فصول فقط، تعامل عنوانات الفصول، معاملة الأبواب المذكورة أعلاه، مع كتابة العنوانات الفرعية في أول كل سطر.

(2) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص134 ـ 135.

ثم تدوّن بعد ذلك فهارس الجداول والرسوم والخرائط والصور والملاحق إن وجدت، ثم جريدة المصادر والمراجع، وملخص البحث باللغة الأجنبية (Abstract)، إن كان بحثاً أعدَّ لغرض الحصول على درجة علمية. وفيما يأتي نموذج لمحتويات إحدى الرسائل العلمية المقدمة إلى جامعة بغداد بعنوان «أهل اليمن في صدر الإسلام»[3].

فهرس المحتويات

(3) قدمت الرسالة من قبل نزار عبد اللطيف الحديثي للحصول على الدكتوراه سنة 1975، ثم نشرت سنة 1978 (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

المصادر ....ن

خامساً ـ المقدمة (Introduction):

تعد المقدمة البوابة الرئيسية التي يُدخل منها إلى صلب موضوع البحث، فهي المرآة التي تعكس نوايا الباحث، وغايته من معالجة الموضوع، لذا فهي تحفز القارىء على الاستمرار في قراءة البحث، أو تركه جانباً وبالنظر إلى أهميتها، فإن الكثير من الباحثين يعدّونها بمثابة الفصل الأول لبحوثهم المؤلفة من عدة فصول[4]، ويجب أن يتنبّه الطلبة المبتدئون إلى هذه الحقيقة، ويحسبون لها حساباً في تخطيطهم للبحث، لأن الباحث الجيد، هو الذي يعد عناصر المقدمة منذ البداية ويجمع لها المادة اللازمة خلال عمله في البحث في المصادر والمراجع.

وتكتب المقدمة عادة بعد انتهاء الطالب من كتابة بحثه، وتثبت بعد صفحة المحتويات، وترقم صفحاتها بالحروف الأبجدية، وهي تشمل بعض النقاط والعناصر الرئيسية، التي لابد من أن تتوافر فيها، مهما كان نوع الدراسة، ومن هذه النقاط مايأتي[5]:

1 ـ تحديد الموضوع تحديداً زمنياً وجغرافياً، بشكل موضوعي ومنطقي، مع شرح أهميته والهدف منه، والدافع إلى اختياره.

2 ـ القيام بدراسة تاريخية للموضوع الذي اختاره الباحث، والإشارة إلى مكانه بين الأبحاث الأخرى السابقة، مع إعطاء نبذة عن هذه الأبحاث التي عالج أصحابها الموضوع نفسه، وإلى أي حد انتهى هؤلاء الباحثون وما هي النقطة التي ستبدأ منها الدراسة الجديدة والتي يعتقد الباحث أنها

---

(4) انظر: بوحوش، المرجع السابق، ص92.

(5) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص136 ـ 137، يعقوب، المرجع السابق، ص75 ـ 76، وقارن: عزيز العلي العزي، البحث العلمي وتدوينه ونشره، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981)، ص 39 ـ 40.

لم تبحث أو لم تستوف حقها من الدراسة من قبل.

3 ـ شرح منهج البحث، والأسلوب المتبع لدراسة الموضوع، أي تبيان الطريقة التي ستتم بها المعالجة، هل هي تحليلية مثلاً أو وصفية، أو غيرها من الطرائق الأخرى.

4 ـ الإشارة إلى بعض العناصر التي شجعت على كتابة البحث، كتوافر وثائق جديدة أو اكتشاف مخطوط معين، ساعد على بلورة الموضوع وقدّم حقائق لم تكن معروفة سابقاً.

5 ـ التطرق إلى بعض الصعوبات التي جابهت الباحث، والناجمة عن طبيعة الموضوع لا عن الظروف الخاصة، أو المشاكل الشخصية أو العائلية وغيرها، ويجب على الباحث هنا أن يتواضع، ولا يحاول أن يكثر من ذكر الصعوبات أو يهول من أمر بحثه، ليظهر بالتالي كيف أنه تمكن من إنجازه، وذلّل كل العقبات التي جابهته وفي هذا تمجيد غير محبذ للذات.

6 ـ تقديم شرح قصير لمخطط البحث، يشمل الأبواب والفصول التي يتضمنها بحسب التسلسل الموجود فيه، مع التركيز على النقاط الرئيسية التي تم التعرض لها في البحث، وأظهر الترابط بين أجزائها[(6)].

7 ـ تحليل المصادر والمراجع التي استند إليها الباحث، وإظهار الفائدة منها، ومدى قيمتها العلمية، وتعد هذه النقطة من النقاط الأساسية المهمة جداً في المقدمة، ولايجوز أن تخلو منها البحوث العلمية الرصينة، وتصنف المصادر في أثناء تحليلها بحسب أهميتها من جهة، وبحسب قدم وفاة مؤلفيها من جهة ثانية، وتأتي الوثائق غير المنشورة والمخطوطات

(6) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص75 ـ 76، بوحوش، المرجع السابق، ص92، وقارن شلبي، المرجع السابق، ص136.

عادة في طليعة هذه المصادر، ومن المستحسن تقسيم المصادر المراد تحليلها بحسب حقل المعرفة الذي تنتمي إليه، مثل كتب التاريخ العام، وكتب الطبقات، وكتب الجغرافية والرحالة وكتب التراجم والكتب الفقهية والكتب الأدبية وغيرها.

وعلى الباحث أن يهتم بعملية تحليل المصادر والمراجع، منذ قيامه بجمع المعلومات، فيدوّن ملاحظاته الخاصة على كل مصدر ومرجع، ومدى الاستفادة منه، ويشير إلى التناقضات الموجودة فيه، وينقد رواته، ويبين مدى إمكانية الاعتماد عليهم، ونقاط الضعف والقوة فيهم بالنسبة إلى موضوع بحثه، ويشير في أثناء التحليل أيضاً إلى نزاهة المؤلف أو تحيزه وقابليته على الاطلاع على الأحداث أو اتصاله بشهود العيان الذين حضروا الحادث التاريخي. فعلى سبيل المثال، كان أبو عبدالله محمد بن عبدوس الجهشياري (ت331هـ/ 942م) في موضع يساعده على الاطلاع على الوثائق الرسمية في العصر العباسي الذي عاش فيه، فإذا ما استخدم الباحث كتابه الوزراء والكتّاب لدراسة الفترة العباسية التي عاش فيها، يجب الإشارة في التحليل إلى هذه الحقيقة، وتبيان أهمية رواياته عن تلك الحقبة التي عاصرها واطلع على معظم المصادر الأساسية والوثائق الخاصة بها[7].

ويركّز الباحث في تحليل المصادر الأولية الأساسية في التاريخ الإسلامي كتاريخ الرسل والملوك للطبري، و أنساب الأشراف للبلاذري مثلاً، على الرواة الذين اعتمد عليهم هذان المؤرخان، بالنسبة إلى الحقبة التي تخص البحث، فيطبّق عليهم مبدأ الجرح والتعديل، لإظهار صدق رواياتهم من كذبها، كذلك يُشار إلى اهتماماتهم بتاريخ منطقة معينة أكثر

(7) انظر: الفياض، المرجع السابق، ص104.

من غيرها، فأبي مخنف (ت157هـ/ 774م) مثلاً، معروف باهتمامه بأخبار العراق وإحاطته بالحوادث التي جرت فيه إبان العصر الأموي، حتى سُمي بأمير الإخباريين في العراق، والمدائني (ت225هـ/ 839) متخصص أكثر بأمر خراسان والهند وفارس، والواقدي (ت207هـ/ 822م) بالحجاز والسيرة النبوية وهكذا[8]. لذلك وجب على الباحث الذي يستعمل هذه المصادر، أن يشير إلى هذه الحقيقة، ليبين أهمية الرواة بالنسبة إلى تاريخ المناطق التي يبحث فيها.

ولا يقتصر التحليل في المقدمة على المصادر الأولية فحسب، بل يمكن أن تخضع المراجع الثانوية أيضاً لهذا التحليل، فيتناول الباحث أهم المراجع التي تطرقت إلى موضوع بحثه، ويشير إلى الطريقة التي عالج بها هذا المؤلف، أو ذاك الموضوع، وما هي مزايا هذه الطريقة، أو كوامن الخلل فيها، ولا يتردد في الإشارة بما استفاده من بعض هذه المراجع من معلومات، إن رأى لها دوراً في إنارة الطريق أمامه إلى مزيد من البحث والتدقيق.

سادساً ـ متن البحث أو هيكله:

يمثّل هذا القسم من البحث متن الموضوع الرئيسي، بل هو جوهره، ولايوجد حجم معين، أو هيكلية محددة لهذا القسم، فلكل بحث هيكلية مناسبة، فهناك أبحاث تتألف من أبواب وفصول، وأخرى تتألف من فصول فقط، وذلك بحسب طبيعة البحث وحجمه. فإذا كان البحث صغيراً لا يجاوز العشرين صفحة، فلا داعي لتقسيمه إلى فصول، ويمكن حينئذ تقسيمه إلى مباحث فرعية متعددة (Sections)، تستخدم الأرقام لتمييزها بعضها عن بعض (أي أولاً، ثانياً، ثالثاً وهكذا)،

(8) ابن النديم، المرجع السابق، ص137.

وتستعمل كلمة (فصل) عادة عندما يكون حجم القسم الواحد من البحث مؤلفاً من العشرين إلى الثلاثين صفحة، وأن يكون حجم مجموع البحث يراوح بين الثمانين إلى مئة صفحة أو أكثر. وفي هذه الحالة يبدأ كل فصل بصفحة جديدة ويكون له عنوان ويحمل رقماً مسلسلا[9].

ويفترض أن يكون هناك تسلسل منطقي بين أجزاء البحث، سواء أكان يتألف من أبواب وفصول، أم من فصول أو مباحث صغيرة فقط، وهذا بطبيعة الحال، يتوقف على براعة البحث. في اختيار العنوانات ونجاحه في تطبيق الخطة التي اعتمدها منذ بداية البحث وتجدر الملاحظة هنا إلى وجوب التناسب بين أجزاء البحث، ولا يعني هذا أن تكون جميع الأقسام. أو الفصول متساوية الحجم تماماً، بل المقصود أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الجميع، فلا يستحسن أن يأتي باب. أو فصل أو قسم في حجم يزيد أضعافاً كثيرة على نظيره في البحث، أما عدد صفحات البحث فغير محددة. وبطبيعة الحال، فإن البحوث تختلف من حيث الحجم تبعاً لطبيعتها، فالبحوث الجامعية الأولية، تكون عادة قصيرة في حين أن بحوث دراسات الماجستير تصل إلى نحو مئتي صفحة، أما الدكتوراه فتكون أكثر عادة ويجب ألا يغيب عن البال أن قيمة البحث لاتتوقف على حجمه، أو عدد صفحاته، بل على منهجيته وموضوعيته والأمور الجديدة التي كشف عنها[10].

سابعاً ـ الخاتمة (conclousion):

تتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث كله، بأنها تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي ضرورية في البحوث ويستحسن أن تثبت

---

(9) الفياض، المرجع السابق، ص90.

(10) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص77، الطاهر، المرجع السابق، ص69 ـ 70.

على شكل نقاط محددة. ويعمد بعض الباحثين إلى تضمين الخاتمة خلاصة البحث، أو النقاط الرئيسية فيه، مبتدئاً من الفصل الأول، ومنتهياً بالفصل الأخير، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الخاتمة تختلف عن الخلاصة (Abstract)، التي هي عبارة عن تلخيص حرفي للبحث، ويستعمل لأغراض غير الخاتمة، كأن يُرسل للمجلات أو مراكز جمع الرسائل الجامعية للتعريف بالبحوث التي تتجمع لديها.

وتكون الخاتمة مرتبطة إلى حد ما بالمقدمة حيث يحاول الباحث أن يجيب فيها عن بعض الأسئلة التي طرحها في المقدمة، ولا يمكن أن تكون الخاتمة تكراراً لما جاء في المتن، بل يجب أن تتضمن أموراً جديدة، أو آراء شخصية لم يجد لها الباحث مكاناً مناسباً في فصول البحث أو هيكله. ويستحسن أن يُذكر فيها إضافة إلى النتائج المستخلصة، أهم النقاط التي لم يتمكن الباحث من دراستها دراسة كافية، فيفتح بذلك آفاقاً جديدة لمن يأتي بعده من الباحثين. ولا يوجد تحديد معيَّن لعدد صفحات الخاتمة، ولكن يجب أن يتلاءم ذلك مع صفحات البحث، ويفضَّل عدم الإسهاب فيها، لأن المادة التي تأتي بشكل مطول في الخاتمة يمكن أن ترجع إلى أماكنها المناسبة في فصول أو أقسام البحث[11].

ثامناً ـ الملاحق: (Appendices):

يصادف الباحث في بعض الأحيان العثور على بعض المواد التي لها صلة بالموضوع الذي يبحث فيه، لكنها ليست ضرورية لتضمينها في متن البحث، لتحاشي الاستطراد، وقطع انسجام الموضوع وتسلسله، فيلجأ حينذاك إلى وضعها في نهاية البحث، واعتبارها ملحقاً لها، ولا يتّبع في

---

(11) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص77، بوحوش، المرجع السابق، ص93، الطاهر، المرجع السابق، ص134 ـ 135.

ترتيب الملحق (Appendix)، طريقة خاصة، بل يرقم بعد نهاية البحث مباشرة، وعلى صفحة أو صفحات مستقلة، وإذا كان هناك أكثر من ملحق تعطى أرقاماً مسلسلة (ملحق رقم (1)، ملحق رقم (2) وهكذا). وهناك خلاف في المكان الذي يجب أن تحتله الملاحق فيرى بعضهم أنها توضع بعد مصادر ومراجع البحث أو الرسالة، باعتبار أن المصادر والمراجع هي أوثق صلة بالبحث، وأن الملاحق شيء زائد ومن الممكن الاستغناء عنه بعد أن أشير في المتن إلى ما يحتاجه البحث منها، ويرى آخرون أن توضع الملاحق بعد متن الرسالة مباشرة، وقبل المصادر والمراجع، لأن الصلة العلمية بينها وبين البحث واضحة جداً. يضاف إلى ذلك أن المصادر والمراجع قد تشير إلى الموارد التي أخذت منها تلك الملاحق والوثائق، فالصحيح إذن هو وضعها بعد متن البحث أو الرسالة مباشرة، لا بعد جريدة المصادر والمراجع[12].

ولا توجد قاعدة معيَّنة لما يمكن أن تشمله الملحق من مواد، فقد يكون الملحق فصلاً تاماً من كتاب أو إضافات عامة أو فقرة أو جدولاً أو خريطة أو إحصاءات خاصة أو صوراً لبعض صفحات مخطوط أو أكثر. ولكن يجب أن يُراعى في جميع أنواع الملاحق، تدوين المصادر المعتمدة التي أخذت منها، إما قبل الاقتباس وإما بعده، ويشار إليها في الهامش، كما في الأمثلة الآتية التي سترد كاملة في نهاية الكتاب.

(12) شلبي، المرجع السابق، ص141 ـ 142.

ملحق رقم (1)
إرشادات علمية للباحث(*)

ملحق رقم (2)
مواصفات البحث العلمي الجيد(**)

تاسعاً ـ الفهارس الفنية:

من مواصفات الدراسة العلمية الجيدة، أن يلحق بها عدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث، ويرى بعض الكتّاب ضرورة وجود مثل هذه الفهارس في البحث الجامعي أو العلمي، لأنها جليلة النفع، كثيرة الفائدة، وتعد مقياساً لتقويم البحث نفسه، ومدى ما بذله الباحث من جهد في إعداده، كما أنها تساعد القارىء كثيراً في الرجوع إلى ما يريده من معلومات، دون الاضطرار إلى قراءة البحث كله، والفهارس أنواع متعددة، تختلف بحسب طبيعة البحوث، لذا لا يشترط توافرها جميعاً في بحث معين، فما هو ضروري لبحث تاريخي، قد لا يكون ذا نفع لبحث أدبي أو جغرافي، وهكذا، ولكن لا بد من توافر بعضها في كل البحوث، مثل فهرس المصادر والمراجع وفهرس المحتويات وفهرس الأعلام، أما بقية الفهارس والتي تشمل مواضيع متعددة، فيمكن استخدامها بحسب طبيعة البحث، ومدى استفادته منها، وندرج فيما يأتي طائفة من هذه الفهارس[1]:

(*) عن بوحوش، المرجع السابق، ص94 ـ 96.

(**) المرجع نفسه، ص 89 ـ 91.

(1) قارن: الطاهر، المرجع السابق، ص142، الفياض، المرجع السابق، ص105، يعقوب، المرجع السابق، ص79 ـ 80.

1 ـ فهرس الآيات القرآنية.

2 ـ فهرس الأحاديث النبوية.

3 ـ فهرس المصادر والمراجع.

4 ـ فهرس الأعلام

5 ـ فهرس الفرق والجماعات

6 ـ فهرس الأماكن

7 ـ فهرس القبائل

8 ـ فهرس الكتب الواردة

9 ـ فهرس المفردات اللغوية

10 ـ فهرس الأشعار

11 ـ فهرس الأقوال والأمثال

12 ـ فهرس المصطلحات الفنية (أو الألفاظ الحضارية)

13 ـ فهرس الأحداث والسنين

14 ـ فهرس الصور والخرائط

15 ـ فهرس المحتويات أو الموضوعات.

وكما أسلفنا، ليس من الضروري أن يحتوي كل بحث أو كتاب على جميع هذه الفهارس، وهناك من الكتب ما يحتاج إلى أنواع أخرى من الفهارس التي لم تذكر في هذه القائمة، وقد يرى الباحث أن يجمع بين أكثر من نوع من الفهارس في فهرس واحد، إذا كانت المادة المتيسرة لكل فهرس قليلة، كأن يجعل فهرس الأعلام والقبائل والجماعات والفرق في فهرس واحد، والأمكنة والبقاع في فهرس واحد، وهكذا، وبالنظر إلى

تعدد هذه الفهارس وشمولها لمواضيع كثيرة غير تاريخية، سنقتصر في دراستنا على كيفية إعداد فهرس المصادر والمراجع، لما له من أهمية كبيرة، وضرورة توافره في كل البحوث، سواء الجامعية الأولية منها، أو بحوث الدراسات العليا.

عاشراً ـ فهرس المصادر والمراجع (Bibliography):

ويسمّى أيضاً بثبت المصادر والمراجع، أو قائمة أو جريدة المصادر والمراجع وهو عبارة عن قائمة تحوي الكتب التي أفاد منها الباحث في كتابة رسالته أو بحثه، ويجب أن تتضمن جميع الكتب التي استخدمها المؤلف، وأشار إليها في الهوامش. أما الكتب التي اطّلع عليها، ولم يستشهد بها، فلا يجوز ذكرها في هذه الجريدة، ولقد عد أحد الكتاب الغربيين الإقدام على ذلك وذكرها بمثابة «الإثم»، بالنظر إلى خطورته ومجافاته للأمانة العلمية[2]. وهناك من يرى أيضاً عدم ذكر المصادر والمراجع التي وردت عرضاً في الرسالة والتي تختلف تماماً عن موضوع البحث، بل يكتفي بذكرها حيثما وردت في الهوامش[3]. وقد أشرنا في هذا الكتاب، على سبيل المثال، إلى العديد من الكتب والمقالات، والرسائل الجامعية، لكنها لم تدرج في جريدة المصادر والمراجع، لعدم الاقتباس منها، وابتعادها عن موضوع البحث.

وتصنّف المصادر والمراجع بحسب أنواعها، فتدرج المخطوطات أو الوثائق غير المنشورة في البداية، ثم الكتب المطبوعة، والرسائل الجامعية، والموسوعات والمعاجم والمقالات، والأحاديث الإذاعية

---

(2) Berry, Op. Cit., p.87

(3) انظر: شلبي، المرجع السابق، ص144،143، وقارن: Ehrlich and Murphy, Op. Cit., p.57;

والمحاضرات والمراسلات وغيرها. ولكن يجب ملاحظة التقليل من تفريع الجريدة، حتى يسهل الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع، وفي كل الحالات يستحسن فصل المصادر الأولية عن المراجع الثانوية، وفصل المؤلفات العربية عن المؤلفات الأجنبية التي يجب أن تدوَّن بلغتها.

أما بالنسبة إلى ترتيب جريدة المصادر والمراجع فهناك ثلاثة أنظمة[4]:

1 ـ الترتيب بحسب الطريقة الزمنية، ويكون الاعتماد في ذلك على سنوات الوفيات بالنسبة إلى المصادر وتاريخ الطبعة الأولى بالنسبة إلى المراجع.

2 ـ الترتيب بحسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء المصادر والمراجع، ويرى من يفضل هذه الطريقة أن أسماء الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، وعليه فإن الإشارة إليها أفضل من الإشارة إلى اسم المؤلف.

3 ـ الترتيب بحسب الحروف الهجائية لألقاب المؤلفين، أو أسمائهم الأخيرة، وهو النظام الغربي المتبع في الترتيب، وقد سار عليه معظم المؤلفين المحدثين، وشاع عالمياً، ورتبت على أساسه الكتب في المكتبات، لذلك من الأنسب اتباعه، للمحافظة على التوحيد في المناهج. يضاف إلى ذلك، أن شهرة المؤلفين لا تقل عن شهرة مؤلفاتهم، كذلك فإن تواريخ الوفاة بالنسبة إلى بعض المؤلفين القدامى مجهولة، ما يشكل صعوبة في الترتيب بحسب الطريقة الأولى. ولهذا ننصح باتباع النظام الأخير، أي الترتيب بحسب الحروف الهجائية لألقاب المؤلفين.

وبصورة عامة، فإن الترتيب في جريدة المصادر والمراجع، يختلف

(4) قارن: ملحس، المرجع السابق، ص173 ـ 174، يعقوب، المرجع السابق، ص84 ـ 85، الطاهر المرجع السابق، ص137.

بعض الشيء عن الهوامش، حيث يقلب اسم المؤلف هنا، أي يدون اللقب، أو الاسم الأخير أولاً، يتبعه، بعد فاصلة، الاسم الأول ويفصل بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب، ومكان الطبع، نقطة بدلاً من الفاصلة. كما تحذف الأقواس التي توضع في الهوامش لتضم المعلومات الخاصة بالنشر[5]. وفيما يأتي أمثلة ونماذج مختلفة لكيفية التدوين في جريدة المصادر والمراجع.

أ ـ أساليب تدوين المخطوطات والوثائق غير المنشورة:

بالنسبة إلى المخطوطات، يتقدم اللقب، أو الاسم الأخير على الاسم، ثم الاسم الأول، فنقطة، ثم يذكر بالنسبة إلى المؤلفين القدماء سنة الوفاة بالتاريخ الهجري والميلادي، بعدها توضع نقطتان (:)، فاسم المخطوط كاملاً منتهياً بنقطة وتحته خط، ثم مكان وجوده ورقمه.

(نموذج لكيفية تدوين المخطوط)

ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب (204هـ/ 819م): جمهرة النسب، المتحف البريطاني، رقم (Add 23297).

أما الوثائق غير المنشورة، فيذكر أولاً المكان الذي تحفظ فيه، ثم الجهة التي تعود إليها الوثيقة، فرقم وعنوان الملف الخاص بها، ثم رقم الوثيقة ـ إن وجد ـ وعنوانها وتاريخها.

(نموذج لكيفية تدوين الوثائق غير المنشورة باللغة العربية)

المركز الوطني لحفظ الوثائق (بغداد):

ملفات وزارة الخارجية، الملف 25/ 21، مجموعة تقارير وزارة

(5) cf, Turabian Op. Cit., P. 67; Ehrlich and Murphy, Op. Cit., p57;

الخارجية العراقية (1940).

(نموذج لكيفية تدوين الوثائق غير المنشورة باللغة الإنكليزية)

Public Record Office (P.R.O) London:
Foreign Office (F.O). 371. General Political Correspondence. 371/61557.
Middle East Strategy Anglo-American Talks, 1947.

ب ـ أساليب تدوين الكتب:

1 ـ يكتب لقب المؤلف أو اسمه الأخير، ثم فاصلة، ثم اسمه الأول ويستحسن بالنسبة إلى المؤلفين القدامى ذكر سنة الوفاة، بالتاريخ الهجري والميلادي بين قوسين، بعد هذا توضع نقطة أو نقطتان فوق بعضهما (:).

2 ـ عنوان الكتاب وتحته خط وبعده نقطة.

3 ـ اسم المحقق أو المترجم (دون قلب) إذا كان الكتاب محققاً أو مترجماً فنقطة.

4 ـ ذكر الطبعة، إذا كان للكتاب أكثر من طبعة واحدة فنقطة.

5 ـ مكان النشر، فنقطتان فوق بعضهما.

6 ـ دار النشر، فنقطة.

7 ـ اسم المطبعة، ففاصلة، (ويمكن الاستغناء عن اسم المطبعة إذا ذكرت دار النشر).

8 ـ تاريخ النشر مختوماً بنقطة.

وهكذا يكون تصميم ثبت الكتاب كالآتي[6]:

(6) قارن: يعقوب، المرجع السابق، ص85 ـ 86، بوحوش، المرجع السابق، ص72.

اللقب، اسم المؤلف الأول (تاريخ الوفاة) اسم الكتاب، اسم المحقق أو المترجم ـ إن وجد ـ (دون لقب)، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، المطبعة، التاريخ.

وفيما يأتي عرض أمثلة محددة عن كيفية كتابة أسماء المؤلفين في قائمة المصادر والمراجع[7]:

1 ـ كاتب واحد:

ـ البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (279هـ/ 892م).

فتوح البلدان. تحقيق رضوان محمد رضوان. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى. مطبعة السعادة، 1959.

ـ السبعاوي، عوني عبد الرحمن: العلاقات العراقية التركية 1932 ـ 1958. الموصل: مركز الدراسات التركية. مطبعة جامعة الموصل، 1986.

2 ـ كاتبان أو ثلاثة:

ـ السماك، محمد أزهر سعيد، والفهادي، قبيس سعيد، والصفاوي، صفاء يونس: الأصول في البحث العلمي. ط2. أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986.

3 ـ أكثر من ثلاثة مؤلفين:

إذا جاوز عدد المؤلفين ثلاثة كتّاب، يتوجب على الباحث أن يختصر ويكتفي بكتابة لقب واسم الكاتب الذي يرد اسمه في البداية، ثم كتابة عبارة (وآخرون) بعده مثال:

---

(7) cf, Turabian Op, Cit., PP.73-81

ـ أحمد، إبراهيم خليل، وآخرون: **قضايا عربية معاصرة ـ دراسة تاريخية وسياسية**. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988.

4 ـ كتاب أشرف على جمع مقالاته كاتب واحد:

إن من يشرف على جمع المقالات، وكتابة مقدمه لها، لا يطلق عليه اسم مؤلف، بل جامع مقالات أو محرر (Editor) وهو ملزم بكتابة اسمه على غلاف الكتاب بهذا الشكل، عند وضع اسمه في قائمة المصادر ـ والمراجع، ينبغي أن تتم الإشارة إليه على هذا الأساس، مثال:

ـ البخيت، محمد عدنان. محرر. المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ـ بلاد الشام في العهد الأموي. محاضر الندوة الثالثة. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1989. . Kelidar, Abbas: Editor, The Integration of Modern Iraq. London: Groom Helm, 1979.

5 ـ كتاب مجهول المؤلف:

إذا لم يكن اسم المؤلف معروفاً، ندوّن عوضاً عنه كلمة (مجهول)، أو عبارة (مجهول المؤلف)، ثم عنوان الكتاب، وفي هذه الحالة، يجب أن يدرج الكتاب ضمن تسلسل حرف (الميم) في الترتيب الهجائي، أما إذا عرف الباحث اسم المؤلف الذي لم يكتب على غلاف الكتاب، فيمكن أن يضيفه بين قوسين مركنين أو هلالين مثال:

ـ مجهول، لمؤلف أندلسي من أهل القرن الثامن الهجري (أبو العلاء بن السماك العامري؟): كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية. تحقيق. سهيل زكار وعبد القادر زمامة. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1979.

ـ مجهول، لمؤلف من القرن الثالث الهجري: أخبار الدولة

العباسية وفيه أخبار العباس وولده. تحقيق. عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر. مطابع دار صادر، 1971.

6 ـ علة كتب لمؤلف واحد:

إذا استخدم الباحث أكثر من كتاب لمؤلف واحد ترتب الكتب في قائمة المصادر والمراجع بحسب عناوينها، ويتبع الترتيب الهجائي، أو الأبجدي في تسلسلها، ويمكن ترتيبها أيضاً زمنياً، أي بحسب صدور أول طبعة من الكتاب، ولا يذكر اسم المؤلف إلا مرة واحدة في البداية مثال:

ـ حتاملة، محمد عبده: التنصير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين (1474 ـ 1516م)، عمان: شركة المطابع النموذجية، 1980.

ــــــ التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني 1598.1527م. عمان: شركة المطابع النموذجية، 1982.

ــــــ محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وما بعدها. عمان: مطابع دار الشعب، 1977.

(تم الترتيب بحسب الحروف الهجائية لعنوانات الكتب).

7 ـ الكتاب المترجم

يعامل معاملة الكتاب المؤلَّف، مع وضع اسم ولقب المترجم دون قلب مثال:

ـ ترتون، آرثر ستانلي: **أهل الذمة في الإسلام**، ترجمة حسن حبشي. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1967

8 ـ الكتب الأجنبية:

أما الكتب الأجنبية، فترتب أيضاً ألفبائيا (Alphabetical) بحسب اللقب، أو الاسم الأخير لمؤلفيها (The Surname)، ثم الاسم الأول: فاسم الكتاب فالطبعة، ثم مكان النشر ودار النشر أو المطبعة، والتاريخ، مثال:

- Allen George R. The Graduate Students Guide Theise and Dissertations: A Practical Manual for writing and Research. san Francisco: Fossey Bass, 1973,
- Gibb, Sir Hamilton Alexander Rosskeen: Arabic Literature an Introdution, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 1963.
- Ibrahim, Jaber Khalil: Pre-Islamic Settlement in Jazira. The state Organization of Antiquities and Heritage. Mosul: Dar Al-Kuttub for printing and Publishing, 1986.
- Shaban, Muhammad Abdulhayy: Islamic History A New Interpretation. I, A. D. 600-750 (A.H. 132). Cambridge: cambridge University press, 1976.

ج ـ أساليب تدوين البحث والمقالات:

لا يوجد خلاف جوهري بين تصنيف الكتب والمقالات، باستثناء بعض الأمور التي يجب مراعاتها، فعند كتابة المقال، يُكتب أيضاً لقب المؤلف أولاً، ثم اسم المؤلف الأول: فعنوان المقال بين مزدوجين. فاسم المجلة أو الجريدة (تحته خط) فمكان صدورها، (وهناك من لا يذكر مكان الصدور)، فالعدد، والمجلد أو الجزء، فالتاريخ، ثم صفحات المقال. وفيما يأتي بعض الأمثلة على كيفية تدوين المقالات في قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الجومرد، جزيل عبد الجبار: «الأسرة الأيوبية ودورها في تثبيت حكم صلاح الدين في مصر 567564/ 1171.1169». مجلة التربية والعلم. العدد 8. (1989) ص111 ـ 149.

- سلطان، طارق فتحي: «الإسلام وبلاد الصين». مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بمناسبة دخول القرن الخامس عشر الهجري (1981) ص 163 ـ 186.

- طه، صلاح الدين أمين: «معركة أجنادين وأثرها في فتوح الشام». مجلة آداب الرافدين. العدد 16 (1986)، ص 229 ـ 243.

- بن عبود، أمحمد: «معركة الزلاقة والواقع الأندلسي». مجلة البحث العلمي. العدد 33 (1982)، ص49 ـ 67.

(نماذج لكيفية تدوين المقالات باللغة الإنكليزية)

- Hayes William C. : «Daily life in ancient Egypt». The National Geographic Magazine LXXX (October, 1941), pp. 419-515.
- Imamuddin, S.M.: «Sources Of Muslim Spain», Journal of the Pakstan Historical Society. I (1953), pp. 375-379.
- Lamont, J. : «The Lords of Caesarea in the Period of the crusades», Speculum Journal of Mediaeval Studies. XXII (1947), pp. 145-161.
- Lowis Bernad: «Palestin in the First Half Century of Ottoman Rule, Studies in the Ottoman Archives - 1», Bulletin of the School of Oriental and African Studies. XVI, part 3 (1954), pp. 469-501.

د ـ أساليب تدوين المراجع الخاصة بالرسائل الجامعية والدراسات غير المنشورة:

يتقدم اللقب على الاسم أيضاً في الرسائل الجامعية، وتثبت كما يأتي: اللقب، الاسم الأول: عنوان الرسالة أو الأطروحة، وتحتها خط. (رسالة ماجستير أو دكتوراه غير منشورة). الجامعة. الكلية. السنة. أمثلة:

ـ السامرائي، خليل إبراهيم: علاقات المرابطين بالممالك النصرانية بالأندلس وبالدول الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب (1979) (نشرت في بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1985).

- نورس، علاء موسى كاظم: حكم المماليك في العراق 1750 - 1831. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد. كلية الآداب، (آذار 1973).

- قادر، نزار محمد: الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها حتى سقوط بغداد 1 - 656هـ/ 622 - 1258م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل. كلية الآداب، (1984).

- محمد، مزاحم علاوي: الدولة المرينية في عصر أبي الحسن علي بن عثمان المريني 731 - 752هـ/ 1331 - 1352م - دراسة حضارية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل. كلية الآداب، (1985).

هـ - أساليب تدوين المراجع الخاصة بالوثائق الحكومية:

يثبت عند تدوين الوثائق الحكومية ما يأتي: اسم الدولة. اسم المؤسسة التي أصدرت الوثيقة. رقم الدورة أو الجلسة (إذا كانت المؤسسة مجلساً للنواب أو غيره). عنوان الوثيقة (مرسوم أو قرار). مكان نشرها، رقمها، تاريخها، الصفحة أو الصفحات - إن وجدت.

(نماذج لكيفية تدوين المراجع الخاصة بالوثائق الحكومية العربية والأجنبية)

- الحكومة العراقية. وزارة المعارف العمومية. نظام الامتحانات العامة. بغداد. رقم 14 لسنة 1931، ص1 - 4.

- الحكومة العراقية. مجلس النواب. محاضر مجلس النواب. جلسة 31. تقرير عن النظام التعليمي في البلاد. بغداد. 25 كانون الأول 1931، ص388 - 390.

U.S. Department of Interior. Office of Indian Affairs. Annual Report of the Commissioner of Indian Affairs to the Secretary of the Interior, for

the Fiscal year Ended june 30,1932. Washington, D.C.: Government Printing Office, 1932,

و ـ أساليب تدوين المراجع الخاصة بالموسوعات أو دوائر المعارف:

إذا اعتمد الباحث على مقالات متعددة من إحدى الموسوعات، يمكن أن يدرج اسم تلك الموسوعة ضمن قائمة المراجع، بحسب موقعها من الحروف الهجائية، مثل دائرة المعارف الإسلامية، في حرف الدال. أما إذا اعتمد على مقالة أو اثنتين فقط، فإنه يذكرها تحت اسم المؤلف، ضمن حقل المقالات، وكما أوضحنا في الأمثلة الخاصة بذلك الحقل.

ز ـ أما الأحاديث الإذاعية، والمحاضرات، والمراسلات، والمقالات الشخصية، وغيرها:

فيمكن أن تدرج في جريدة المصادر والمراجع، لكنها ـ من الناحية العلمية ـ تنشر في الهوامش، بصورة منتظمة، بحسب الطريقة التي أشرنا إليها هناك.

وهناك بعض الملاحظات العامة التي يجب على الباحث أن يلاحظها عند تبويب المصادر والمراجع، ندرج أهمها فيما يأتي[(8)]:

1 ـ لا تدخل (ألف لام) التعريف في الترتيب الهجائي، إذا وقعت في أول الاسم، مثل (الطبري)، يرتب في حرف الطاء، و(اليعقوبي)، يرتب في حرف الياء، أما إذا كانت (الألف لام) من أصل الاسم، فإنها تحسب في الترتيب الهجائي، مثل إلياس، وألبير، وألكسندر.

2 ـ كذلك لا تدخل الألقاب في الترتيب الهجائي، مثل: الدكتور،

---

(8) انظر: الفياض، المرجع السابق، ص106، فما بعدها، يعقوب، المرجع السابق، ص86 ـ 88، وقارن: الطاهر، المرجع السابق، ص138 ـ 139.

الأستاذ، المهندس، ولا تدخل أيضاً في الترتيب الهجائي كلمة ابن، أو أبو، أو ابن أبي، مثل (ابن خلدون)، يرتب في حرف الخاء، و(ابن أبي دينار)، يرتب في حرف الدال، و (أبو المحاسن)، يرتب في حرف الميم، وهكذا.

3 ـ وتعامل الأسماء المركبة، من مضاف ومضاف إليه، أو من فعل وفاعل، على أنها كلمة واحدة في الترتيب الهجائي، مثل (تقي الدين) و(جاد الحق) و(بنت الشاطىء).

4 ـ يستحسن إدراج المعلومات المتعلقة بالمؤلف في سطر منفرد، ثم يكتب عنوان الكتاب، وما يتعلق به في سطر آخر، يكون في أسفل السطر الأول، ويبدأ بعد ترك فراغ مناسب، لاحظ المثالين الآتيين:

ـ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (456هـ/ 1063م): رسائل ابن حزم الأندلسي. تحقيق. إحسان عباس. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.1980

ـ المشهداني، محمد جاسم حمادي: موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف. مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، 1986.

5 ـ إذا كان الكتاب يتألف من أجزاء صدرت في أوقات مختلفة، فنضع تاريخ صدور الجزء الأول، ثم شرطة صغيرة، فتأريخ صدور الجزء الأخير (لاحظ المثال قبل الأخير الخاص برسائل ابن حزم).

6 ـ يجب ذكر الطبعة في حالة تعدد طبعات الكتاب، لأن الصفحات قد تتغير بتغير الطبعات، وينصح باعتماد أفضل الطبعات المتيسرة وأحدثها، وإذا اضطر الباحث إلى استخدام طبعتين مختلفتين، يجب الإشارة إليهما في كل اقتباس، لمنع الالتباس ولكن يستحسن الابتعاد عن

استخدام طبعتين ما أمكن.

يستحسن وضع خط تحت اسم الكتاب أو المخطوطة أو الرسالة الجامعية أو تحت اسم المجلة، إذا كان البحث المستخدم مقالاً، وذلك لتمييز عنوان الكتاب أو المجلة التي نشرت المقال، عن بقية المعلومات ويوضع خط أيضاً تحت اسم دائرة المعارف وفي المصادر الأجنبية، يكتب عنوان الكتاب عند الطباعة عادة بالحروف المائلة (Italic letters)، لهذا الغرض، ويمكن الاستعاضة عن ذلك في اللغة العربية باستعمال الحروف السوداء، أو الأكبر حجماً في الطباعة.

8 ـ إذا تعددت دور النشر أو أمكنتها، من الأفضل أن تدوّن جميعاً، أو يُقتصر على أهمها أو ما جعل في البداية.

9 ـ يستحسن ذكر اسم دار النشر والمطبعة، وإذا لم يذكر في الكتاب اسم دار النشر، نذكر اسم المطبعة، وإذا لم يذكر الاثنان نكتب: لا ناشر، أو لا مطبعة (المختصر لا، نا أو لا، مط). وهناك من يكتفي بذكر دار النشر فقط. وفي حالة عدم وجود ما يدل على تاريخ النشر يُكتب (بدون تاريخ. د.ت)، أو (لا تاريخ. لا.ت) كذلك عند عدم وجود ما يدل على مكان النشر يكتب (بدون مكان) أو (لا مكان). وفي حالة عدم ذكر دار النشر، أو اسم المطبعة، أو مكان النشر، أو تاريخه، وعرفه الباحث، يجب أن يكتبه بين قوسين مركنين [.].

10 ـ يمكن جعل اسم دار النشر قبل مكان النشر، كما يمكن جعل رقم الطبعة قبلهما، على أن يلتزم الباحث في ذلك، بالنسبة إلى كل المصادر والمراجع التي ترد في الهوامش والقائمة.

11 ـ هناك من يفضل ذكر عدد صفحات المصدر أو المرجع عند ذكره في جريدة المصادر والمراجع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقال، زيادة في التأكيد على رجوع الباحث إلى هذه الموارد بالذات.

الفصل الرابع

تحقيق النصوص التاريخية ونشرها

تمهيد

يرتبط تحقيق النصوص التاريخية ونشرها ارتباطاً وثيقاً بالمنهج العلمي الحديث في التاريخ، لما يتضمنه من قواعد دقيقة تضمن الأمانة في إخراج النص، الذي يجب أن يأتي كاملاً كما وضع في أصله. وكما يرى أحد الباحثين المحدثين، أن «تحقيق النص القديم يقوم مقام التأليف التاريخي نفسه، بل هم أهم منه لأن النص هو الأساس الذي يبنى عليه التاريخ»[1]. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تولى في الوقت الحاضر للتراث، الذي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الأمة، فقد اتجهت الأنظار إلى زيادة الاهتمام بتحقيق هذا التراث ونشره. والواقع أن الاهتمام بالتراث ونشره قد ابتدأ في القرن الماضي، حين تنبه المستشرقون إلى أهمية

---

(1) عبد المنعم ماجد، مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي، (ط2، القاهرة: مكتب الأنجلو المصرية، 1964)، ص 53.

المخطوطات العربية القيمة التي تزخر بها المكتبات العالمية، فنشر قسم منهم هذا التراث متبعين منهجاً علمياً دقيقاً في ذلك، وحذا بعض العرب حذوهم، فنجح أناس في هذا المجال، ولا سيما أولئك الذين اتّبعوا المنهج العلمي وأخفق الآخرون الذين لم يتّبعوا الطريقة العلمية ولم يطّلعوا على قواعدها، فجاء عملهم ناقصاً، لما فيه أخطاء تسيء إلى النص وتشوّه التراث.

وليس الغرض من كتابة هذا الفصل تقديم تفصيلات دقيقة ومنظمة عن هذا الموضوع الحيوي، لأن ذلك متوافر في موارده الأساسية التي تصدى لمعالجتها أناس متخصصون في هذ المجال[2]، لكن الهدف من هذه الملاحظات هنا، هو تعريف الباحثين المبتدئين، ولاسيما طلبة التاريخ في مرحلة الدراسة الجامعية الأولية، ومن يرغب في تحقيق بعض النصوص التاريخية التراثية من أجل الحصول على درجة علمية بعد الدراسة الجامعية الأولية، لأن العمل في التحقيق يتطلب خبرة خاصة، فضلاً عن خبرة التأليف والبحث، التي هي ضرورية أيضاً، بالنظر إلى وجوب كتابة مقدمة في بداية التحقيق تتضمن التعريف بالمخطوط والمؤلف وأساليب النقد التي اتّبعها الباحث في التوصل إلى معرفة

---

(2) انظر: على سبيل المثال: ج. برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر بكلية الآداب في جامعة القاهرة سنة (1931 ـ 1932)، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري (القاهرة: وزارة الثقافة ـ مركز تحقيق التراث، 1969)، عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، (ط2، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1965)، صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، (ط4، بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970)، نوري حمودي القيسي، وسامي مكي العاني، منهج تحقيق النصوص ونشرها (بغداد: مطبعة المعارف، 1975) وبشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1982) رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1985).

المؤلف، ونسبة الكتاب إليه وصحة المعلومات الواردة في النص.

تمر عملية تحقيق المخطوطات ونشرها نشراً علمياً دقيقاً بمراحل متعددة يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً: عملية النسخ:

عندما نريد تحقيق مخطوط قديم علينا أن نبحث عن جميع النسخ التي يحتمل أن تكون متوافرة عنه في مكتبات العالم المختلفة. ولعل أهم الفهارس والكتب التي يمكن أن تفيدنا في هذا المجال، هي:

1 ـ كتاب كارل بروكلمان (C.Brockelman)، «تاريخ الأدب العربي»، وذيوله (Geschichte der arabishen literatur)، فهذا الكتاب فريد من نوعه من حيث احتوائه على ثبت مطول للنصوص المخطوطة الموجودة في العالم، موزعة بحسب الحقب الإسلامية الطويلة ودولها المعروفة، ولا يكتفي بروكلمان بذكر نبذة عن المخطوطات وشكلها وعدد صفحاتها، ومؤلفيها وأماكنها، بل يذكر ما حقق منها أيضاً، والكتب التي قامت على أساس الاستفادة منها. كذلك أشار فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» (Geschichte des arabischen Schrifttums) إلى الكثير من المخطوطات العربية وأماكن تواجدها في مكتبات العالم المختلفة.

2 ـ وبطبيعة الحال، لم يُتح لبروكلمان، وسزكين، وغيرهما من الباحثين، الاطلاع على كل فهارس المخطوطات العربية، أو المكتبات التي تتواجد فيها، لذا يجب على الباحث الاستعانة بكل هذه الفهارس، ولا سيما تلك التي ظهرت بعد صدور كتاب «تاريخ الأدب العربي»، وذيوله، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، فهارس دار الكتب في القاهرة، ودار الكتاب في دمشق، ودار صدام للمخطوطات في بغداد، والمكتبة الوطنية في مدريد والمكتبة الوطنية في باريس والمتحف البريطاني

في لندن ومكتبة الإسكوريال في أسبانيا ومكتبة قصر الفاتيكان في روما، ومكتبتا القصر الملكي والخزانة العامة في الرباط وغيرها.

3 ـ البحث في المجلات التاريخية الدورية، التي قد تنقل فجأة نبأ العثور على بعض المخطوطات غير المعروفة في فهارس المكتبات العامة، أو في كتاب بروكلمان، المشار إليه أعلاه.

4 ـ الاطلاع على بعض الكتب التي تنشر معلومات خاصة بالمخطوطات وأماكن وجودها، مثل كتاب الفيكونت فليب دي طرازي المسمّى «خزائن الكتب العربية في الخافقين»، وكتاب «أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم» لكوركيس عواد.

ومع هذا فلا يمكن أن يُعثر بشكل قاطع على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي، لكثرة فهارس المكتبات العامة في العالم، التي تناهز ألفاً وخمسمئة مكتبة تضم ما يزيد على مئتين واثنين وستين مليون مجلد[3]، يضاف إلى ذلك المكتبات الخاصة، التي يحرص أصحابها على اقتناء المخطوطات وعدم الإعلان عنها أو التفريط بها.

وبعد معرفة أماكن النسخ للمخطوط المراد تحقيقه، تدرس هذه النسخ دراسة أولية بواسطة الفهارس، وما تقدمه عنها من معلومات، ويتم اختيار النسخ التي يحتاج إليها الباحث، فيطلب تصويرها، لتكون جاهزة بين يديه للدراسة والبحث، ولا يوجد في الوقت الحاضر كبير عناء أو مشقة في الحصول على أي مخطوط، بحيث يمكن الكتابة إلى أي مكتبة عامة، لتصوير النص وإرساله لقاء مبلغ زهيد، أما المكتبات التي لا يوجد لها فهارس، فتصور نسخها، ثم تدرس، ولا يجوز الاعتماد في تحقيق

(3) هارون، المرجع السابق، ص 36 ـ 37.

مخطوط معيّن على نسخة واحدة فقط، إلا في حالة الضرورة القصوى، كشدة الحاجة إليها وعدم توافر نسخ أخرى في المكتبات المعروفة.

ثانياً: ترتيب النسخ:

بعد عملية جمع النسخ، على الباحث أن يختار أفضلها وأعلاها منزلة، وهي التي تسمّى عادة بالنسخة الأم، ويرى عبد السلام هارون[4] أن «أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها أو إقراره لها»، وهناك قواعد هامة أشار إليها برجستراسر (G. Bergstrasser)[5]، يمكن أن يستهدي بها المحقق في اختيار النسخة الأم وهي:

1 ـ أن النسخة الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

2 ـ والواضحة أحسن من غير الواضحة.

3 ـ والقديمة أفضل من الحديثة.

4 ـ والنسخ التي قوبلت على غيرها أحسن من التي لم تقابل.

وإذا ما اهتدى الباحث إلى النسخة الأم، ينبغي له أن يبحث إذا ما كان المؤلف قد ألّف كتابه مرة واحدة، أو أعاد إملاءه ليتأكد من أن النسخة التي بين يديه هي آخر صورة كتب بها المؤلف كتابه، لأن من المألوف أن الكثير من العلماء يضع مؤلفه أولاً في شكل، ثم يزيد عليه أو

(4) المرجع نفسه، ص37.

(5) أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص 14، وانظر: الفياض، المرجع السابق، ص 114، القيسي والعاني، المرجع السابق، ص 76،75، عبد التواب، المرجع السابق، ص 72،66.

ينقص منه، مثال ذلك كتاب «تاريخ مدينة دمشق» لعلي بن الحسن بن عساكر (ت751هـ/ 1175م) الذي له نسختان، إحداهما جديدة في ثمانين مجلدة، والأخرى قديمة في سبع وخمسين، وكلتاهما بخط المؤلف. ولكتاب وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان (ت681هـ/ 1282م)، نسختان أيضاً بخط المؤلف[6].

كذلك يجب على الباحث أن يتأكد من خلو هذه النسخة من الخرم والاختصار، والمحو والتآكل، بحيث لا يجوز نشر مثل هذه النصوص مع علم المحقق بوجود نسخ أخرى أفضل منها، يمكن الحصول عليها.

وفي حالة صعوبة الحصول على النسخة الأم، يمكن للباحث أن يعتمد النسخ الآتية مرتبة بحسب أهميتها:

1 ـ نسخة قرأها المؤلف، أو قرئت عليه، وأثبت بخطه أنها قرئت عليه.

2 ـ نسخة نقلت عن نسخة المؤلف أو عورضت بها وقوبلت عليها.

3 ـ نسخة كتبت في عصر المؤلف وعليها سماعات على علماء.

4 ـ نسخة كتبت في عصر المؤلف ليس عليها سماعات.

5 ـ نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف، وفي هذه النسخ يُفضل الأقدم على المتأخر والتي كتبها عالم، أو قرئت على عالم[7].

وإذا ما تعددت لدى المحقق النسخ فيمكن حينئذ تصنيفها في فئات بحسب تشابهها، ثم الرمز إلى كل فئة بحرف من حروف الهجاء (الفئة أ،

---

(6) المنجد، المرجع السابق، ص13.

(7) المرجع نفسه، ص13، وقارن: فرانتز، روزنثال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة (ط2، بيروت: دار الثقافة، 1980)، ص 63.

الفئة ب، الفئة ج وهكذا) متخذاً أقدم نسخة في الفئة، أو أفضلها لتمثل الفئة بكاملها، ولكن قد تصادف الباحث المحقق حالات يجد فيها أن نسخة متأخرة صحيحة ومضبوطة أكثر من نسخة أقدم منها، فيها تصحيف أو تحريف، ففي هذه الحالة لا يكون في قدم التاريخ مسوغاً لتقديم النسخة، وفي أي حال يجب، كما يرى عبد السلام محمد هارون[8]، مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ في النسخ المتعددة المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، أو قد تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين».

ثالثاً: تحقيق النص:

التحقيق هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات، حتى يمكن التثبت من استيفائها لشروط معينة، والغاية منه تقديم المخطوط صحيحاً، كما وضعه مؤلفه، دون إثقال حواشيه بالشروح والزيادات الكثيرة التي قد تشغل القارىء عن النص الأصلي[9]، فالكتاب المحقق إذن، هو الذي صح عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان نصه أو متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه. لذلك على الباحث المحقق أن يسلك جميع السبل التي توصله إلى هذا الغرض ولا يتبادر إلى ذهنه أن بحثه عن النسخة الأم، واجتهاده في الحصول عليها أو النسخة التي هي فرع منها، أو بحثه عن النسخة الأقدم تاريخاً، والأكثر ضبطاً والأوضح نصاً، قد حقق له الغاية الأساسية من النشر الصحيح،

(8) قواعد تحقيق المخطوطات، ص 35 ـ 36، وانظر أيضاً: المنجد، المرجع السابق، ص13.

(9) المرجع نفسه، ص15، انظر معروف: المرجع السابق، ص6 ـ 23.

والتوصل إلى ضبط نص المخطوط وعرضه بالشكل الذي أراده المؤلف، بل عليه الاستمرار في الخطوة التالية وبذل الجهود التي يجب أن تتناول المسائل الآتية:

1 - تحقيق عنوان الكتاب.

2 - تحقيق اسم المؤلف.

3 - تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

4 - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلِّفه.

وهناك وسائل علمية متعددة للتأكد من هذه المسائل، تناولها عبد السلام محمد هارون[10]، وتطرقنا إلى بعضها في أثناء كلامنا عن نقد الأصول. ولكن لابد من الإشارة إلى بعض المقدمات الرئيسية التي تساعد المحقق في إقامة النص وتحقيق المتن ومنها[11]:

1 - التمرس بقراءة النسخة المراد تحقيقها، لأن بعض الكتابات يحتاج إلى وقت طويل وخبرة خاصة في القراءة، ولاسيما تلك المخطوطات التي تخلو من النقط والإعجام، وكذلك تلك التي كتبت بخط مغربي أو أندلسي، بحيث إن لهذا الخط صوره الخاصة ونقطه ورسمه الخاص، كذلك فإن لكل كاتب من الكتّاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة تكسب بالمران وبالرجوع إلى الكتب التي تهتم برسم الحروف.

2 - ومن الأمور الأخرى التي يتوجب على المحقق القيام بها،

---

(10) انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص 39، وقارن معروف: المرجع السابق، ص25 - 27، عبد الرحمن عبدالله الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ (الرياض، دار المريخ للنشر، 1984)، ص85 - 86.

(11) انظر: تفصيلات هذه المقدمات، هارون، المرجع السابق، ص 48، فما بعدها.

التمرس بأسلوب مؤلف المخطوطة، وذلك بأن يقرأها مرة تلو المرة حتى يتعود ذلك الأسلوب الخاص بالمؤلف، ويتعرف إلى خصائصه ولوازمه. كذلك لا بد للمحقق من أجل التعرف إلى الأسلوب، من أن يرجع إلى أكبر عدد ممكن من كتب المؤلف، ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يجد الترابط بين عباراته في هذه الكتب.

3 ـ ومن الأمور المهمة الأخرى التي على المحقق إجادتها، الإلمام بالموضوع الذي يعالجه المخطوط، حتى يتمكن أن يفهم النص فهماً سليماً يجنبه الوقوع في الخطأ. وهذا يتطلب الرجوع إلى بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو القريبة منه.

4 ـ الاستعانة بالمصادر العلمية التي تشمل مصنفات عديدة منها، كتب المؤلف المخطوطة والمطبوعة، الكتب التي لها علاقة مباشرة بالمخطوط كالشروح والمختصرات والتهذيبات، والكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتماداً كبيراً على المخطوط والتي غالباً ما تكون قد احتفظت بالنص الأصلي للكتاب الأول. ويلي هذه الكتب تلك التي استقى منها المؤلف مادته، والكتب المعاصرة له التي تعالج الموضوع نفسه، أو موضوعاً قريباً منه.

5 ـ ولابد للمحقق أيضاً من الاستعانة بالمصادر اللغوية فهي المقياس الأول الذي يتأكد بوساطته من صحة النص. وتقسم هذه المصادر إلى أصناف متعددة منها معاجم الألفاظ، مثل «لسان العرب» لابن منظور و«تاج العروس» للزبيدي، ومنها معاجم المفردات الطبية، كالـ«مفردات» لابن البيطار، ومنها معاجم المصطلحات العلمية كـ«مفاتيح العلوم» للخوارزمي، وهناك معاجم أخرى خاصة بالمعاني والأسلوب، والمعرب من الكلام واللغات والمصادر النحوية.

6 ـ وأخيراً لابد للمحقق من الاستعانة بالمصادر العلمية القريبة من

الموضوع الذي يخص الكتاب الذي يقوم بتحقيقه، بحيث إن كل كتاب يحتاج إلى مصادر مختلفة، فكتاب التاريخ على سبيل المثال، يحتاج إلى كتب الأدب والعلوم الدينية والشعر والنقد والبلاغة وغيرها، وهذا الأمر يعود إلى تداخل نتاج الثقافة العربية الإسلامية، وعلى المحقق أن يكون واسع الاطلاع، ماهراً في اختيار المصادر التي يتطلبها تحقيق المخطوط الذي يعمل فيه.

وتختلف أساليب تحقيق المخطوطات باختلاف أنواعها، فإذا كانت النسخة المراد تحقيقها ونشرها هي النسخة الأم، أي النسخة التي بخط المؤلف، فتثبت كما هي بأغلاطها، ولايجوز للمحقق أن يصحح في المتن، بل يدوّن تصحيحاته في الهامش، وذلك لأن النص الذي يكتبه المؤلف بخطه يدل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية. وفي الحالات التي ينقل فيها المؤلف نصوصاً من موارد يذكرها، يقوم المحقق بمعارضة هذه النصوص على أصولها، ويشير في الحاشية أو الهامش بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقص. أما في الحالات التي لايذكر فيها المؤلف موارده، فيجدر بالمحقق إذا عرفها أن يرجع كل نص إلى مصدره بقدر الإمكان عن طريق البحث في روايات المؤرخين الذين سبقوا المؤلف، ويثبت ذلك في الهوامش للتأكد من صحة النص.

أما إذا لم يعثر المحقق على النسخة الأم، واعتمد في تحقيقه على نسخ مختلفة، فيجتهد في هذه الحالة، ويختار من بين النسخ التي بين يديه، نسخة يراها الأفضل، فيعتمدها ويتخذها بمثابة النسخة الأم، أو النسخة الأصلية، فيثبت نصها في متن النشر، ويقابل نصوصها مع النسخ الأخرى، ويرمز في هذه الحالة إلى كل نسخة من النسخ المخطوطة بحرف يؤخذ من اسم صاحبها، أو المكتبة التي وجدت فيها، أو اسم البلد الذي فيه المكتبة، ويُشار في الهوامش إلى اختلاف النسخ أو اختلاف

الروايات في كل لفظة، إذا كان ذلك الاختلاف يؤثر في المعنى، وعند اختلاف الروايات يثبت المحقق في المتن ما يرجح أنه صحيح بعد الدراسة والتمحيص في كل رواية، ويضع في الهامش الأخطاء والتحريفات والتصحيفات. وفي حالة وجود زيادة في نسخة من النسخ لا توجد في النسخة المعتمدة، تضاف إليها ويشار إلى ذلك في الهامش، هذا في حالة تأكد المحقق من أن الزيادة هي من أصل الكتاب وليس من عمل الناسخ. أما إذا ثبت العكس، أي إنها من إضافة الناسخ فيمكن الإشارة إليها في هذه الحالة في الهامش فقط.

ويُسمح للمحقق أن يضيف كلمة أو حروفاً سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين قوسين مركنين [ ]، وإذا ما وجد خرم في المخطوط تسبب في ضياع نص ما وكان هذا النص متوافراً في كتاب آخر، مطبوع أو مخطوط، يمكن للمحقق أن يُتمم الخرم ويشير إلى ذلك في الهوامش على أن يوضع المضاف بين قوسين مركنين أيضاً، أما إذا لم يجد المحقق ما خُرم أو تُرك بياضاً في مصدر آخر، فيكتفي بالإشارة في الهامش إلى مقدار الخرم أو البياض. أما الزيادات التي قد يجدها المحقق مضافة في جوانب المخطوط أو حواشيه، كالشروح والتفسيرات التي يضيفها العلماء الذين يطّلعون على النص، فلا تضاف إلى المتن بل يُشار إليها أيضاً في الهوامش.

ويقوم المحقق بإثبات عنوانات الأبواب والفصول التي أثبتها المؤلف كما هي بحروف أكبر من حروف النص، أما إذا لم يكن المؤلف قد قسم كتابه، فيقوم المحقق بتقسيمها إلى فصول لإيضاح النص، إذا رأى أن ذلك يخدم الكتاب. وعليه في هذه الحالة أن يضع كل عنوان بين قوسين. ويجب ترقيم التراجم، والأحاديث والأمثال والقصائد إذا كان المخطوط خاصاً بها مع وضع علامات الترقيم في أماكنها، وضبط النص كله أو

بعضه إذا كان مشكولاً بالأصل. ولكن ينبغي أن تُشكل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية، والألفاظ التي يُلتبس معناها إذا ما تركت دون ضبط كالمبني للمجهول في الماضي مثلاً. كذلك ضبط الأعلام الأعجمية ـ المعربة، أو المركّبة أو الصعبة، ويُستعان في ضبطها بكتب الرجال والتراجم[12].

رابعاً: مكملات التحقيق:

أ ـ وضع الحواشي أو الهوامش:

يتجلى العمل العلمي والنقدي في التحقيق بشكل واضح في وضع الحواشي الذي يعد فناً خاصاً ويتطلب مهارة وعلماً. وهناك عدة طرق في إثبات الحواشي نوجزها فيما يأتي:[13]

1 ـ اقتصار الحواشي على تثبيت الاختلافات في النسخ وإفراد ملاحق في آخر الكتاب للتعليقات.

2 ـ تثبيت الاختلافات في النسخ أولاً، ثم التعليقات بعد فصل الاثنين بخط.

3 ـ الخلط بين الاثنين في مجموعة واحدة من الحواشي.

4 ـ الاقتصار على ذكر النص فقط وتثبيت اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.

ولما كان الهدف الأساسي من التحقيق إبراز النص صحيحاً كما وضعه المؤلف، فإن الطريقة الأولى هي الأفضل، لأن اختلاف النسخ يبين

---

(12) انظر: المنجد، المرجع السابق، ص21، معروف، المرجع السابق، ص17 ـ 18، عبد التواب، المرجع السابق، ص160 ـ 162.

(13) المنجد، المرجع السابق، ص24 ـ 25.

الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النص لذلك يجب أن تقتصر الهوامش أو الحواشي على اختلاف النسخ، ثم على ذكر مصادر النص المذكورة أو التي يتوصل إليها المحقق، لأن ذكرها هو توكيد لصحة النص. ويُشار في ذكر مصادر النص إلى مصادر نقول الكتاب، وأرقام الآيات القرآنية وسورها، ومصادر الأحاديث النبوية، ومصادر الأشعار والشواهد في الدواوين وكتب الأدب. وعلى المحقق أن يحاول معرفة قائل الشعر إذا لم يكن منسوباً في النص.

أما أسماء الأعلام والأماكن والألفاظ فتثبت في الحواشي إذا كان ما يراد إثباته يتعلق بتصحيح علم أو مكان لفظ. أما إذا كان ذلك ترجمة، أو شرحاً للفظ أو توضيحاً لمكان، فالأفضل وضع ذلك في ملاحق في آخر الكتاب، كما أسلفنا، فيوضع ملحق للأعلام وترجماتهم والأماكن ومواضعها، والألفاظ ومعانيها، حرصاً على تجنب إثقال النص بهوامش وشروح طويلة.

ب ـ وضع الفهارس المختلفة:

لقد تحدثنا عن أهمية الفهارس في أثناء الكلام عن أقسام البحث، وأشرنا إلى ضرورتها للبحوث العلمية، أما بالنسبة إلى التحقيق فهي أكثر ضرورة وتعد من مكملات هذه العملية، ولايمكن أن تتحقق من دونها الفائدة التي يرجوها الباحثون من نشر كتب التراث ومصادره[14]، وقد أشرنا إلى اختلاف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، لكن الفهارس التقليدية هي التي تثبت للأعلام والقبائل والأرهاط والأماكن والبلدان والكتب الواردة في النص. ثم يضاف بعد ذلك لكل كتاب محقق ما يستوجبه موضوعه. ففي كتاب تاريخ، يُصنع فهرس لأهم الحوادث التي

---

(14) القيسي والعاني، المرجع السابق، ص139، عبد التواب، المرجع السابق، ص213 ـ 219

ذُكرت فيه، وفي كتاب تراجم، يُصنع فهرس للمترجم لهم، عدا الأعلام، وفي كتاب خطط، يُجعل فهرس للأماكن الأثرية والطوبوغرافية، وفي كتاب حديث، يُجعل فهرس للأحاديث مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم، وفي ديوان شعر أو كتاب أدب يُجعل فهرس للقوافي وهكذا[15]. ومن الفهارس المبتكرة، ما اصطلح بعض المحققين على تسميته بفهرس المصطلحات والألفاظ العلمية والحضارية ويمكن لكل محقق أن يبتدع فهارس ما يوحيه إليه الكتاب الذي يحققه من موضوعات، بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه.

والفهارس نوعان:

1 ـ فهارس بسيطة، وهي أن يُذكر اسم العلم مثلاً ويُشار إلى الصفحات التي ورد فيها من الكتاب.

2 ـ فهارس مفصّلة، وهي أن يُذكر اسم العلم، ويذكر بحرف أصغر المناسبة التي ورد فيها في كل صفحة من الكتاب، ويدخل ضمن هذا النوع فهارس الموضوعات التي بدأ بعض المحققين بصنعها، وهي تحتاج إلى جهد مُضنٍ، لكنها ذات نفع كبير للباحثين[16].

وهناك أكثر من طريقة لصنع الفهارس أشهرها طريقتان هما[17]:

1 ـ استعمال الجذاذات أو البطاقات، حيث يُكتب في كل منها مادة مفهرسة واحدة مع جميع أرقام الصفحات التي ترد فيها، ثم تبوّب هذه المواد بحسب الحروف الهجائية في أوائل المادة وثوانيها وثوالثها وهكذا، ويستحسن تهيئة صندوق خاص لفرز هذه الجذاذات، مقسم إلى أقسام

---

(15) المنجد، المرجع السابق، ص26 ـ 27.
(16) المرجع نفسه، ص27.
(17) هارون، المرجع السابق، ص88.

صغيرة يحمل كل قسم منها اسم حرف من حروف الهجاء.

2 ـ استعمال الدفتر المفهرس، بحيث يقسم إلى عدد من حروف الهجاء ويخصص سطر واحد أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف بحسب ما يتوقعه المفهرس.

وهذه الطريقة أضبط من الأولى، لاحتمال فقد بعض الجذاذات، لكنها لا تستغني أيضاً عن الطريقة الأولى، ولا سيما في عمل الفهارس الكبيرة لضرورة الجذاذات للترتيب، بحيث يضع المفهرس على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها ليجعله دليلاً في كتابة الفهرس بعد ترتيبه(18).

جـ ـ وضع المقدمة:

تكتب المقدمة عادة بعد انتهاء المحقق من تحقيقه للمخطوط وتقديمه للطبع، وذلك لأنه قد يضطر إلى أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتيسر إلا إذا كان النص قد طبع فعلاً. ويتفق معظم المشتغلين بتحقيق النصوص على ضرورة احتواء المقدمة على الأمور الأساسية الآتية(19).

1 ـ التعريف بمؤلف المخطوط، والإشارة إلى المصادر التي ترجمت له، وبيان عصره وما يتصل بذلك من تاريخ. أما إذا كان الكتاب غفلاً من اسم المؤلف، فعلى الباحث المحقق أن يعرفه من موضوعه وأسلوبه والأعلام المذكورة فيه.

---

(18) لمزيد من التفصيلات عن عمل الفهارس واستخراجها، انظر: المرجع نفسه، ص9288، القيسي والعاني، المرجع السابق، ص141 ـ 142.

(19) هارون، المرجع السابق، ص78، المنجد، المرجع السابق، ص28، ماجد، المرجع السابق، ص63 ـ 65، القيسي والعاني، المرجع السابق، ص127 ـ 129، عبد التواب، المرجع السابق، ص175 فما بعدها.

2 ـ موضوع الكتاب وعلاقته بغيره من الكتب والأمور الجديدة التي يقدمها، وقيمتها العلمية بالنسبة إلى الباحثين، ومدى صحتها والاطمئنان إليها. ويتم ذلك باستخدام كل ما يعرفه الباحث المحقق عن النص، بعد فحصه وتمحيصه بدقة، ومقابلته بنصوص أخرى.

3 ـ وصف المخطوطات الأخرى التي تم الاعتماد عليها في التحقيق، وبيان نوعها، في ما إذا كانت النسخة الأم أو غيرها، ولم كان الاعتماد عليها. وهناك ملاحظات عديدة يتحتم اتباعها عند وصف المخطوط، نذكر منها مايأتي:

1 ـ الإشارة إلى ما أثبت على الورقة الأولى من اسم الكتاب واسم مؤلفه والتحقق من صحة اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف، مع ذكر اسم الناسخ ومن ترجم له إذا كان معروفاً، وتاريخ النسخ، وإذا لم يكن تاريخ النسخ مسجلاً على الكتاب يمكن تقديره بواسطة الخط والورق.

2 ـ وصف نوع الخط الذي كتبت به النسخة، وهل كتبت بخط واحد أو أكثر، والإشارة إلى نوع ورق المخطوط وعدد ورقاته وقياسها، وعدد السطور في كل ورقة وطول كل سطر وما فيها من هوامش وأبعادها، كذلك يُشار إلى نوع الرسم الذي اتبعه الناسخ وطريقته في كتابة ألفاظ المخطوط والحبر المستخدم وألوانه. فهناك مخطوطات يكتب نصها بالأسود والعنوانات بالأحمر أو بغيره من الألوان فيشار إلى ذلك كله.

3 ـ ويجب أن يتناول الوصف أيضاً ما تحمله النسخة من إجازات وتمليكات، أي إجازات الإقراء والسماع، وذكر أسماء العلماء وغيرهم الذين تملكوا المخطوط. ويتناول كذلك كل ما يلقي الضوء على قيمته التاريخية ويستحسن أن يثبت نماذج مصورة من هذه الإجازات والتمليكات في آخر الكتاب.

4 ـ يثبت صورة الورقة الأولى وبعض أوراق المخطوط الأخرى، ولاسيما الورقة الأخيرة، لأنها أدق الصفحات في التعبير عن تقدير المخطوطات. ويشار في أسفل الصورة إلى مكانها من النص المطبوع، وإذا وجد خط المصنف أو المؤلف، فمن المستحسن وضع صورة عنه أيضاً.

5 ـ إذا استخدم المحقق أكثر من نسخة تثبت أوصافها جميعاً، ويعقب وصف النسخ قائمة بالرموز، أي رموز النسخ، ورموز الأقواس.

د ـ جريدة المصادر والمراجع المستخدمة في التحقيق:

يرجع المحقق بطبيعة الحال إلى كثير من المصادر والمراجع التي يشير إليها في المقدمة، أو في الهوامش والملاحق، وقد سبقت الإشارة في أثناء الحديث عن تحقيق النص إلى ذكر نماذج من هذه المصادر التي يحتاجها من يضطلع بمهمة التحقيق. ولهذا فمن الواجب وضع جريدة لها في آخر الكتاب، ويتبع في طريقة ترتيبها الطريقة نفسها التي تستخدم في ترتيب جريدة المصادر والمراجع في البحوث العلمية، التي وضحت في الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا الكتاب.

هـ ـ علامات الوقف أو الترقيم:

يحتاج محقق النص القديم وكذلك الباحث إلى استخدام علامات معينة أو رموز اصطلاحية بين الجمل أو الكلمات لتسهل عملية الإفهام من قبله، والفهم والقراءة من قبل القارىء، وتعين هذه العلامات مواقع الفصل والوصل والأماكن التي يجب التوقف فيها، أو متى يغير القارىء من نبراته الصوتية، في حالة القراءة بصوت مرتفع. وبعض هذه العلامات مقتبس من نظام الطباعة الأوروبي، لكن لها أصلاً في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب، وكانت ترسم مجوفة هكذا(5)، وكان النساخ يضعونها قديماً لتفصل بين الأحاديث النبوية، كذلك كان قارىء النسخة

على الشيخ يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة (○) ليدل بذلك على أنه انتهى من مراجعته إلى هذا الحد[20].

ويشبّه بعض الباحثين هذه العلامات في الكتابة بما يستخدمه المتحدث في أثناء كلامه من حركات يدوية أو إشارات في الوجه، أو التنويع في نبرات صوته، من أجل الدقة في الدلالة وحسن التعبير للسامع. فهذه العلامات تقوم مقام الحركات اليدوية وإشارات الوجه والنبرات الصوتية، وهي أيضاً أشبه ما تكون بإشارات المرور الضوئية التي تنظم عملية القراءة، فإذا ما زالت أو أصابها الخلل اضطربت القراءة، كما يضطرب السير عندما تتعطل إشارات المرور[21]. لهذا تعد هذه العلامات ضرورية جداً في إخراج أي كتاب محقق، وفي الكتابة الفنية في العصر الحديث، ولا بد من إعطائها أهميتها، ولاسيما في الرسائل الجامعية والبحوث العلمية. وفيما يأتي عرض لأهم علامات الوقف والترقيم مع الإشارة إلى مواضع كل منها[22].

1 ـ النقطة (.) (period):

وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية كل مكملاتها اللفظية والتي لاتحمل معنى التعجب أو الاستفهام، وكذلك توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه.

---

(20) هارون، المرجع السابق، ص79 ـ 80، وانظر: ميري عبود فنوحي، فهرسة المخطوط العربي (بغداد، دار الرشيد للنشر 1980)، ص 37.

(21) انظر: يعقوب، المرجع السابق، ص161.

(22) أخذت بتصرف عن، شلبي، المرجع السابق، ص173 ـ 175، هارون، المرجع السابق، ص79 ـ 81، المنجد: المرجع السابق، ص22 ـ 23، ملحس: المرجع السابق، ص160 ـ 161، الفياض، المرجع السابق، ص101 ـ 102، القاضي، المرجع السابق، ص212 ـ 215، عبد التواب، المرجع السابق، ص205 ـ 212، يعقوب، المرجع السابق، ص161 ـ 167.

2 ـ الفصلة، أو الفاصلة، أو الفارزة (،) (comma):

تدل على الوقت القصير، وتوضع في الأحوال الآتية:

أ ـ بين المعطوف والمعطوف عليه مثل: «الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف»، وكذلك إذا تعلق بين المفردات المعطوفة ما يطيل بينها فيجعلها شبيهة بالجملة في طولها، مثل «ما خاب تاجر صادق، ولا طالب مجتهد، ولا صانع مجيد لصناعته غير مخلف لمواعيده»

ب ـ بعد لفظ المنادى، مثل: «يا عبدالله، تعال إلى البيت».

ج ـ بين القسم وجوابه: نحو «والله، لاجتهدن».

د ـ بين الجملتين المرتبطتين بالمعنى والإعراب، مثل: «خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل».

هـ ـ بين الشرط وجوابه، ولا سيما إذا طالت جملة الشرط، مثل: «لئن أنكر الحر من غيره ما لاينكر من نفسه، لهو أحمق».

و ـ بين الجمل القصيرة التامة المعنى، وإن استقلت كل جملة بغرض، مثل «العفة فضيلة، والبخل رذيلة».

ز ـ بين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى والشبيهة بالجمل، مثل: «الكل يعمل للدفاع عن الوطن: الجندي في خندقه، والعامل في مصنعه، والفلاح في حقله، والمعلم في مدرسته».

ح ـ بين الأجزاء المتشابهة في الجملة كالأسماء، والصفات، والأفعال التي لا توجد بينها أحرف عطف، مثل: «كان المعلم في الصف يقرأ، يشرح، يعلل، يقارن، ويعلق على الدرس دون توقف».

ط ـ قبل الكلمات التي يمكن حذفها دون أن يتغير معنى الجملة، وكذلك بعدها، مثل: «الجندي الشجاع، يفدي الوطن، رمز الفداء والشهامة».

ي ـ قبل الجملة الحالية مثل: «جاء الوالد إلى البيت، وهو مستبشر»، وكذلك قبل الجملة الوصفية، مثل: «زارنا رجل، ثيابه نظيفة».

ك ـ في نصوص السجع تفصل السجعات بفاصلة.

3 ـ الفصلة أو الفاصلة المنقوطة (؛) (Simi Colon):

وهي تدل على وقف متوسط وتوضع في الأحوال الآتية:

أ ـ بين جملتين إحداهما سبب للأخرى، مثل: «اجتهد الطالب كثيراً، فسهر الليالي الطوال يقرأ ويدرس؛ ولهذا نجح في امتحانه».

ب ـ بين الجملتين المرتبطتين بالمعنى دون الإعراب، مثل: «إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإن رأيتم الشر فدعوه».

ج ـ بين الجمل الطويلة التي يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها، مثل: «الإنسان الشريف يكسب قوته بعرق جبينه، ويوفر لأسرته عيشة كريمة؛ أما الكسول فيعيش عبئاً على غيره».

4 ـ النقطتان العموديتان (:) (Colon):

تدلان على وقف متوسط وتوضعان في المواضع الآتية:

أ ـ بين القول والمقول (أي الكلام المتكلم به)، مثل: «هتف المقاتل قائلاً: لقد انتصر جيشنا». ومثل: «قال حكيم: العلم زين، والجهل شين».

ب ـ قبل الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: «أصابع اليد خمس: الإبهام والسبابة..». ومثل: «اثنان لايشبعان: طالب علم، وطالب مال».

ج ـ قبل الكلام المنقول أو المقتبس، مثل: من الأقوال المأثورة: «الجار قبل الدار».

د ـ قبل الأمثلة التي توضح قاعدة معيَّنة، كما وضعنا ونضع بعد كلمة «مثل» في الأمثلة الواردة هنا.

5 ـ الثلاث نقاط أو علامة الحذف (. . .):

وهي نقاط أفقية توضع مكان المحذوف من كلام اقتبسه الكاتب وتأتي غالباً في نهاية جملة ناقصة لا نريد إتمامها.

6 ـ علامة الاستفهام (؟) (Question Mark):

توضع بعد كل جملة استفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة ولا توضع النقطة بعد هذه العلامة.

7 ـ علامة الانفعال أو التعجب أو التأثر (!) (Exclamation mark)

توضع في آخر كل جملة يعبِّر فيها عن الفرح، مثل: «يافرحتاه!»، أو الحزن، مثل: «وأسفاه!»، أو للتعجب، مثل: «كم هذا الكتاب رائع!»، أو الاستغاثة، مثل: «النجدة للغريق!»، أو الإغراء، مثل: «الجد الجد!»، أو الدعاء، مثل «تعساً للمجرم!»، وقد تجمع علامتا الاستفهام والتعجب، وغالباً ما يكون ذلك بعد الاستفهام الاستنكاري، مثل: «ومن يحب الوطن أكثر من جنوده؟!».

8 ـ الشرطة أو الخط (ـ) (Dash):

وتوضع في المواضع الآتية:

أ ـ في أول السطر في حال المحاورة بين إثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما، بمثل «قال» أو «أجاب» أو «رد»، مثل:

قال سليمان بن عبد الملك لموسى بن نصير:

ما الذي كنت تفزع إليه في مكان حربك من أمور عدوِّك؟

ـ التوكل، والدعاء إلى الله يا أمير المؤمنين.

ـ هل كنت تمتنع في الحصون والخنادق، أو كنت تخندق حولك؟

ـ كل هذا لم أفعله.

ـ فماذا كنت تفعل؟

ـ كنت أنزل السهل، وأستشعر الخوف والصبر وأتحصن بالسيف والمغفر.

ـ وأستعين بالله، وأرغب إليه في النصر.

ب ـ بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر، مثل:

أولاً ـ أو 1 ـ

ثانياً ـ أو 2 ـ

ثالثاً ـ أو 3 ـ

9 ـ الشرطتان أو الخطان القصيران (ـ . . . ـ):

وتوضعان لتفصلا بين جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها مثل: «فلقد برز في الأندلس ـ وهو الاسم الذي أطلقه المسلمون على المناطق التي يسيطرون عليها من شبه الجزيرة الأيبيرية ـ مؤرخون كبار أسهموا في تدوين تاريخ هذا الجزء من العالم.

10 ـ الخطان العموديان (Vert =):

يحصران كل زيادة تضاف من نسخة ثانية غير النسخة الأم في التحقيق.

11 ـ الشولتان المزدوجتان: (« ») (Quotation MARKS):

تستعملان لنقل جملة أو أكثر بنصها، فتوضع العبارات المنقولة حرفياً من كلام الآخرين بينهما لتمييزه عن كلام المؤلف، والأمثلة كثيرة للاقتباس، وقد وردت في أماكن متعددة من هذا الكتاب.

12 ـ القوسان: ( ) (Parentheses):

ويوضع بينهما عبارات التفسير، والدعاء القصير، مثل: «دخل المعلم ثم بسْمل (قال: بسم الله الرحمن الرحيم) وجلس»، ومثال الدعاء القصير أن تقول: «كان عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل».

كما يستخدم هذان القوسان أيضاً لألفاظ الاحتراس، مثل: «المؤدب (بفتح الدال) محترم»، كذلك توضع بينهما العبارات التي يراد لفت النظر إليها، مثل: «ينسب الكذب إلى هذا الراوي (ولكنه ليس بكاذب) فيجب الانتباه إلى ذلك» كذلك يستخدم هذان القوسان لضم المصطلحات أو العبارات الأجنبية التي ترد بشكل مرادف لبعض مفردات أو عبارات البحث، مثل: «يجب وضع خلاصة (Abstract) بإحدى اللغات الأجنبية في نهاية كل بحث».

13 ـ القوسان المكسوران: (< >):

يحصران ما يضيفه الناشر من عنده كحرف أو لفظ يقتضيه السياق في التحقيق.

14 ـ القوسان المركنان أو المعقوفان: ([ ]) (Brackets)

وتوضع بينهما زيادة قد يدخلها الباحث في جملة أو فقرة اقتبسها، زيادة في التوضيح، مثل: وفي سنة ست وثمانين ومئتين «أرسل عمرو بن

الليث هدية إلى المعتضد من نيسابور، فكانت قيمتها أربعة آلاف [ألف] درهم».

15 ـ القوسان المزهران: ﴿ ﴾:

ويستخدمان لحصر الآيات القرآنية.

16 ـ علامة التابعية(=):

هي شرطتان متوازيتان توضعان في آخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص الهامش، كما يوضع مثلها في أول سطر من هامش الصفحة التالية، إشارة إلى أن ما يبدأ به هامش هذه الصفحة تابع لما كُتب في الصفحة السابقة.

17 ـ [كذا]:

تكتب هذه الكلمة داخل قوسين مركنين، عندما يبهم على المحقق قراءة نص في أثناء التحقيق ويثبت النص كما ورد.

و ـ الأرقام:

إن وضع الأرقام المناسبة في أي كتاب محقق يضفي على الكتاب جمالاً، وييسر للقراءة الاستفادة منه بشكل أفضل: والأرقام التي ينبغي الإشارة إليها في الكتب المحققة أنواع، منها[23]:

1 ـ أرقام صفحات الأصل المعتمد: ويمكن وضعها على جانبي الكتاب أو إدخالها في النص، ويعيَّن موضع بدء الصفحة المخطوطة بخط

(23) انظر: هارون، المرجع السابق، ص83، القيسي والعاني، المرجع السابق، ص131 ـ 133.

مائل (/) يوضع بعد الرقم إن كان الرقم داخل النص، فيقال مثلاً: 25 و/ (أي موضع بدء وجه الصفحة 25 من المخطوطة المعتمدة أصلاً)، و 25ظ / (أي موضع بدء ظهر الصفحة 25 من الأصل)، ويرمز للوجه بحرف (و)، وللظهر بحرف (ظ)، وإن وضعت الأرقام على الجهتين، يوضع الخط المائل في موضع بدء الصفحة في داخل المتن، ويوضع الرقم مع حرف الواو أو الظاء في أقرب الجهتين إلى الخط المائل.

2 ـ أرقام الطبعات السابقة: يشير محققو الكتب التي سبق طبعها عادة إلى أرقام صفحات الطبعة السابقة، لأن كثيراً من الأبحاث القيّمة اعتمدت الطبعات السابقة، ووضع أرقام صفحاتها في الطبعة الجديدة، يسهل على القارىء الاهتداء إلى تلك النصوص في الطبعتين، من ذلك مثلاً، إشارة محققي كتاب الأغاني، طبعة دار الكتب، إلى أرقام طبعة بولاق، وإشارة محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه لكتاب تاريخ الرسل والملوك للطبري، إلى صفحات طبعة ليدن الأوروبية.

3 ـ أرقام الأسطر: يرقم المحققون أحياناً السطور، ليسهل على القارىء اقتباس النصوص أو الرجوع إليها، ولكن يجب أن توضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه أرقام صفحات المخطوط، أو الطبعات السابقة، وقد جرى العرف أن تكون أرقام الأسطر على النظام الخماسي، أي أن تكتب الأعداد ممثلة في (5، 10، 15، 20، 25) وهناك من يجعلها ثلاثية، أي (3، 6، 9، 12).

ز ـ الاستدراك والتذييل:

قد تفوت المحقق أو الناشر بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو يزلّ قلمه ويخطأ في بعض الأمور التي تقتضي المعالجة، لأن الخطأ في قراءة النصوص والتعامل معها أمر مشترك بين جميع الباحثين، ولابد من

استدراك هذا الخطأ في هذا الباب الأخير الذي يُلحق بالكتاب، والاعتراف به، وهناك من الناشرين من لا يولي هذا الأمر أهمية كبيرة أو عناية، محاولين بذلك تنزيه أعمالهم عن أي نقص أو عيب متصورين بتركهم هذا الاستدراك، إن كتبهم قد سلمت من الأخطاء. وليس هذا صحيحاً، لأن الاعتراف بالخطأ هو من شيم العلماء الفضلاء، ومن الصدق والأمانة فالرجوع عنه فضيلة، والإصرار عليه والتمادي فيه رذيلة، ولعل من أفضل الأمثلة التي تصور هذا الاستدراك، جدول التصويبات والاستدراكات الذي وضعه محقق كتاب «رياض النفوس» لأبي بكر عبدالله بن محمد المالكي (ت453هـ/ 1061م)، الأستاذ بشير البكوش، فقد بلغ مستدركه نحو ثلاث مئة وخمسين استدراكاً[24]، كذلك مستدرك الأستاذ محمود محمد شاكر، محقق كتاب «جمهرة نسب قريش» للزبير بن بكار (ت256هـ/ 869 ـ 870م) الذي بلغ مئتين وثمانين استدراكاً[25].

وفي ختام الحديث عن المخطوطات وأساليب تحقيقها، نشير إلى أن الكتّاب العرب القدامى كانوا يختصرون الكلمات التي تتكرر كثيراً في النص[26]، وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات التي نجدها في المخطوطات، ولاسيما في كتب الحديث، نذكر بعضها ليتعرف إليها الطلبة، فتسهل عليهم قراءة المخطوطات ويطلعون على الرموز المستخدمة فيها[27].

---

(24) انظر: (ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1981 ـ 1983): 3/ 179 ـ 199.
(25) انظر: القيسي والعاني، المرجع السابق، ص135.
(26) فتوحي، المرجع السابق، ص38.
(27) انظر: هارون: المرجع السابق، ص52 ـ 55، المنجد، المرجع السابق، ص20 ـ 21.

الرمز	معناه	
أنا	أنبأنا وأخبرنا	
أنبا	أنبأنا	
أ. هـ	انتهى هنا أو إلى نهايته.	
ثنا	حدثنا	
ثني	حدثني	
تع	تعالى	
رحه	رحمه الله	
رضه	رضي الله عنه	
ص	صلى الله عليه وسلم	وكتابة هذه المختصرات مكروهة لدى الفقهاء
صلعم	صلى الله عليه وسلم	
ص م	صلى الله عليه وسلم	
ع م	عليه السلام	
الخ	إلى آخره	

كما نجد في كتب الحديث النبوي الشريف الرموز الآتية، والتي تشير إلى أسماء أمهات كتب الحديث، ومنها.

الرمز	معناه
خ	صحيح البخاري
م	صحيح مسلم
ط	موطأ مالك
د	سنن أبي داود.
ت	سنن الترمذي
ن	سنن النسائي
هـ	سنن ابن ماجه
طب	المعجم الكبير للطبراني
قد	القزويني.



الخاتمة

إن ما يمكن قوله في نهاية المطاف، هو أن المعلومات التي وردت في هذا الكتاب هي حصيلة خبرات وتجارب كتّاب ومؤلفين قضوا سنين عديدة في مجال البحث والتدوين التاريخي، فهي عصارة أفكارهم النيرة نقدمها هنا ليستفيد منها طلبة التاريخ، فيتكلل عملهم في مجال البحوث بالنجاح، ويكون مقدمة لأعمال أخرى أكثر نضجاً، وأتم استعداداً في مجال الدراسات العليا، والتأليف التاريخي، ومن الواجب التنبيه هنا إلى ضرورة التوسع في المعرفة التاريخية والاطلاع على الكتب التي تتناول موضوع التدوين التاريخي، لإكتساب حصيلة جيدة من المعلومات التي تساعد على توسيع أفق الباحث المبتدىء، ليكون ذلك عوناً له في عمله، وهذا بطبيعة الحال، هو أحد العوامل التي دفعت الكتَّاب والمؤلفين في هذا الحقل إلى تضمين دراسات أولية تتعلق بموضوع التاريخ وأهدافه، وفوائده قبل الدخول في ماهية البحوث وكيفية كتابتها.

ومن الضروري الإشارة في هذا المجال أيضاً إلى أن قراءة مادة هذا الكتاب نظرياً، دون بذل جهد خاص في البحث والتنقيب عن الكتب والمصادر الخاصة بالموضوع، ودون التنبُّه إلى كيفية تعامل الأستاذ مع النصوص، والنماذج في أثناء الدرس، لايكفي للإحاطة بمادة أصول البحث والتمكن من التدوين التاريخي ولا سيما بالنسبة إلى المبتدئين

فالبحث العلمي هو عمل مشترك بين الطالب، والأستاذ والقسم العلمي والمكتبة، ولا يمكن أن يكتب النجاح لأي بحث، إذا لم يتم التعاون بين هذه الجهات جميعاً، ولكن يبقى الطالب المحور الرئيسي لهذه العملية، وعليه يعتمد التقويم النهائي لحصيلة البحث لأنه يتحمل العبء الأكبر في الاختيار والتنظيم والكتابة والتحليل والاستنتاج.

الملاحق

ملحق رقم (1)
إرشادات علمية للباحث(*)

إن البحث الجيد، هو الذي يكون خالياً من الأخطاء الفادحة، ولهذا يستحسن أن يقوم الباحث، بمراجعة دراسته قبل تسليمها للطباعة حتى يتسنى له إدخال التعديلات الضرورية على البحث، قبل طبعه بصفة نهائية وإراحة نفسه من إعادة كتابة الدراسة، وتكليف الطابع مرة أخرى بكتابتها من جديد، كما يتعين على الباحث، أن يزود الطابع بالقواعد التي ينبغي عليه أن يلتزم بها عند كتابة بحثه، وفي السطور التالية، سنقدم فكرة موجزة عن الشروط التي ينبغي أن تتوافر في البحث، قبل تقديمه للمشرف العلمي، إذا كان الباحث يواصل دراساته العليا في الجامعة، أو المدير الإداري إذا كان يشتغل بمؤسسة عامة لأبحاث.

1 ـ تأكد من سلامة تركيب الجمل، وعدم وجود ثغرات فيها.

(*) مستلة من كتاب دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.
تأليف: عمار بوحوش (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985)، ص 94 ـ 96.

2 ـ تأكد مرة ثانية، من تطابق أرقام الهوامش، في وسط ذيل الصفحة.

3 ـ راجع المصادر التي أخذت منها المعلومات وتأكد، من أن تلك المعلومات المقتبسة، أو المشار إليها موجودة في الصفحة التي أشرت إليها في الهامش.

4 ـ احذف الجمل الإطرادية وتخلّص من الحشو الذي يجعل قراءة البحث مملّة.

5 ـ احرص على استعمال: الفواصل، والنقاط والأقواس في مواضعها المناسبة ولا تترك هذا العمل ليقوم به الأستاذ المشرف أو مدير مؤسسة البحث لأن ذلك يلهيه، ويحرمه من التركيز على جوهر الموضوع.

6 ـ عند بداية كل فقرة جديدة في البحث، اترك مسافة تعادل خمسة أحرف، ثم أشرع في الكتابة، فبهذه الطريقة، تظهر الأفكار في شكل متميز، شأنها ـ في ذلك ـ شأن أحجار البناء التي يتم ترتيبها ترتيباً تصاعدياً، حتى يكتمل البناء، هذه قاعدة هامة ينبغي احترامها عند الكتابة.

7 ـ اترك مسافة (4سم) على الجانب الأيمن من كل صفحة، و(3سم) على الجانب الأيسر وذلك لوضع ملاحظات الأستاذ المشرف، أو المقيم [كذا] للبحث.

8 ـ تجنب تجزئة الكلمات، وكتابة نصفها في سطر النصف الآخر في السطر الآخر، فهذه غلطة فادحة.

9 ـ احرص على ترك مسافة قبل وبعد كل عنوان، بحيث تظهر جميع العناوين بارزة، ومعبرة عن الجزء الذي ينوي الباحث معالجته في دراسته.

10 ـ احتفظ بنسخة أو بنسخ إضافية من البحث حتى لا تضيع جميع المجهودات في حالة ضياع الأصل من البحث.

11 ـ اعتمد على المراجع الحديثة ولا تكتفي بالمراجع القديمة التي من الممكن أن تكون قد جاوزتها الأحداث، لأن الدراسات الجديدة والطبعات المنقحة تتضمن آخر المعلومات في الموضوع.

12 ـ ليس هناك أفضل من الباحث الذي يقوم بتنويع المصادر والإكثار من المراجع، إن التنويع ينعش الموضوع ويثيره وبخاصة من ناحية معالجة الموضوع من زوايا مختلفة وآراء متعددة ومكمّلة بعضها لبعض.

ملحق رقم (2)
مواصفات البحث العلمي الجيد(*)

هناك عدة مقاييس، للتعرف إلى البحث الجيد، وإثارة الشغف بقراءته من بداية أولى كلماته إلى آخر سطر فيه، وسنحاول فيما يلي، حصر بعض العناصر الهامة التي تعتبر أساسية لكل باحث:

1 ـ الاعتماد على النفس في الكتابة، وعدم الإفراط في النقل الحرفي أو الاقتباس لأن الاعتماد على الآخرين، سيترتب عليه إنكار الذات والوقوع في أخطاء كانوا قد وقعوا فيها سهواً، أو نتيجة ضعفهم كما أن عمليات ربط الجمل تظهر ضعف الباحث، وانعدام التسلسل في الأفكار يكشف عن وجود سرقة أدبية.

2 ـ المقياس الثاني للبحث الجيد هو الأمانة العلمية، إذ لابد من أن يكون الباحث صادقاً في كتابته، ويشير إلى المراجع التي استفاد منها في بحثه، لأن إنتاج أي كاتب، جزء من شخصيته وفلسفته في الحياة، ولا يجوز أن يختلس إنسان آخر إنتاجه العلمي، وينسبه إلى نفسه دون أن يعلن صراحة، أنه أخذ هذه الفكرة من الشخص الفلاني.

3 ـ المقياس الثالث، هو الموضوعية في الكتابة ونقصد بذلك، الابتعاد عن التحيز لفكرة معينة، وإهمال بعض الحقائق التي تتعارض مع أفكار الباحث. فالكاتب الممتاز هو الذي يأخذ جميع الحقائق ويبرر جميع المعلومات المتوافرة عن الموضوع، ثم يصدر حكمه المنطقي على الموضوع فالتهجم دون مبرر كاف يعني اللاموضوعية في البحث وبالتالي، اعتبار البحث كلاماً فارغاً لا محل له من الإعراب.

(*) مستلة من المرجع نفسه، 98 ـ 91.

4 ـ المقياس الرابع هو استعمال المصادر الحديثة أي: عدم الاكتفاء بالمصادر القديمة، لأن تطور الأحداث والعلوم وبروز علماء جدد في ميدان الاختصاص، يؤدي إلى ظهور نظريات جديدة وأفكار مكملة للأفكار القديمة وبالاطلاع على التطورات المستجدة في ميدان الاختصاص، يكون الباحث قد واكب التقدم العلمي، وبذلك تصبح متماشية مع روح العصر.

5 ـ المقياس الخامس هو التسلسل في الأفكار وحسن ربط الجمل بعضها ببعض وإذا سألت أي مشرف عن أي بحث عن أصعب مشكلة يواجهها في عمله فإن الجواب ـ بالتأكيد ـ سيكون عدم تجانس الأفكار، وعدم الدقة في التعبير وصعوبة الربط بين الجمل.

6 ـ المقياس السادس هو تركيب الجمل القصيرة بدلاً من كتابة الجمل الطويلة المملة، التي تكثر فيها المترادفات، ويطغى عليها الحشو، وتداخل الأفكار، بحيث يشعر القارىء بالضياع.

7 ـ المقياس السابع للبحث الجيد هو الالتزام بقواعد التوثيق في الحاشية، فإذا استوعب الباحث قواعد التوثيق واستعملها بكفاءة وجدارة، فإن المشرف يستطيع أن يركز على جوهر الموضوع بدلاً من التركيز على الأشياء الهامشية.

8 ـ المقياس الثامن، يتمثل في الابتعاد وعدم المغالاة في الاقتباس من إنتاج الأستاذ المشرف أو من كاتب عنده (أيديولوجية) متحيزة لفكرة معينة، لأن هذا الأسلوب، يتنافى والموضوعية، والنزاهة العلمية ويجعل الباحث في موقف يشعر فيه أنه ضيِّق الأفق وإطلاعاته محدودة وتفكيره ساذج.

9 ـ المقياس التاسع، يتعلق بالتوازن بين الفصول والعناوين الفرعية، بحيث يحظى كل فصل بعناية الكاتب ولايطغى جزء من الدراسة على بقية

الفصول، فصفحات كل فصل تختلف من باحث إلى آخر، لأن هناك الباحث الذي عنده نفس طويل في الكتابة، وهناك من عنده نفس قصير، ولايستطيع أن يتوسع في موضوعه، لكن جميع الحالات لابد من أن تكون تغطية الفصول شبه متساوية.

10 ـ المقياس العاشر، وهو تطابق عنوان البحث مع المحتوى، لأن المقدرة على اختبار العنوان المناسب للبحث هي أكبر نجاح يحققه الباحث، إذ يستطيع أن يثبت فيه صدقه في تحليل الموضوع الذي اختاره وتطابق أقواله مع أفعاله وكسب القارىء الذي يرغب في تنمية معلوماته في الموضوع الذي أعده الباحث.

جريدة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية:

أ ـ المخطوطات:

* الخشني، محمد بن حارث (360هـ/ 970 ـ 971)

ـ طبقات المحدثين. الرباط: مكتبة القصر الملكي. رقم (6916). نسخة خاصة مصورة بالفوتستات.

ب ـ الوثائق المنشورة:

الجمهورية العراقية. وزارة الخارجية. اللجنة الاستشارية. الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981م

ج ـ المصادر العربية القديمة المنشورة:

الأصفهاني، أبو عبدالله حمزة بن الحسن (نحو سنة 360هـ/ 970 ـ 971م)

3 ـ تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، (د.ت).

* حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله المعروف بكاتب جلبي (1067هـ/ 1656 ـ 1657م):

4 ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. استانبول: قوجة راغب، باشا كتبخانة سي، 1941، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى في بغداد.

* ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (808هـ/ 1405م):

5 ـ مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (د.ت).

* الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (666هـ/ 1267م):

6 ـ مختار الصحاح: الكويت. دار الرسالة، 1982م.

* السخاوي، محمد بن عبدالرحمن (902هـ/ 1497م):

7 ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ. نشرة فرانتز روزنثال مع كتاب: علم التاريخ عند المسلمين (ص371 ـ 725). ترجمة. صالح أحمد العلي. بغداد: مكتبة المثنى، 1963.

* الكافيجي، محيي الدين محمد بن سليمان (879هـ/ 1474م)

8 ـ المختصر في علم التاريخ. نشره فرانتز روزنثال مع كتاب علم التاريخ عند المسلمين (ص317 ـ 370).

* المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (845هـ/ 1441م):

9 ـ كتاب النقود الإسلامية. منشور ضمن ثلاث رسائل. القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1298هـ.

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (711هـ/ 1311م):

10 ـ لسان العرب المحيط. بيروت: دار لسان العرب، 1970.

* ابن النديم، محمد بن اسحق (385هـ/ 995):

11 ـ الفهرست. بيروت: دار المعرفة، 1978م.

* ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (218هـ/ 834م):

12 ـ كتاب التيجان في ملوك حمير واليمن. نشر. كرنكو. حيدر آباد الدكن: 1347هـ/ 1928م. أعيد طبعه في صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية 1979م

الواقدي، محمد بن عمر (207هـ/ 823م):

13 ـ كتاب المغازي. تحقيق. مارسدن جونس. ط3. بيروت: عالم الكتب، 1984م.

ثانياً ـــ المراجع الثانوية:

أ ـ الكتب العربية:

* أحمد. مصطفى أبو ضيف:

14 ـ منهج البحث التاريخي بين الماضي والحاضر. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1987

* إسماعيل، محيي الدين:

15 ـ توينبي. منهج التاريخ وفلسفة التاريخ. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977م.

* أمين، أحمد:

16 ـ فجر الإسلام، ط8، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1961.

* الآلوسي، سالم عبود:

17 ـ علم تحقيق الوثائق ـ الدبلوماتيك، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1977.

* باقر، طه:

18 ـ مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة. القسم الأول: تاريخ العراق القديم. ط2. بغداد، شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1955.

* باقر، طه وحميد، عبد العزيز:

19 ـ طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار. الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1980م.

* بدر، أحمد:

20 ـ أصول البحث العلمي ومناهجه. ط5. الكويت: وكالة المطبوعات، 1979م.

* بوحوش، عمار:

21 ـ دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1985م.

* جعفر، نوري:

22 ـ التاريخ مجاله وفلسفته. بغداد: مطبعة الزهراء، 1955.

* الجعفري، ياسين إبراهيم علي:

23 ـ اليعقوبي المؤرخ والجغرافي. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980م.

* حاطوم، نور الدين، وآخرون:

24 ـ المدخل إلى التاريخ. دمشق: مطبعة الإنشاء، 1965.

* الحديثي، نزار عبد اللطيف.

25 ـ أهل اليمن في صدر الإسلام. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.

* حسين، صدام:

26 ـ الثورة والتربية الوطنية ط2. بغداد: مطبعة وزارة التربية، 1977م.

27 ـ حول كتابة التاريخ. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1978.

* حسين، نازلي إسماعيل:

28 ـ الشعب والتاريخ ـ هيجل. القاهرة: دار المعارف، 1976م.

* الحسيني، باقر محمد:

29 ـ تطور النقود العربية الإسلامية. بغداد: دار الجاحظ، 1969م.

* الدوري، عبد العزيز:

30 ـ بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1960م.

* الدوري، عبد العزيز وآخرون:

31 ـ تفسير التاريخ. بغداد: منشورات مكتبة النهضة. مطبعة الإرشاد (د. ت).

* رستم، أسد:

32 ـ مصطلح التاريخ. ط3. صيدا ـ بيروت: منشورات المكتبة العصرية. (د.ت).

* زريق، قسطنطين:

33 ـ نحن التاريخ. ط4. بيروت: دار العلم للملايين، 1979.

* زكريا، فؤاد:

34 ـ التفكير العلمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. سلسلة عالم المعرفة (3)، 1978م.

* سالم، السيد عبد العزيز:

35 ـ التاريخ والمؤرخون العرب. بيروت: دار النهضة العربية، 1981م.

* السماك، محمد أزهر سعيد، والفهادي، قبيس سعيد، والصفاوي، صفاء يونس:

36 ـ أصول البحث العلمي. ط2. أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986م.

* شلبي، أحمد:

37 ـ كيف تكتب بحثاً أو رسالة. ط6. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1968م.

* الشيخ، عبد الرحمن عبدالله:

38 ـ المدخل إلى عالم التاريخ. الرياض: دار المريخ للنشر، 1984.

* الصالح، صبحي:

39 ـ علوم الحديث ومصطلحه. ط6. بيروت: دار العلم للملايين، 1971.

* الطالبي، محمد:

40 ـ «التاريخ ومشاكل اليوم والغد». نشر ضمن كتاب: دراسات في تاريخ أفريقية. تونس: منشورات الجامعة التونسية. السلسلة الرابعة: تاريخ، 1982م.

* الطاهر، علي جواد:

41 ـ منهج البحث الأدبي. ط2. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1972م.

* طه، عبد الواحد ذنون:

42 ـ دراسات أندلسية. المجموعة الأولى. الموصل: منشورات مكتبة بسام. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1986م.

43 ـ «دور بلاد الشام في نشأة علم التاريخ في العصر الأموي»، نشر ضمن كتاب: المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام في العهد الأموي. تحرير. محمد عدنان البخيت. محاضر الندوة الثالثة. عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 1989م.

44 ـ «قادة العصر الأموي». نشر ضمن كتاب: الجيش والسلاح. تأليف نخبة من أساتذة التاريخ. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988م.

45 ـ نشأة تدوين التاريخ العربي في الأندلس. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م.

* العبادي، عبد الحميد:

46 ـ «إلمامه بالتاريخ عند العرب». فصل ضمن كتاب: علم

التاريخ. تأليف : هرنشو، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944م.

* عبد التواب، رمضان:

47 ـ مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1985م.

* عبد الرزاق، ناهض:

48 ـ المسكوكات وكتابة التاريخ. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م.

* عثمان، حسن:

49 ـ منهج البحث التاريخي. ط4. القاهرة: دار المعارف، 1976.

* العزى، عزيز العلي:

50 ـ البحث العلمي تدوينه ونشره. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1981.

* فتوحي، ميري عبودي:

51 ـ فهرسة المخطوط العربي. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980م.

* فوزي، فاروق عمر:

52 ـ دور التاريخ في التوعية القومية، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989م.

* الفياض، عبدالله:

53 ـ التاريخ فكرة ومنهجاً. بغداد: مطبعة أسعد، 1972م.

* القاضي، يوسف مصطفى:

54 ـ مناهج البحوث ودراستها. الرياض: دار المريخ للنشر، 1979م.

* ابن قربة، صالح:

55 ـ المسكوكات المغربية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986م

* القيسي، نوري حمودي، والعاني، مكي سامي:

56 ـ منهج تحقيق النصوص ونشرها. بغداد: مطبعة المعارف، 1975.

* كاشف، سيدة إسماعيل:

57 ـ مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م.

* الكعبي، حاتم، والمشاط، محمد:

58 ـ مبادىء علم الاجتماع. ط2. بغداد: مطبعة العاني، 1967م.

* ماجد، عبد المنعم:

59 ـ مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي. ط2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1964م.

* محفوظ، ناجي علي:

60 ـ النقود في المصادر العربية. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1982.

* محمد، عبد الرحمن فهمي:

61 ـ النقود العربية ماضيها وحاضرها. القاهرة: دار القلم، 1964.

* مراد، خليل علي:

62 ـ تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947 البصرة: مطبعة جامعة البصرة، 1980م.

* المشهداني، محمد جاسم حمادي:

63 ـ موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف. مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، 1986م.

* مصطفى، شاكر:

64 ـ التاريخ العربي والمؤرخون. ط2. بيروت: دار العلم للملايين، 1979م. ج1.

* معروف، بشار عواد:

65 ـ ضبط النص والتعليق عليه. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982م.

* الملاح، هاشم يحيى وآخرون:

66 ـ دراسات في فلسفة التاريخ. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988م.

* ملحس، ثريا عبد الفتاح:

67 ـ منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين. ط3. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1982.

* المنجد، صلاح الدين:

68 ـ قواعد تحقيق المخطوطات. ط4. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1970.

* موافي، عثمان:

69 ـ منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي. ط2.

الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976م.

* مؤنس، حسين:

70 ـ تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس. ط1. مدريد: معهد الدراسات الإسلامية، 1967م.

71 ـ الحضارة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (1)، 1978.

* ميسوم، عبد الإله:

72 ـ تأثير الموشحات في التروبادور. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

* نصار، حسين:

73 ـ نشأة التدوين التاريخي عند العرب. ط2. بيروت: منشورات اقرأ، 1980م.

* النقشبندي، أسامة ناصر، والحوري، حياة عبد علي:

74 ـ الأختام الإسطوانية في المتحف العراقي. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1974.

* النقشبندي، السيد ناصر محمود:

75 ـ الدرهم الإسلامي المضروب على الطراز الساساني. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1969.

76 ـ الدينار الإسلامي في المتحف العراقي. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1953م.

* النقشبندي، السيد ناصر محمود، والبكري، مهاب درويش:

77 ـ الدرهم الأموي المعرب. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974.

* هارون، عبد السلام محمد:

78 ـ تحقيق النصوص ونشرها. ط2. القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1965م.

* الهواري، سيد محمود:

79 ـ دليل الباحثين في كتابة التقارير والمقالات ورسائل الماجستير والدكتوراه. ط2. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1971م.

* وهيم، طالب محمد:

80 ـ التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982.

* يعقوب، أميل:

81 ـ كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث. طرابلس ـ لبنان: جروس برس، 1986م.

ب ـ الكتب المعربة:

* اتكن، هيوج:

82 ـ دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية. ترجمة. محمود زايد. بيروت: دار العلم للملايين، 1963م.

* بارنز، هاري المر:

83 ـ تاريخ الكتابة التاريخية. ترجمة. محمد عبد الرحمن. برج القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987م.

* بتري. آ:

84 ـ مدخل إلى تاريخ الرومان وأدبهم وآثارهم. ترجمة. يوئيل. الموصل. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1977م.

* برجستراسر، ج:

85 ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب. (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر بكلية الآداب في القاهرة سنة 1931 ـ 1932). إعداد وتقديم. محمد حمدي البكري. القاهرة: وزارة الثقافة ـ مركز تحقيق التراث، 1969.

* بروفنسال، ليفي:

86 ـ الإسلام في المغرب والأندلس. تعريب. محمود عبد العزيز سالم وصلاح الدين حلمي. القاهرة: نهضة مصر، 1956.

* جوتشلك، لويس:

87 ـ كيف نفهم التاريخ. ترجمة. عائدة سليمان عارف. وأحمد مصطفى أبو حاكمة. بيروت: دار الكاتب اللبناني، 1966م.

* راوس. أ.ل:

88 ـ التاريخ وأثره وفائدته. ترجمة مجد الدين حنفي ناصف. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1968.

* روزنثال، فرانتز:

89 ـ علم التاريخ عند المسلمين. ترجمة. صالح أحمد العلي. بغداد: مكتبة المثنى، 1963.

90 ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي. ترجمة. أنيس

فريحة. ط2. بيروت: دار الثقافة، 1980.

* سزكين، فؤاد:

91 - تاريخ التراث العربي، التدوين التاريخي. نقله إلى العربية. محمود فهمي حجازي. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1403هـ/ 1983م. المجلد الأول، ج2.

* فان دالين، ديوبولد ب:

92 - مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة. محمد نبيل نوفل وآخرين. ط2. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977.

* كار، إدوارد:

93 - ماهو التاريخ؟ ترجمة. أحمد حمدي محمود. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1962.

* كاردياك، لوي:

94 - الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، المجابهة الجدلية (1640،1492) تعريب وتقديم. عبد الجليل التميمي. تونس: منشورات المجلة التاريخية المغربية. وديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر، 1983.

* كب، السير هاملتون:

95 - علم التاريخ، كتب دائرة المعارف الإسلامية. (4) بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981.

* كولنجوود، ر.ج:

96 - فكرة التاريخ. ترجمة. محمد بكير خليل. القاهرة: لجنة

التأليف والترجمة والنشر، 1961.

* لانجلوا. شارل فكتور، وسينوبوس، شارل:

97 ـ المدخل إلى الدراسات التاريخية. نشر ضمن كتاب: النقد التاريخي. ترجمة. عبد الرحمن بدوي. القاهرة: دار النهضة العربية، 1962.

* ميكافيلي، نيكولو:

98 ـ الأمير. تعريب. خيري حماد. ط2. بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1967.

* نف، ايمري:

99 ـ المؤرخون وروح الشعر. ترجمة. توفيق إسكندر. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1961.

* هرنشو.ف.جي.سي:

100 ـ علم التاريخ. ترجمة. عبد الحميد العبادي. ط2. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1944.

* هورس، جوزف:

101 ـ قيمة التاريخ. ترجمة. الشيخ نسيب وهيبة الخازن. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1964.

البحوث والمقالات:

* أحمد، إبراهيم خليل:

102 ـ «النشاطات الطبية والخدمات الصحية في العراق 1921.1258». مجلة آداب الرافدين. العدد 16 (1986)، ص 283245.

* حسين، فاضل:

103 ـ «مفهوم التاريخ». محاضرات الموسوم الثقافي بكلية التربية جامعة بغداد. ملحق مجلة الأستاذ. مجلد 15 (1969)، ص 4131.

* سماكه، عدنان:

104 ـ «صفحات من ثورة العشرين». **جريدة الثورة**. العدد 6971 (30 حزيران 1989).

* الطيبي، أمين:

105 ـ «النقود العربية انتشارها وأثرها في أوربا في القرون الوسطى». مجلة المؤرخ العربي. العدد 19 (1981)، ص 196 ـ 214.

* عبد الرزاق، ناهض:

106 ـ «مسكوكتان بويهيتان تميطان اللثام عن حقائق أغفلها المؤرخون». مجلة المسكوكات. العدد 4 (1974). ص 39 ـ 44.

* الملاح، هاشم يحيى:

107 ـ «أضواء على دور الأنصار في مغازي وسرايا الرسول (ص) حتى غزوة بدر». مجلة دراسات في التاريخ والآثار. العدد 3 (1987)، ص 27 ـ 52.

* المياح، على محمد

108 ـ «العوامل السوقية والتعبوية وأثرها على الفتوحات العربية الإسلامية في فرنسا». مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. مجلد 5 (1969) ص 102 ـ 132.

* نجم، حسن طه:

109 ـ «ضوء على الفكر الجغرافي الحديث». مجلة الأستاذ. مجلد 11 (1962 ـ 1963). ص 293 ـ 306.

المحاضرات:

* صالح، زكي:

110 ـ محاضرات في أصول التاريخ. ألقيت على طلبة الشرف بقسم التاريخ في كلية التربية جامعة بغداد: السنة الدراسية 1963 ـ 1964.

هـ المراجع الأجنبية:

* Atkinson R.F:

111- knowledge and Explanation in History (An Introduction to the Philosophy of History)- Hong kong: the Macmillan press Ltd. 1978.

* Berry Ralph:

112- How to Write a Research paper. 2nd ed. Oxford: Pergaman Press 1969.

* Bosch- Vilá Jacinto:

113- "Ibn Idari" The Encyclopaedia of Islam, 2nd ed. Vol. III.

* Brandon L.G:

114- History a Guid to Advanced study. London, Edward Arnold, 1976.

* Duri: A.A:

115- The Iraq School of History of the Ninth Century" in: Historians of the Middle East, ed. Bernard Lewis. Oxford: Oxford University Press, 1964.

* Ehrlich, Eugene and Murphy Daniel:

116- writing and researching term papers and reports: a New Guide for Students 5th ed.

New York: Bantam Books 1968.

* Liddel Hart, B. H.:

117- why don't we learn from history. london: George Allen and unwin ltd .1972.

* Pearson J. d:

118- Index Islamicos 1906- 1955. Acatalogue of articles on Islamic subjects in Periodicals and other Collective Publication. 2nd ed. Cambridge: W, Heffer and Sons Limited, 1961.

* Saleh Zaki:

119- Trevor - Roper's Critique of Arnold Toynbee A Sympotom of Intellectual Chaos. Baghdad: Al-Ma aref press, 1958.

* Turabian Kate L:

120- A manual for writers of term Papers, Theses, and Dissertations. 3rd ed. Chicago: The University of Chicago Press, 1967.

* Walker, J.A:

121- A Catalogue of the Arab - Byzantine and post - Reform Umaiyad Coins. London, 1956.

المحتويات